

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة ٩/٦/١٤١١ هجرية الموافق ٢٦/١٢/١٩٩٠ ميلادية.

العدد (١٣) — الجلد (٢٨)

صفحة

ـ جدول الاعمال ـ

١ . كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٩٦٤٤ تاريخ ١٩٩٠/١٢/٩، جواباً على السؤال رقم (٢٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

٢ . كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ١٦٨٨٢، تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٢، جواباً على السؤال رقم (٤١) المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الله النسور.

٣ . كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ٤٨٨٥ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥، جواباً على السؤال رقم (١٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

٤ - كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ٤٨٨٧ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥، جواباً على السؤال رقم (١) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد.

٥ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٨٢٦ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦، جواباً على السؤال رقم (٣٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

٦ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٣٩ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦، جواباً على السؤال رقم (١٦) المقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات.

٧ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٤٠ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦، جواباً على السؤالين رقم (٣١، ٣٣) المقدمين من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

٨ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٤١ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦، جواباً على السؤال رقم (٣١) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

٩ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٦٣ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦، جواباً على الاسئلة رقم (١٢، ١٠، ٢٠، ٢٤، ١١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٣٦) المقدمة من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

١٠ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٨٢٥ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦ جواباً على السؤال رقم (١٧) المقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات.

٤ - مناقشة بيان معالي وزير الإعلام والمتعلق بالاستجواب رقم (٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي حول دور اجهزة الاعلام الرسمية والشعبية في ايضاح الموقف الاردني في أزمة الخليج. ٣٥

٥ - قرارات اللجان. ٦٤

١ - قرارات لجنة التحقيق النيابية:

أ - قرار رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧، والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد سليم الزعبي: رئيساً للجنة.

٢ . سعادة الدكتور محمد أبو فارس، مقررا للجنة.

ب - قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٢، والمتضمن بعض توصيات اللجنة.

٢ - قرار اللجنة القانونية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣، والمتضمن الموافقة على مشروع قانون انتقال الاموال غير المنقوله لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة.

٣ - قرار اللجنة الادارية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦ والمتضمن توصية اللجنة بشأن عدد من الاقتراحات برغبة المحالة عليها من المجلس.

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. ٨٦

عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٠/١٢/٣٠ الساعة الخامسة مساءً.

مجلس النواب

محضــر الجلسة

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٩/٦/١٤١١ هجري الواقع في ٢٦/١٢/١٩٩٠ ميــلادي، عقــد مجلس (النـواب) جلسته (الثـالثة عشـرة) من الدورة (العـادية الثـانية) بـرئـاسـة سيـادة (الـدكتـور عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: ليث شبيلات، منصور مراد، عبد الحفيظ علاوي، محمد الطراونة.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: احمد قطيش، عطا الشهوان، جمال حداد.

وتغيب عن الجلسـة الاعضاء السـادة: محمد ابو فارس، سعد حدادين، ذيب مرجي مـروان الحمود، فـوزي الـطعيمـه، عبـد الله زريقات، بسام حدادين.

وحضر من الحكومة:

١ . دولة السيد مضر بدران، رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
٢ . معالي السيد سالم مساعدة، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.
٣ . معالي السيد مروان القاسم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
٤ . معالي السيد عبد المجيد الشريدة، وزير التنمية الاجتماعية.
٥ . معالي الدكتـور محمد عضـوب الزبن، وزير الصحة.
٦ . معـالي السيد عبـد الرؤوف الـروابدة، وزير الأشغال العامة والاسكان.
٧ . معـالي السيد حكمت السـاكت، وزيـر الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
٨ . معالي السيد ابراهيم عز الـدين، وزير الأعلام.
٩ . معالي السيد باسل جردانه، وزير المالية.
١٠ . معالي الدكتور زياد فريز، وزير الصناعة والتجارة.
١١ . سماحة الشيخ عبد الباقي جمو، وزيـر الدولة للشؤون البرلمانية.
١٢ . معـالي الدكتـور محمـد حمـدان، وزيـر التربية والتعليم والتعليم العالي.
١٣ . معالي المهندس داود خلف. وزير المياه والري.
١٤ . معالي السيد نبيل أبو الهدى، وزير النقل والاتصالات.
١٥ . معـالي السيد يـوسف المبيضين، وزيـر العدل.
١٦ . معالي السيد ثابت الطاهر، وزير الطاقة والثروة المعدنية.
١٧ . معالي الدكتور سليمان عربيات، وزير الزراعة.
١٨ . معالي الدكتـور خالـد الكركي، وزيـر الثقافة.
١٩ ـ سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير، وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
٢٠ . معالي الدكتـور قسيم عبيدات، وزيـر العمل.
٢١ . معالي السيد ابـراهيم الغبابشـة، وزير الشباب.

٢٢ . معالي السيد عبـد الكريم الكبـاريتي، وزير السياحة والآثار.
٢٣ . معالي السيد عبد الكريم الدغمي، وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١ . افتتاح الجلسة:



سيادة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الـرحيم. النصـاب مكتمــل بسم الله نفتتح الجلسه، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيـد الامـين العـام: شكـراً سيــدي الرئيس جدول الاعمال:

١ ـ تـلاوة محضـر الجلسـة السـابقـة: الغيـاب فقط هناك سعـادة النائب السيد ليث شبيلات، سعادة النائب السيد زياد الشويخ.

٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ . طلب معــذرة مقـدم من سعـادة النـائب السيـد احمد قيطش.

ب . طلب معــذرة مقــدم من سعـادة النـائب السيـد عـطا الشهوان.

جـ . طلب معـذرة مقـدم من سعـادة النائب السيـد جمـال حداد.

سيــادة رئيس المجلس: هــل يــوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام.

٣ ـ الردود على الاسئلة.

كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٩٦٤٤ تـاريخ ٩/١٢/١٩٩٠، جـوابـا عـلى السؤال رقم (٢٥) المقـدم من سعـادة النـائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

سعادة رئيس مجلس النواب الأكرم

بعد التحية:،

الموضوع : السؤال

فأرجو توجيه السؤال التالي الى كل من وزراتي الصنـاعـة والتجـارة، ووزارة التعليم العالي، كون السؤال يختص بكليهما معاً في آن واحد.

واقبلوا احترامي

السؤال: صــدرت وثـيقــة عـن وزارة الصنــاعـة والتجـارة، تحمـل الـرقم م ش /٢/١٢٠٠/٤١١، تاريخ ٢/٦/١٤١٠هـ، الموافق ٢١/١/١٩٩٠، متضمنة قائمة بأسماء

مرؤوسي وأصحاب كلية عمان الجامعية الاهلية القائمة الآن بالسرو السلط.

المطلوب : موافاتي بنسخة عن هذه الوثيقة وهي ثلاث صفحات وتحتوي تسعة وأربعين إسماً، ومقدار حصّة كل واحد بالدينار، وأسماء من هم أعضاء في مجلس التعليم العالي من هؤلاء الأعضاء.

السؤال الثاني : نسخة عن قرار مجلس التعليم العالي الذي قرر بموجبة قبول من يحمل معدل ٦٠٪ في كلية عمان الجامعية الأهلية صيف هذا العام ١٩٩٠ ونسخة عن القرار السابق لمجلس التعليم الذي لا يسمح فيه بالقبول بالجامعات لمن يحملون معدلاً يقل عن خمس وستين.

واقبلوا فائق الأحترام والتقدير

الدكتور أحمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصناعة والتجارة
الرقم : م ش/٢/١٢٠٠/٩٦٤٤
التاريخ : /٥/١٤١٠هـ
الموافق ١٩٩٠/١٢/٩

سعادة رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب سعادتكم رقم ٢٦٩٥/١٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨ بخصوص الاجابة على السؤال رقم (٢٥) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧.

ارجو ان ارفق لكم طيا صورة عن الكتاب الصادر عن مديرية مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة رقم م ش/١/١٢٠٠/٤١١ تاريخ ١٩٩٠/١/٢١، اما اسماء من هم اعضاء في مجلس التعليم العالي من بين الاسماء الواردة ضمن كتابنا المشار اليه فيتعذر الاجابة عليه لعدم توفر قائمة لدينا باسماء اعضاء مجلس التعليم العالي.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

وزير الصناعة والتجارة
د. زياد فريز

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصناعة والتجارة
الرقم : م ش/٢/١٢٠٠/٤١١
التاريخ : ١٤٤٠/٢/٢٤
الموافق : ١٩٩٠/١/٢١

لمن يهمه الأمر

استنادا للوثائق المحفوظة لدى مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة فان للشركة الاردنية المتحدة للاستثمار مسجلة في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٢٠٠) تاريخ ١٩٨٣/٧/١٧. برأس مال مقداره ٢٠٠٠,٠٠٠ مليونين دينار.

وان اسماء الشركاء ومقدار حصة كل واحد منهم حسب اخر عملية تحويل حصص كما يلي:

	اسم الشريك	مقدار الحصة/دينار
١ .	الدكتور احمد مفلح الحوارني	٤٤٩,٣٢٥
٢ .	السيد فايز محمود الفايز	١٠٠,٠٠٠
٣ .	الصيدلي محمد علي الكردي	١٠٠,٠٠٠
٤ .	السيد محمد حسين محمد برهوش	١٠٠,٠٠٠
٥ .	الدكتور ماهر كنج شكري	٧٧,٥٠٠
٦ .	السيد احمد محمد ابو الشعر	٧٧,٠٠٠
٧ .	السيد عبد الله احمد يوسف	٧٥,٠٠٠
٨ .	السيد محمد احمد صالح الحوراني	٧٥,٠٠٠
٩ .	السيد زيد محمد فريز.	٧٢,٥٠٠
١٠ .	السيد بسام محمد علي عطاري	٥٨,٧٥٠
١١ .	السادة شركاء البلقاء للادارة	٥٨,٧٥٠
١٢ .	السيد سميح فهمي الخطيب	٥٥,٠٠٠
١٣ .	السيد كامل مصطفى محمد الأحمد	٥٠,٠٠٠
١٤ .	السيد رياض عمر اسعد عبد الله	٥٠,٠٠٠
١٥ .	السيد محمد وصفي عبد الله ضراغمة	٥٠,٠٠٠
١٦ .	الدكتور حمدي محمود خصاونه	٣٠,٠٠٠
١٧ .	الدكتور نايف نمر محمود خرما	٣٠,٣٧٥
١٨ .	السيد علي عاشور	٣٠,٠٠٠
١٩ .	السيد رياض فرج عبد النبي	٢٧,٠٠٠
٢٠ .	المهندس تيسير ابو عرجه	٢٦,٢٥٠
٢١ .	السيد خليل جورج توفيق عصفور	٢٥,٠٠٠
٢٢ .	السيد نصر جورج توفيق عصفور	٢٥,٠٠٠
٢٣ .	الدكتور محمد احمد حمدان	٢٥,٠٠٠
٢٤ .	المهندس غالب عبد الوالي ابو عرابي	٢٠,٠٠٠
٢٥ .	السيدة الزا عبد الرحمن علي بشناق	٢٠,٠٠٠
٢٦ .	الحاج يوسف حسن السلوادي	٢٠,٠٠٠
٢٧ .	السيد عبدالله عبد الكريم خصاونة	٢٠,٠٠٠
٢٨ .	السيد كامل امين قعوار	١٨,٧٥٠

هكذا من الأصل

٢٩ .	السيد محمد مفلح الحوارني	١٦٫٥٠٠
٣٠ .	السيد عبد الرحيم احمد حمدان	١٥٫٠٠٠
٣١ .	الدكتور فكتور يعقوب البله	١٥٫٠٠٠
٣٢ .	الحاج محمد اسعد ابو شمس	١٥٫٠٠٠
٣٣ .	المهندس عدنان ابو الشعر	١٤٫٨٠٠
٣٤ .	الدكتور عبد العزيز الخياط	١٠٫٠٠٠
٣٥ .	الدكتور محمد سعيد النابلسي	١٠٫٠٠٠
٣٦ .	السيد عبد الملك الحمر	١٠٫٠٠٠
٣٧ .	الدكتور عيد الدحيات	١٠٫٠٠٠
٣٨ .	الدكتور سالم اللوزي	١٠٫٠٠٠
٣٩ .	الدكتور عبد الله المالكي	١٠٫٠٠٠
٤٠ .	الدكتورة مروة كامل محمد الاحمد	١٠٫٠٠٠
٤١ .	الدكتور جمال محمد حجازي صلاح	١٠٫٠٠٠
٤٢ .	الدكتور زكريا ابو خلف	١٠٫٠٠٠
٤٣ .	الدكتور محمد احمد الطراونه	١٠٫٠٠٠
٤٤ .	الدكتور اديب حداد	١٠٫٠٠٠
٤٥ .	السيد قاسم يوسف الحموري	١٠٫٠٠٠
٤٦ .	الدكتور صالح الهندي	١٠٫٠٠٠
٤٧ .	السيد فايز ناظم القدسي	١٠٫٠٠٠
٤٨ .	السيد ابراهيم يوسف حمدان	١٠٫٠٠٠
٤٩ .	الدكتور رفيق داوود عمر	٧٧٫٥٠٠
		٢٫٠٠٠٫٠٠٠

اعطيت الشهادة بناء على طلب الشركة.

اعدت الشهادة الهام الشمري

مراقب الشركـــــــات

سيادة رئيس المجلس: هذا السؤال موجه لوزيرين وهو مسجل تحت رقم واحد، فلا يجوز حسب المادة (٨٤) من النظام الداخلي ان يوجه السؤال لأكثر من وزير واحد ولهذا وجه السؤال لمعالي وزير الصناعة والتجارة الدكتور احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، بخصوص اجابة معالي وزير الصناعة والتجارة اكتفي بما ورد، اما الشق الثاني السؤال حقيقة فقد التقيت امس في الصدفة معالي وزير البلديات. وشرح لي الظروف الاخرى التي ادت الى موضوع

القبول وموضوع مجلس التعليم العالي واكتفي بذلك وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، البند الذي يليه:

السيد الامين العام:

٢ . كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ١٦٨٨٢، تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٢، جوابا على السؤال رقم (٤١) المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الله النسور.

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال من: النائب الدكتور عبد الله النسور.

الى: معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية.

تحية طيبة وبعد

١ . أرجو اعلامي عن الخطوات التنفيذية التي تمت بخصوص كهربة اوتوستراد صافوط البقعه المؤدي الى الشمال، والى الجمهورية السورية، ذلك في ضوء تفاقم حوادث السير المميتة في عين الباشا والمخيم في البقعة، وام الدنانير.

٢ . كما ارجو اعلامي عما تم اتخاذه من قرارات بخصوص اتمام كهربة اوتوستراد عمان السلط وهو الطريق الوحيد المؤدي إلى البلقاء والاغوار الوسطى، ومحافظة نابلس، وهو الطريق الثاني المؤدي إلى محافظة القدس، كل ذلك في ضوء الحوادث والكوارث التي تتزايد ليلياً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب د. عبدالله النسور

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطة الكهرباء الاردنية

الرقم: ١٦٨٨٢/٤٠/١٢/٩

التاريخ: ١٩٩٠/١٢/١٢

سعادة رئيس مجلس النواب

الموضوع: إنارة طريق صويلح صافوط البقعة وإستكمال إنارة طريق صويلح السلط.

إشارة الى استفسار معالي النائب د. عبد الله النسور بشأن انارة طريق صويلح صافوط البقعة واستكمال انارة طريق صويلح السلط. أرجو بيان ما تم بهذا الشأن:

١ ـ طريق صويلح البقعة:

تبلغ التكلفة الكلية لإنارة هذا الطريق حوالي ١١٥٨٠٠ ديناراً، وبناءً على التوجه بتوزيع هذه التكلفة بالتساوي بين وزارة الأشغال العامة ومحافظة البلقاء وسلطة الكهرباء الأردنية فقد تم الكتابة الى كل من وزارة الأشغال العامة ومحافظة البلقاء لرصد المبالغ المترتبة عليهما وتحويلها الى السلطة تمهيداً لطرح العطاءات اللازمة لذلك.

وافقت وزارة الأشغال العامة والإسكان على رصد المخصصات المالية حين المباشرة بطرح العطاءات، بينما طلبت محافظة البلقاء من لجنة خدمات مخيم البقعة رصد المخصصات اللازمة.

كما تمت الكتابة الى دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٩٠/١٠/١٣ لطلب الموافقة على رصد مبلغ ٣٨٦٠٠ دينار ضمن موازنة محافظة البلقاء لعام ١٩٩١ من اجل تغطية التزامها تجاه المشروع وكذلك الموافقة على إدراج مبلغ مساو

ضمن موازنة سلطة الكهرباء الأردنية لعام ١٩٩١، وسيباشر بتنفيذ المشروع حالما يتم رصد المخصصات اللازمة لذلك.

٢ ـ طريق صويلح السلط:

تبلغ التكلفة الكلية لإستكمال إنارة الطريق المطلوب حوالي ١٨٠٠٠٠ ديناراً، وقد تم الطلب من رئاسة الوزراء في كتابنا تاريخ ١٤/١٠/١٩٩٠ الموافقة على معاملة هذا الطريق بنفس الأسلوب وهو تقسيم التكلفة بالتساوي بين وزارة الأشغال العامة ومحافظة البلقاء وسلطة الكهرباء الأردنية وإدراج المبلغ المترتب على كل منها ضمن موازنتها لعام ١٩٩١، وسيباشر بتنفيذ المشروع حالما يتم رصد المخصصات اللازمة لذلك.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الإحترام،،،

ثابت الطاهر
وزير الطاقة والثروة المعدنية
رئيس مجلس سلطة الكهرباء الاردنية

سيادة رئيس المجلس: الاجابة مدونة معالي الدكتور عبد الله.

الدكتور عبد الله النسور: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس جواب معالي وزير الطاقة واضح من ان خطوات اتخذت لأنارة طريق الموصل بين صافوط ومخيم البقعة، والآخر الموصل الى السلط واؤكد لمعالي الزميل من ان الهدف ليس اسداء خدمة لمحافظة بل هي وقاية من الحوادث المميتة المتكرره على هاتين الطريقين الهامتين الموصلتين احداهما الى الجمهورية السورية والشمال والاخرى الى فلسطين ومحافظة البلقاء، ولسوف اتابع الخطوات التنفيذية باذن الله وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٣ . كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ٤٨٨٥ تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠، جوابا على السؤال رقم (١٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

بسم الله الرحمن الرحيم
سعادة رئيس مجلس النواب الأكرم
بعد التحية؟

الموضوع : السؤال

فأرجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة حول شركة الكهرباء الأردنية، وموافاتي بالأجابة ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

السؤال: هل تتقاضى شركة الكهرباء الأردنية تأمينات على عدادات الكهرباء. وفي حال ذلك إجابتي على النقاط التالية:

١ . مقدار المبلغ الذي تتقاضاه الشركة عن كل عداد.
٢ . هل أن هذا التأمين منفصل عن ثمن العداد أم جزء منه.
٣ . كم هو عدد المشتركين في المملكة عن طريق الشركة ـ أي كم عدد العدادات كلها.
٤ . في اي بنك وفرع تودع هذه المبالغ، وما هو رقم الحساب/او الحسابات (سواء أكان ذلك داخل و/أو خارج الأردن).

٥ . ما هو مقدار نسبة الفائدة الذي تتقاضاه الشركة من البنك لقاء إيداع هذه المبالغ.

واقبلوا احترامي

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية
الرقم : ٦/٣/١٦/٤٨٨٥
التاريخ : ١٥/١٢/١٩٩٠

سعادة رئيس مجلس النواب
عمـــان

الموضوع: السؤال رقم (١٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي

اشير الى كتابكم رقم ٣/١٦/١٠/٢٦٨٨، تاريخ ٢٨/١١/١٩٩٠ ومرفقة السؤال رقم (١٨) تاريخ ٢٧/١١/١٩٩٠، المقدم من سعادة النائب أحمد عويدي العبادي.

فيما يلي الاجابة على سؤال سعادة النائب على ضوء المعلومات التي تم الحصول عليها من شركة الكهرباء الاردنية:ـ

١ . تتقاضى شركة الكهرباء الاردنية من المشترك عند بدء اشتراكة بالتيار الكهربائي ولمرة واحدة تأميناً على المقطوعية الشهرية وذلك استناداً الى نظام تكاليف الخدمات والذي تنص المادة (هـ-٥) منه على:ـ

«يكون التأمين على المقطوعية الشهرية للمشترك الجديد في حدود ما يعادل استهلاك شهرين».

ومعدل هذا التأمين حاليا هو (٢٠) ديناراً.

وهذه الممارسة متبعة من قبل العديد من الهيئات والمؤسسات المزودة للكهرباء في الاقطار المختلف حيث تغطى هذه التأمينات الدين الذي يترتب للشركة على كل مشترك. لان المشترك يقوم باستهلاك الكهرباء خلال شهر ما وبعد انتهاء هذا الشهر تتم عملية قراءة استهلاكه وترسل اليه الفاتورة بعد حوالي نصف شهر من القراءة ويقوم بعد ذلك بتسديدها خلال شهر من استلامه لها اي انه يقوم بتسديد ما يترتب عليه بعد حوالي شهرين، هذا عدا عن التأخير في التسديد من قبل بعض المشتركين. وعلى الشركة في هذه الاثناء ان تقوم بدفع كلفة جهازها الاداري والفني وثمن الطاقة المشتراه من سلطة الكهرباء والمعطاه شهر واحد فقط لتقوم بالتسديد خلالها حيث يتوجب بعدها دفع فوائد للسلطة اذا تأخرت الشركة عن التسديد. كما انه من خلال هذه التأمينات تستطيع الشركة حفظ حقها في ما يترتب على بعض المشتركين الذين يتركون بيوتهم دون تسديد ما يترتب عليهم من فواتير سابقة.

٢ . ان الشركة لا تتقاضى ثمناً للعداد وانما تستوفي رسوما كبدل ايصال وتركيب العداد وذلك استناداً الى نظام تكاليف الخدمات ايضا وعلى النحو التالي:ـ

ـ ٣٠ ديناراً لعداد الفاز الواحد.
ـ ٥٠ دينار لعداد الفازات الثلاثة.

٣ . بلغ عدد المشتركين كما هم في ١٩٨٩/١٢/٣١ حسب آخر ميزانية اصدرتها الشركة ٣١٦٩٦٢ مشتركاً.

٤ . بلغ مجموع التأمينات لدى الشركة في نهاية العام الماضي ١٣٨، ٦٤٨، ٧ دينار في حين بلغت مديونية المشتركين في نفس التاريخ ٨٩٩، ٧٣٠، ٩ دينار، علما بان هذه المديونية قد ارتفعت في الوقت الحاضر الى مبلغ يزيد على احد عشر مليون دينار حيث يتضح ان التأمينات لا تغطي حجم مديونية المشتركين.

٥ . ان التأمينات المذكورة غير مودعة في البنوك بالمعنى المصرفي المالي لا في داخل الاردن ولا خارجة حتى تتقاضى الشركة فوائد عليها. بل هي جزء من السيولة المالية لدى الشركة تقوم من خلالها بتغطية جزء من التزاماتها المالية مقابل الديون الموجودة لها في ذمة المشتركين.

ان التزام الشركة بتوفير الخدمات الكهربائية المنتظمة اضطرها الى انفاق مبالغ طائلة اضافة الى ان الشركة ومنذ مطلع عام ١٩٨٠ قامت بتزويد ما يزيد على (٢٨٥) قرية وتجمعاً سكانياً في الريف الاردني متحملة قروضا باهظة بلغ رصيدها في ١٩٨٩/١٢/٣١ مبلغ (١٩ر٢) مليون دينار كقروض خارجية والشركة ملتزمة بتسديد هذه المبالغ بالعملات الاجنبية مما يضاعف قيمة هذه القروض عدا فروقات فوائداها اما القروض المحلية والتسهيلات المصرفية الممنوحة للشركة فتبلغ حوالي (٦ر٢) مليون دينار.

واقبلوا الاحترام،،،

ثابت الطاهر
وزير الطاقة والثروة المعدنية

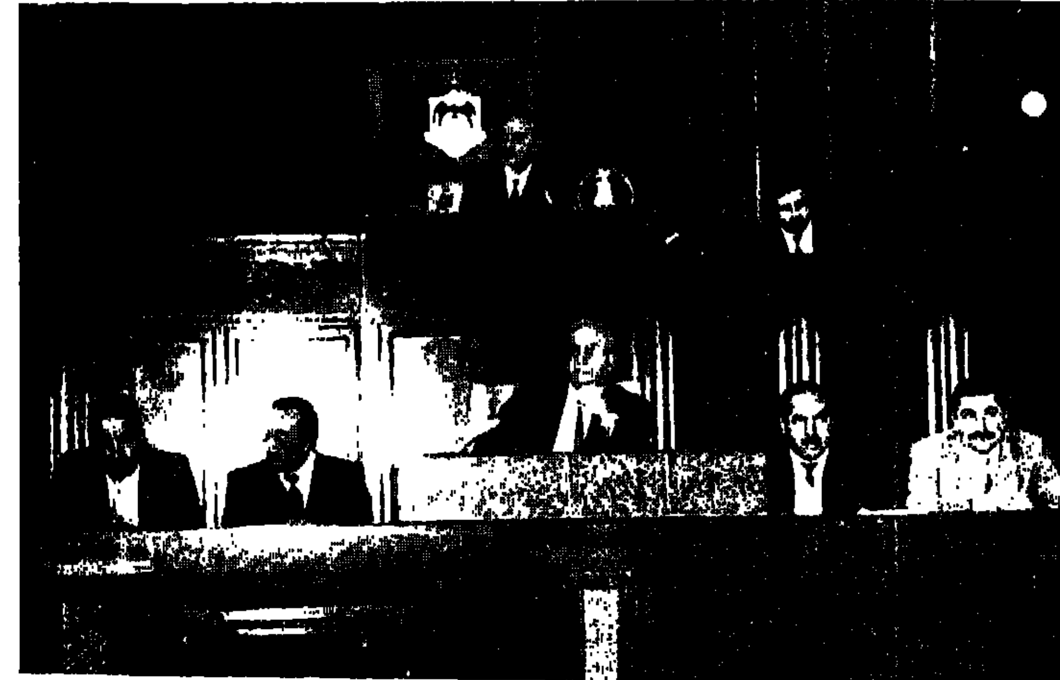
نسخة/دولة رئيس الوزراء الافخم

نسخة/عطوفة مدير عام شركة الكهرباء الاردنية

سيادة رئيس المجلس: الدكتور احمد العبادي.

الدكتور احمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، سؤال رقم (١٨) حول اقتطاعات شركة الكهرباء قد اجتمعت امس مع معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس السيد ثابت الطاهر وقرأت جوابه وانا اكتفي بما ورد، آملاً القيام بتصويب وتصحيح الاخطاء والممارسات المؤدية الى الخلي والخسارة ان وجدت هذه الخسارة حقاً واذا لم تكن خسارة مفتعله من ادارة الشركة لاسباب في نفس يعقوب وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، البند الذي يليه.



السيد الامين العام:

٤ ـ كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ٤٨٨٧ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥، جواباً على السؤال رقم (١) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد.

سؤال رقم (١)
تاريخ ١٩٩٠/١١/١٨
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع:ـ سؤال من النائب نايف الحديد بواسطة معاليكم بموجب المادة ٨١ من نظام المجلس وما بعدها الى معالي وزير الطاقة.

موضوع السؤال لماذا لم تنار بالكهرباء قريتي البنيات وقعفور قضاء سحاب والاحياء الواقعة شرقي قرية الجويدة حتى منطقة الصوامع والاحياء الواقعة غربي الطيبة وخريبة السوق واليادودة وكذلك الواقعة شرقي قرية جاوا ولماذا لم ينار الشارع الرئيسي الاحياء الواقع بين الجويدة وحتى مفرق طريق عمان ـ مادبا ـ العقبة انارة جيدة اسوة بالشوارع الاخرى داخل مدينة عمان.

واقبلوا الاحترام،،،
النائب نايف الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية
الرقم : ٤٨٨٧/١٦/٣/٦
التاريخ : ١٩٩٠/١٢/١٥

سعادة رئيس مجلس النواب
عمـــان

الموضوع: السؤال رقم (١) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد

أشير الى كتابكم رقم ٢٦٧٤/١٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨

هكذا من الأصل

ومرفقة السؤال رقم (١) تاريخ ١٨/١١/١٩٩٠، المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد.

فيما يلي الأجابة على السؤال سعادة النائب على ضوء المعلومات التي تم الحصول عليها من شركة الكهرباء الاردنية :-

١ . لم يصل للشركة طلب لتزويد قريتي البنيات وقعفور قضاء سحاب بالتيار الكهربائي، كما انه لم تصلها اسماء القريتين ضمن الكشوفات الواردة من الحكام الاداريين كي تتمكن الشركة من ادراجهما ضمن دراسة كهربة الريف التي قامت الوزارة باعدادها ورفعها الى دولة رئيس الوزراء. الطلب الوحيد الذي تلقته الشركة كان لتزويد احد آبار المياه في المنطقة حيث تمت دراسة تكاليف المترتبة على ايصال الكهرباء له وتم ابلاغ اصحاب العلاقة بهذه الكلفة.

٢ . قامت الشركة بدراسة تزويد المنطقة الواقعة شرق الجويدة والمسماة بحي ام زعرورة وسيتم تزويد المنطقة بالكهرباء في العام القادم.

٣ . تلقت الشركة طلباً من عدة احياء واقعة غرب منطقة خريبة السوق ومنها حي خليل الرحمن والذي يقع خارج التنظيم مما ادى الى زيادة الكلفة المترتبة على ايصال الكهرباء له حيث قامت الشركة بدراستها وبلغت ٩٦١٣٠ دينار وتم ابلاغ اصحاب العلاقة بذلك.

٤ . لم يصل للشركة اي طلب لتزويد المنطقة الواقعة شرق قرية جاوا بالكهرباء، كما انه لم يرد ذكرها ضمن الكشوفات الواردة من الحكام الاداريين كي تتمكن من ادراجها ضمن كشوفات دراسة كهربة الريف.

٥ . بالنسبة لانارة الشارع الرئيسي الواقع بين الجويدة ومفرق طريق عمان ـ مادبا ـ العقبة فانه لم تقم اي من المجالس البلدية أو القروية التابع لها الشارع المذكور بالطلب من الشركة انارته ودفع ما يترتب على انارته من تكاليف حسب اتفاقيات انارة الشوارع المبرمة بين الشركة وهذه المجالس.

واقبلوا الاحترام،،،

ثابت الطاهر

وزير الطاقة والثروة المعدنية

نسخة/دولة رئيس الوزراء الافخم

نسخة/عطوفة مدير عام شركة الكهرباء الاردنية

سيادة رئيس المجلس: السيد نايف الحديد.

السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبة وسلم.

سيادة الاخ الرئيس، اخواني النواب الكرام. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، ان مجلس قروي البنيات او المناغر مدروج على قائمة كهرباء الريف الموجودة في شركة كهرباء عمان لأن معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية يقول في كتابه المؤرخ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠ ان هذا المجلس غير مدروج على قائمة كهرباء الريف ولم يصله اي كتاب من الحكام الاداريين بهذا الصدد، اما قرية قعفور فهي قرية ناشئة تبعد عن الكهرباء (اثنين) كليو متر ومطلوب من اهل القرية (خمسة وستين) الف دينار لأيصال التيار، فهل يعقل ان قرية بادئة وناشئة بأمكانها ان تدفع (خمسة وستين) الف دينار حتى توصل الكهرباء الى عدة بيوت؟ هذا بالطبع مستحيل.

وبناء على ذلك فأنه يعتذر دفع هذا المبلغ، بقية المناطق ايها الاخوة الكرام ضمن حدود عمان الكبرى، عمان الكبرى التي ابتلعت معظم البلديات الموجودة في اطاريفها، ولم توصل اي شيء او اية خدمات لهذه القرى وبقي لها مدة تزيد عن (٣) سنوات هذه المناطق تطالب ايصال الكهرباء لأن التكاليف التي تطلبها شركة الكهرباء لا قبَل لهم بها، وتكاليف انارة حي خليل الرحمن فقط برضه مسجل في كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠ ان هذه التكاليف تبلغ (٩٦١٣٠) دينار وهذا بالطبع اكبر دليل على ان هذه القرى او هذه الاحياء لا يمكنها ان توصل الكهرباء من الآن وحتى ابد الأبديين، اما الشارع الرئيسي وهو شارع نافذ وشارع دولي الواقع ما بين قرية الجويدة ومفرق طريق مادبا العقبة فيقع ايضاً ضمن حدود منطقة عمان الكبرى وكثيراً ما نراجع الامانه فيقولون لنا ان انارة هذا الطريق تقع على عاتق ومسؤولية وزارة الاشغال.

أنني مع الأسف الشديد غير مقتنع بهذه الأجابة، لأنها مكتوبة ومجابه بأجابات ليست علانية ولا تمتّ الى الحقيقة بشيء، وتدل دلالة واضحة على عدم معرفة حدود عمان الكبرى ولا القرى المجاورة لأن معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية يقول ان هذه القرى والبلديات لم تتقدم بطلب لنا من اجل انارة هذه الشوارع او هذا الشارع الرئيسي فهذا الشارع مضموم منذ (٣) سنوات الى عمان الكبرى، لهذا فأنني ارجو اجابتي ضمن حدود السؤال مع بيان امكانية تنفيذ هذه الطلبات، واريد بالضبط اريد الجواب النهائي معززاً بالارقام والاوقات والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٥ ـ كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٨٢٦ تاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠، جوابا على السؤال رقم (٣٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

سؤال رقم (٣٠)

سعادة رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية؛ فارجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة لموافاتي بالاجابة حسب الاصول، وضمن المدة القانونية المقررة، واقبلوا احترامي.

السؤال: هل يستعين التلفزيون بأشخاص من خارج كادره لأعداد وتقديم برامج أو استشارات، بغض النظر عن نوع هذه البرامج او الاستشارات؟ وفي حالة توفر مثل هؤلاء، موافاتي بقائمة تتضمن :-

١ . اسماءهم.
٢ . ومقدار المبالغ التي يتقاضونها.
٣ - والخدمات التي يقدمونها لقاء ذلك.
٤ . والمدة التي مارسوا فيها مثل هذا العمل؟
٥ . ومجمل المبالغ التي تم دفعها اليهم الى الآن.

واقبلوا فائق الأحترام

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاعلام
الرقم : ٣٨٢٦/١٦/٥
التاريخ : ١٩٩٠/١٢/١٦
الموافق : ١٤١١/٥/٢٩

سيادة رئيس مجلس النواب الاكرم

اشير لكتاب سيادتكم رقم ٢٧٢٤/١٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١ ومرفقة السؤال رقم (٣٠) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨ المقدم من النائب سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي.

ارجو ان ابعث لسيادتكم رد عطوفة المدير العام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون بكتابة رقم ت ش/ع/٦٩٤٤ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١ ومرفقة كشفا يبين اسماء جميع المتعاونين مع التلفزيون في اعداد وتقديم البرامج المختلفة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير الاعلام

مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
الرقم : ت ش/ع/٦٩٤٤
التاريخ : ١٩٩٠/١٢/١١

معالي وزير الاعلام

اشارة الى كتابكم رقم ٣٧١٠/١٦/٥ تاريخ ١٩٩٠/١٢/٤ ومرفق به السؤال رقم (٣٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

أرجو ان ارفق لمعاليكم طيه كشفا يبين اسماء جميع المتعاونين مع التلفزيون في اعداد وتقديم البرامج المختلفة.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

المدير العام

المهندس راضي الخص

الاسم	البرنامج	الخدمة المقدمة	مدة الحلقة	أجرة الحلقة	عدد الحلقات	المبلغ الاجمالي عام ٩٠	ملاحظات
د. جواد العناني	الاردن الاقتصادي	اعداد وتقديم	ساعة	١٥٠	٤٨	٧٢٠٠	يعرض البرنامج من التلفزيون ويذاع في الاذاعة ويسوق بعد استنساخة لمن يطلبه.
السيد رامي خوري	مواجهة	اعداد وتقديم	١/٢ ساعة	١٠٠	٤٨	٤٨٠٠	برنامج حوار باللغة الانجليزية يبث في التلفزيون ويذاع في الاذاعة ويسوق بعد استنساخه لمن يطلبه.
السيد عامر الصمادي	المجلة الثقافية	اعداد وتقديم	٤٥ دقيقة	٤٠	١٢	٤٨٠	
السيد عروة زريقات	مساء الخير	اعداد وتقديم	ساعة	١٥٠	٢٠	٣٠٠٠	
السيد محمود فضيل التل	فكر وفن	اعداد وتقديم	٤٠ دقيقة	٤٠	٥	٢٠٠	
د. توفيق الشيخ	المجلة الطبية	اعداد وتقديم	٤٥ دقيقة	٤٠	٨	٣٢٠	
السيد رياض خالد ياسين	المضافة	مشاركة/عازف على الربابة.	١/٢ ساعة	٣٠	١٠	٣٠٠	
السيد محمود الزيودي	المضافة	اعداد وتقديم	١/٢ ساعة	١٠٠	١٣	١٣٠٠	
السيد ابراهيم السمان	الصحة والحياة	اشراف	١/٢ ساعة				مكافأة شهرية مقطوعة قدرها ١٢٠ دينار.
السيد مازن القبج	البرنامج الزراعي	اشراف	١/٢ ساعة				مكافأة شهرية مقطوعة قدرها ١٢٠ دينار.
د. احمد هليل	الاسلام والمجتمع	اعداد وتقديم	١/٢ ساعة	١٠٠	٤	٤٠٠	انتهت الدورة البراجية.
السيد أكرم مصاورة	آراء شابة	اعداد وتقديم	١/٢ ساعة	٧٥	٨	٦٠٠	انتهت الدورة البراجية.
د. وليد هويدي	العطاء	اعداد وتقديم	١/٢ ساعة	٣٠	١٣	٣٩٠	انتهت الدورة البراجية
السيدة ملك التل	المجلة الثقافية	اعداد	٤٠ دقيقة	٥٠	٨	٤٠٠	انتهت الدورة البراجية.
السيد محمد عواد	المجلة الثقافية	مشاركة في الاعداد وتقديم	٤٠ دقيقة	٣٠	٨	٢٤٠	انتهت الدورة البراجية.
السيد طارق مصاروة	واجه الصحافة	اعداد وتقديم	ساعة	١٠٠	٢٥	٢٥٠٠	انتهت الدورة البراجية.
السيد مؤنس الرزاز	واجه الصحافة	مشاركة	ساعة	٧٥	١٧	١٢٧٥	انتهت الدورة البراجية.
السيد سلطان حطاب	واجه الصحافة	مشاركة	ساعة	٧٥	١٦	١٢٠٠	انتهت الدورة البراجية.
السيد عبد الرحيم عمر	ندوة الاثنين	اعداد وتقديم	ساعة	١٥٠	٥	٧٥٠	انتهت الدورة البراجية
د. سحبان خليفات	فكر واربح	اعداد المادة العلمية	ساعة	١٢٠	١٣	١٥٦٠	انتهت الدورة البراجية.
السيد عبد الفتاح طوقان	الاردن الاقتصادي	مشاركة في الاعداد	ساعة	٢٠	٧	١٤٠	توقف عن المشاركة.

هكذا من الأصل

مندوبو المؤسسة في الخارج :-

الاسم	تاريخ التعيين	المكـــان	الراتب شاملا جميع العلاوات	الخدمة المقدمة
١ . الدكتورة عصمت السعيد	١٩٦٨/٣/١	لنــدن	١٩٢ دينار شهريا	اعلام المؤسسة بما يتوفر من برامج اجنبية في بريطانيا، والاتصال مع الشركات لتزويد المؤسسة بأشرطة نماذج عن البرامج .
٢ . السيد ريمون اسكندر	١٩٦٨/٤/٧	القاهرة	٢١٦	اعلام المؤسسة بما يتوفر من برامج ومسلسلات عربية في جمهورية مصر العربية ومتابعة امور المؤسسة مع هيئة الاذاعة والتلفزيون المصرية .
٣ . السيدة بريجيت ديلوكا	١٩٨٩/٨/١	باريس	١٢٠٠٠ فرنك فرنسي/ مكافأة شهرية مقطوعة	تقوم السيد ديلوكا بتمثيل المؤسسة لدي وسائل الاعلام الفرنسية ومتابعة قضايا المؤسسة لدى الجهات الفرنسية وخاصة قناة فرنسا الدولية CFI التي تزودنا بما معدله ست ساعات من البرامج الفرنسية يوميا مجانا .

سيـادة رئيس المجلس: الدكتـور احمـد العبادي .

الدكتور احمد العبادي: شكـراً سيدي الرئيس، يشتمل هذا الجدول على حوالي (خمسة عشر) اسماً ومجموع المبالغ تنوف على (٤٢) الف دينـار، لقد التقيت مع معالي وزيـر الاعلام وعطوفة مدير عام الاذاعة والتلفزيون الليلة قبل البارحة وتدارسنا بذلك ووعدوا بالتصويب في الدورات القادمة، اكتفي بذلك وشكراً .

سيـادة رئيس المجلس: شكـراً، البنـد الذي يليه السيد الامين العام .

السيد الامين العام:

٦ . كتاب دولة رئيس الـوزراء الافخم رقم ١٥١٣٩ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦، جوابا على السؤال رقم (١٦) المقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات .

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال رقم (١٦)

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ارجو التكرم برفع الاستفسـار أدناه الى دولة رئيس الوزراء مع التقدير والاحترام .

«دولة رئيس الوزراء الافخم»

السلام عليكم ورحمة الله .

أرجو الاستفسار من دولتكم حول مذكرة سابقة كنت قد أرسلت بها الى دولتكم حول عقد مؤتمر وطني للانقاذ الإقتصادي تشارك فيه جميع الفعاليات المتخصصة والذي لم أتلقى شيئاً حول هذا الموضوع سواء كان مشافهة ام كتابة، لذا أرجو من دولتكم ولأهمية هذا الموضوع ان يعقد مثل هذا المؤتمر . وأن كان هناك معّوقات لعقدة نرجو الاطلاع، شاكرين لدولتكم كـل اهتمام مع موفور الاحترام والتقدير .

النائب

مهندس فؤاد الخلفات

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٥١٣٩/أ/٤/١٢/٥١

التاريخ : ١٤١١/٥/٢٨

الموافق : ١٩٩٠/١٢/١٦

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشـير الى كـتـابـكـم رقـم ٣/١٦/١٠/٢٦٨٧ تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨ ومـرفـقـه الـسـؤال رقـم (١٦) تـاريـخ ١٩٩٠/١١/٢٢ الموجـه من سعـادة النـائب السيد فؤاد الخلفات .

ارجو ان احيط عطوفتكم علما بأن المذكرة السابقة التي ارسلها سعادة النائب المحترم اليّ حول موضـوع (عقـد مؤتمـر وطني لـلانقـاذ الاقتصادي) قد وصلتني خلال شهر تموز الماضي واخذت علما بما جاء فيها من افكار ومقترحات مفيدة وبناءه تستحق الشكر .

ولكن، وبالنظر لانشغال الحكومة آنذاك في الامور السياسية وابعادها التي وقعت خلال تلك الفترة وما تلاها من احـداث، لم تتمكن الحكومة من متابعة موضوع المذكرة المشار اليها في حينه .

ومع ذلك فأن العديد من القضايا التي اشار اليها سعادة النائب في مذكرته قد عالجتها الحكومة من خلال قراراتهـا واجراءاتهـا المالية والتموينية والزراعية ومشـروع قانـون الموازنـة العامة ولجان ترشيد الاستهلاك وضبط الانفاق العام وتوجيه الانتاج والتي كـانت لها نتـائجها الايجـابية في مختلف الصعـد، وسوف لا تـألـو الحكومة جهدا في سبيل تعزيز اقتصادنا الوطني وتفعيل اهداف التنمية بكافة المجالات .

ارجـو الاطلاع والتكـرم بابـلاغ سعادة النائب ذلك جوابا على سؤاله المشار اليه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

سيـادة رئيس المجلس: المهنـدس فؤاد الخلفات .

السيد فؤاد الخلفات: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، شاكراً لـدولة رئيس الوزراء جوابه على سؤالي المتعلق باقتراح عقد مؤتمر وطني للانقاذ الاقتصادي ومع تقديري لهذا الجواب أرجو أن أشير الى الآتي :-

١ . التـأكيـد ان لا يكـون هنـاك تعـدديـة اقتصادية قد تعيق مثل انعقاد هذا المؤتمر .

٢ . التأكيد على ضرورة استقرار التشريعات الاقتصادية الهامة .

٣ . ضرورة التعامل مع الواقع وعدم تجاهله .

٤ . البعد عن أية اجـراءات سريعـة التغيير وخالية من اي مصداقية .

٥ . التـأكيـد عـلى ضـرورة منـطق الارقـام كمقياس تحليلي لا يمكن تجاهله في العملية الاقتصادية .

٦ . التأكد من عدم وجود قرارات متناقضة .

٧ . التأكيد على وجود ضمانات لكل العاملين في الحقل الاقتصادي .

٨ . ضرورة الاهتمام بـالرأي العـام في هذه المرحلة بالذات .

٩ . التحذير من اهمال او تقليل دور الاغلبية وتجاهل مصلحتها .

١٠ ـ الأخذ بحزم لمعالجة اية ظاهرة تسيب او تجاوز على القانون.

١١ . ضرورة تنفيذ الخطط والبرامج في الوقت المناسب.

١٢ . تأكيد الحرص على المال العام.

١٣ . اقصاء كل المتسلقين والوصوليين عن مواقع القرار حتى لا تستغل مؤسساتنا.

١٤ . ضرورة تعزيز الثقة بالقدرة على الصمود والاستمرار وتصعيد روح التصدي.

١٥ . التنبة الى سياسة المصالح وتغيب هذه السياسة المدمّرة.

١٦ . التنبه على ضرورة اعادة وتعميق المصداقية لدى مؤسساتنا.

وشكراً

سيادة رئيس المجلس: شكراً، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٧ . كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٤٠ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦، جوابا على سؤال رقم (٣١) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

٨ . كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٤١ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦، جوابا على السؤال رقم (٣٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال.

بعد التحية:

فأرجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة، لموافاتي بالجواب ضمن الوقت المحدد، حسب الأصول، واقبلوا احترامي.

السؤال: ماذا تمّ بمشروع سن قانون:

من أين لك هذا؟

وفي حالة عدم وجوده، أو عدم وجود نية لتشريعة وسَنِّه، فما هو السبب، وفي حالة وجوده، أو وجود نية لأخراجه الى حيز الوجود، فمتى يكون ذلك؟

واقبلوا احترامي

النائب

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم: ١٥١٤٠/أ/٤/١٢/٥١

التاريخ: ١٤١١/٥/٢٨

الموافق: ١٩٩٠/١٢/١٦

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابي عطوفتكم رقم ٢٧١٧/١٠/١٦/٢ ورقم ٢٧١٨ تاريخ ١٩٩٠/٢/١ ومرفقيه السؤالين المقدمين من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي رقم (٣١، ٣٣) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨ حول المواضيع التالية:ـ

١ . ماذا تم حول قانون من اين لك هذا.

٢ . تقديم جدول يتضمن احصاء وحصرا لمتلكات الوزراء والمدراء وازواجهم واولادهم.

٣ . قانون الجريمة الاقتصادية.

ارجو ان احيطكم علما بان الحكومة قد احالت الى مجلس النواب الكريم بموجب كتابيها رقم ج/٧١١٣/٤ و ج/٧١١٥/٣ تاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ مشاريع القوانيين التي تعالج المواضيع المشار اليها في اعلاه مع اسباب الموجبة التي هي مدار اسئلة سعادة النائب المحترم وذلك للنظر في اقرارها حسب الاصول وهي:ـ

أ ـ مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠.

ب ـ مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠.

فارجو التكرم بالاطلاع وابلاغ سعادة النائب المحترم بذلك جوابا على سؤاليه المشار اليهما.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة / الى الملف رقم ج ر ٣

نسخة / الى الملف رقم ج ر ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع: السؤال.

بعد التحية:

فأرجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة وموافاتي بالنتيجة والجواب ضمن الوقت المحدد، وحسب الأصول، واقبلوا احترامي.

السؤال: ماذا تم بتحقيق الوعد الذي تعهُّد به دولة الرئيس أمام مجلس النواب الموقر حول:

١ ـ موافاتنا بجدول يتضمن إحصاءً وحصراً لمتلكات الوزراء والمدراء وازواجهم وأولادهم؟

٢ ـ قانون الجريمة الأقتصادية.

واقبلوا احترامي.

النائب د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم: ١٥١٤١/أ/٤/١٢/٥١

التاريخ: ١٤١١/٥/٢٨

الموافق: ١٩٩٠/١٢/١٦

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٧١٧/١٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١ ومرفقه السؤال رقم (٣١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي حول:ـ

ماذا تم حول قانون من اين لك هذا.

ارجو ان احيطكم علما بأن الحكومة قد احالت الى مجلس النواب الموقر، بموجب كتاب رئاسة الوزراء رقم ج/٧١١٣/٤ تاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ (مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) مع الاسباب الموجبة له للنظر في اقراره، للتكرم بالاطلاع وابلاغ سعادة النائب المحترم بذلك جوابا على سؤاله المشار اليه.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

سيادة رئيس المجلس: الدكتور احمد العبادي.

الدكتور احمد العبادي: حقيقة ردي على المادة (٧) والمادة (٨) من جدول الاعمال سيدي الرئيس أنني اكتفي بجواب دولة رئيس الوزراء الأفخم، آملاً سرعة التنفيذ وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٩ . كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٥١٦٣ تاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠، جوابا على الاسئلة رقم (١٢، ١٠، ٢٠، ٢٤، ١١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٣٦) المقدمة من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع: سؤال لأمانة عمان الكبرى.

بعد التحية:

فأرجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة. لأجابتي عليه، ضمن المدة القانونية. واقبلوا فائق الاحترام.

السؤال:

موافاتي بالأجوبة على الأسئلة التالية. ورد في التعميم رقم م/٩٩٧٢/٥، تاريخ ١٥/١٠/١٩٩٠، عدد من الاسماء تسلّموا مناصب مدراء دوائر بالأمانة، ورؤساء أقسام، والمطلوب:

١ . موافاتي بتخصص جميع الأسماء الواردة عبر شهاداتهم المتعاقبة.

٢ . الدرجة العلمية والادارية الحالية وما يقابلها في قانون الخدمة المدنية وكادرها.

٣ . مقدار الراتب الشهري الاساسي والأجمالي.

٤ . الخبرة في الاردن وخارج الاردن مبيّنة بالتواريخ.

٥ . الاسم من أربعة مقاطع.

٦ . تاريخ دخوله الأردن ان كان خارجها قبل تعينه، وتاريخ تعيينه، وتاريخ تعيينه مديراً أو رئيس قسم.

٧ . وظيفته بالأمانة قبل تسلّمه لمنصبه الحالي.

٨ . اذا وجد لأي منهم موظفين او عاملين بالأمانة ممن يخصونهم بشكل عائلي أو زواج أو نسب، وإن وجد موقع هذا القريب أو القريبة الوظيفي ومؤهلاته وخبراته، ومقدار راتبه - موافاتي بالاسماء والتفصيلات.

واقبلوا الاحترام

النائب د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية:

فارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير التعليم العالي، وموافاتي بالجواب، ضمن الوقت المقرر، واقبلوا االاحترام

النائب

د. احمد عويدي العبادي

السؤال:

اطلب تزويدي والمجلس الموقر باسماء عمداء الكليات في الجامعات الاردنية، الاربعة: الاردنية، اليرموك، مؤتة، العلوم، ومدراء الدوائر والمعاهد، بحيث يتضمن الكشف حذاء اسم كل منهم البنود التالية:

١- الاسم من اربعة مقاطع، ٢- الجنسية، ٣- الدرجة العلمية، ٤- البلدة الاصلية، ٥- مكان وتاريخ الولادة، ٦- مقدار الساعات الاكاديمية التي يدرسها الان، ٧- المواد التي يعطيها تحديدا، منذ تسلم عمادة الكلية الى الان، ومدة تسلمه عميدا.

وفي حالة كونه غير اردني، موافاتي بالنقاط المذكورة اعلاه، بالاضافة الى ما يلي:

٨- مقدار راتبه الشهري، وما يتقاضاه منه بالعملة الصعبة، ٩- التسهيلات التي تقدم اليه الان من حيث المسكن والتذاكر والسفر ومقدار زيادات الراتب السنوية و ١٠- معرفة تاريخه وارتباطاته الخارجية من قبل، بدقة وتفصيل.

النائب د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية

فارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الطاقة، واجابتي عليه ضمن الوقت المحدد، واقبلوا فائق الاحترام

السؤال: المطلوب موافاتي بقائمة تشتمل على اسماء جميع المهندسين والجامعيين الذين يعملون الان في محطة الحسين الحرارية بالعقبة

على ان يشتمل الجواب على ما يلي:

١- اسم الشخص من اربعة مقاطع + اسم العائلة، ٢- مكان وتاريخ الولادة ٣- البلدة الاصلية، ٤- الجامعة التي تخرج منها، ٥- تاريخ التخرج، ٦- نوع التخصص والشهادة، ٧- الدرجة التي منحت له عند التعيين، ٨- البلد الذي كان فيه قبل تعيينه، ٩- تاريخ دخوله الاردن، ١٠- تاريخ تعيينه، ١١ تاريخ ترقياته، ١٢- سفراته للخارج ودوراته واسبابها، ١٣- اسم المسؤول الذي نسب تعيينه، ١٤- اسم المسؤول الذي وافق على تعيينه.

واقبلوا فائق الاحترام والمحبة

ملوحظة:

في حالة القصور عن الاجابة او عدم الاقتناع بها، فانني احتفظ بحقي بتحويله استجواب، والمطالبة بالتحقيق.

النائب

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية

فارجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة حول شركة الكهرباء الاردنية، وموافاتي بالاجابة حسب الاصول والمدة المقررة بالقانون، واقبلوا احترامي

هكذا من الأصل

السؤال:

أ: موافاتي بقائمة تضم ١ـ اسماء اعضاء مجلس ادارة شركة الكهرباء، ٢ـ ومقدار نصيب المساهمة لكل واحد في الشركة، و٣ـ مقدار ما يتقاضاه كل واحد من راتب من الشركة ورواتب اخرى من مؤسسات رسمية او شبه رسمية.

ب ـ عدد العمال العاملين في الشركة، ومقدار رواتبهم الاجمالية في الشهر الواحد

ج ـ عدد المهندسين، ورؤساء الاقسام، والمدراء، والمساعدين، بدءا برئيس مجلس الادارة، وانتهاء باحدث مهندس، واجمالي رواتبهم جميعا في الشهر الواحد، بحيث يتم ترتيب جدول دقيق يتضمن الاجابة على هذه النقاط

د ـ موافاتي بقائمة تتضمن اسماء الذين استغنت عنهم الشركة من موظفين (بغض النظر عن الوظيفة وصفتها)، وذلك منذ ١٩٨٥/١/١، وسبب الاستغناء عن كل واحد مرفقا حذاء اسمه.

واقبلوا احترامي.

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية،

فارجو توجيه السؤال التالي الى وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، واجابتي ضمن الوقت المقرر واقبلوا فائق الاحترام

النائب

د. احمد عويدي العبادي

السؤال:

أ ـ ماهي محتويات الكتب الرسمية المذكورة تاليا، المطلوب تزويدي بنسخة كاملة عن كل كتاب وهي:

١ـ كتاب رقم ٣٤٤٢/١/١/٢٤ تاريخ ١٩٨٨/٢/١٤.

٢ـ م م/لوازم/١٦٣ تاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠.

ب ـ تزويدي بنسخة كاملة عن المعاملات في الملفين المذكورين.

واقبلوا الاحترام

النائب د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

بعد التحية

فارجو توجيه السؤال التالي الى وزارة النقل والاتصالات لموافاتي بقائمة باسماء العاملين في مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية بعقود، واقبلوا احترامي

السؤال: اطلب موافاتي بقائمة تشتمل على اسماء العاملين بعقود في مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، على ان تشمل القائمة الاجابة على النقاط التالية:

١ـ اسم الشخص من خمسة مقاطع، ٢ـ المؤهلات العلمية ٣ـ مكان وتاريخ الولادة، ٤ـ الوظيفة السابقة، ٥ـ الوظيفة الحالية، ٦ـ مقدار الراتب الذي كان يتقاضاه، ٧ـ مقدار الراتب الذي يتقاضاه الان، ٨ـ تاريخ احالته على التقاعد، ٩ـ تاريخ تعيينه بعقد في المؤسسة، ١٠ـ الجنسية التي يحملها الاصلية، والحالية، ١١ـ اسم المسؤول الذي نسب، والمسؤول الذي قرر التعيين، ١٢ـ ان تشمل القائمة العاملين بعقود منذ ١٩٨٥/١/١ الى الان.

ملوحظة:

في حالة عدم الاقتناع بالاجابة فانني احتفظ بحقي بتحويله الى استجواب، وتحقيق شامل بالامر.

النائب

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية،

فارجو توجيه السؤال التالي الى وزارة النقل والمواصلات لموافاتي بقائمة تشمل على اسماء الذين تمت اعارتهم الى الخارج من مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، واقبلوا احترامي.

السؤال: موافاتي بقائمة تشمل على جميع من تمت اعارتهم او ايفادهم من مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية على ان تشتمل الاجابة على النقاط التالية:

١ـ اسم الشخص الذي تم ايفاده، ، والشخص الذي تمت اعارته من اربعة مقاطع، ٢ـ مؤهله العلمي، ٣ـ مدة خدماته في المؤسسة، ٤ـ سبب الاعارة ومدتها، ٥ـ تاريخ الاعارة او الايفاد، وتاريخ العودة، ٦ـ مدى حاجة الاردن لذلك، ٧ـ صاحب القرار في الايفاد او الاعارة، ومن قام بالتنسيب لذلك عبر المراحل كلها، ٨ـ ان تشتمل الاجابة على المطلوب منذ ١٩٨٥/١/١ الى الان ١٩٩٠/١٢/١

واقبلوا احترامي،

النائب

د. احمد عويدي العبادي

ملوحظة:

في حال عدم اقتناعي بالاجابة، احتفظ بحقي في تحويله الى استجواب وتحقيق شامل.

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب

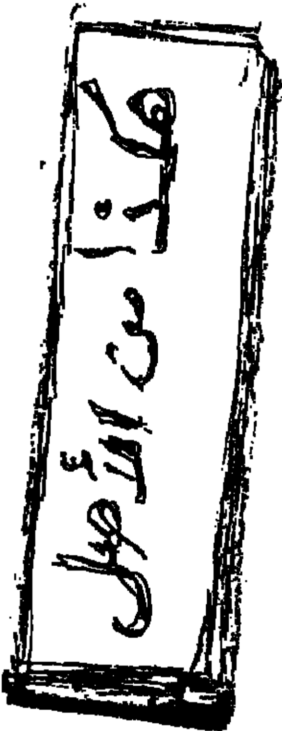
الموضوع: السؤال

بعد التحية،

فارجو توجيه السؤال التالي الى وزارة النقل والاتصالات واجابتي عليه ضمن الوقت المقرر، واقبلوا احترامي

السؤال: موافاتي بالاجابة على ما يلي:

تزويد المجلس الكريم بمعلومات مفصلة عن مشروع تطوير كلية الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة لمؤسسة المواصلات السلكية



والللاسلكية، على ان يتضمن الجواب ما يلي:

١ـ مكان الكلية، ٢ـ مقدار العطاء بالدينار والدولار وتاريخه، ٣ـ كيفية انفاق المبلغ بالكامل مع تحديد كل فلس وابواب انفاقه، ٤ـ الاجهزة التي تم شراؤها، وانواعها بالتفصيل، ٥ـ هل تم انفاق مبالغ على مشاريع التدريب الاداري وما هو مقدارها وكيفية انفاقها مفصلة بالفلس، ٦ـ من الذي نسب احالة العطاء المذكور (مشروع تطوير الكلية)، ولجنة دراسة العطاء، وصاحب القرار، ومن قام بالتنسيب.

ملوحظة:

في حالة عدم قناعتي بالجواب، سوف احول السؤال الى استجواب وتحقيق شامل.

النائب

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية

فارجو توجيه السؤال التالي الى الحكومة، وموافاتي بالاجابة حسب الاصول، وضمن المدة المقررة، واقبلوا احترامي.

السؤال: موافاتي بجدول يتضمن اسماء جميع المدراء العامين، والامناء العامين، بحيث يتضمن الجدول النقاط التالية:

١ـ الاسم، ٢ـ مكان وتاريخ الولادة، ٣ـ المؤهلات، ٤ـ سنة التعيين اصلا في الوظيفة، ٥ـ سنة التعيين كمدير عام، او امين عام، ٦ـ تقلبه في منصب مدير عام، او امين عام، ٧ـ المدة التي قضاها في مثل هذا المنصب، ٨ـ هل احيل على التقاعد؟ ثم اعيد؟ ـ وفي كلا الحالين تبيان السنة وتبيان السبب، ٩ـ هل يعمل بعقد ام بدرجة، ومنذ متى في كل حال، وفي حال عمله بعقد فلماذا؟

واقبلوا احترامي

النائب

د. احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم: ١٥١٦٣/أ/٤/١٢/٥١
التاريخ: ١٤١١/٥/٢٨ هـ
الموافق: ١٩٩٠/١٢/١٦م

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتب عطوفتكم ارقام ٢٦٨٣/١٠/١٦/٣، ٢٦٨٨، ٢٦٩٠، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، تاريخ ١١/١٨، و ١١/٢٧، ١٩٩٠/١١/٢٨ على التوالي المقدمة من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

ارجو ان اشير الى نص المادة (٨١) من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تعرف السؤال بانه:

أ ـ استفهام العضو عن امر يجهله او

ب ـ رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمها اليه، او

ج ـ استعلامه عن نية الحكومة في امر من الامور

وبالرجوع الى الاسئلة المرفقة بكتبكم المشار اليها في اعلاه، نجد انها لا تتضمن رغبة سعادة النائب المحترم بالتحقق من حصول واقعة، كما لا تتضمن استعلامه عن نية الحكومة في امر من الامور، وبالتالي لم يبق مجال للسؤال سوى استفهام العضو عن امر يجهله.

ولو دققنا في طبيعة ومضامين الاسئلة المطلوب الاجابة عليها، فانه يتضح ما يلي:

١ ـ السؤال رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٠/١١/١٨

حول اسماء مدراء ورؤساء الدوائر والاقسام في جهاز امانة عمان والمتضمن ما يلي:

١ ـ التخصص العلمي عبر شهادات كل منهم
٢ ـ الدرجة العلمية والادارية الحالية
٣ ـ مقدار الراتب الشهري والاساسي الاجمالي
٤ ـ الخبرة في الاردن وخارجه موضحة بالتواريخ
٥ ـ الاسم من اربعة مقاطع
٦ ـ تاريخ دخوله الاردن ان كان خارجها قبل التعيين وتاريخ تعيينه وتاريخ تعيينه مديرا او رئيسا
٧ ـ وظيفته في الامانة قبل تسلمه لمنصبه الحالي، اذا وجد لأي منهم موظفين او عاملين بالامانة ممن يخصونهم بشكل عائلي او زواج او نسب، وان وجد، موقع هذا القريب او القريبة الوظيفي ومؤهلاته وخبراته وراتبه، على ان يوافي بالأسماء والتفصيلات.

٢ ـ السؤال رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٠/١١/١٨.

موجه الى معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي/ التعليم العالي والمتضمن تزويد سعادته والمجلس الكريم باسماء عمداء الكليات في الجامعات الاردنية الاربع، ومدراء الدوائر والمعاهد بحيث يتضمن الكشف حذاء اسم كل منهم البنود التالية:

١ـ الاسم من اربعة مقاطع، ٢ـ الجنسية، ٣ـ الدرجة العلمية، ٤ـ البلدة الاصلية، ٥ـ مكان وتاريخ الولادة، ٦ـ مقدار الساعات الاكاديمية التي يدرسها الان، ٧، المواد التي يعطيها تحديدا منذ تسلم عمادة الكلية الى الان، ومدة تسلمه عميدا، وفي حالة كونه غير اردني، موافاتي بالنقاط المذكورة اعلاه، بالاضافة الى ما يلي: ٨ـ مقدار راتبه الشهري، وما يتقاضاه منه بالعملة الصعبة، ٩ـ التسهيلات التي تقدم اليه الان من حيث المسكن وتذاكر السفر ومقدار زيادات الراتب السنوية، ١٠ـ معرفة تاريخه وارتباطاته الخارجية من قبل، بدقة وتفصيل.

٣ ـ السؤال رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧

موجه الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية حول طلب معلومات عن جهاز موظفي محطة الحسين الحرارية / العقبة، وقد جاء فيه ما يلي:

١ـ اسم الموظف من اربعة مقاطع + اسم العائلة، ٢ـ تاريخ ولادته ومكانها، ٣ـ اسم الجامعة التي تخرج منها، ٤ـ تاريخ التخرج/نوع التخصص، ٥ـ درجته عند التعيين، ٦ـ البلد الذي كان فيه قبل التعيين، ٧ـ تاريخ دخوله الاردن، ٨ـ تاريخ تعيينه / تاريخ ترقياته، ٩ـ سفراته ودوراته للخارج واسبابها، ١٠ـ اسم المسؤول الذي وافق على تعيينه.

٤ ـ السؤال رقم (٢٤) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧

موجه الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية حول شركة الكهرباء الاردنية والمطلوب فيه ما يلي

١ ـ قائمة باسماء اعضاء مجلس الادارة
٢ ـ مقدار مساهمة كل منهم في الشركة
٣ ـ مقدار ما يتقاضاه كل واحد منهم من رواتب من الشركة وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية
٤ ـ عدد عمال الشركة / مقدار رواتبهم الاجمالية شهريا
٥ ـ عدد المهندسين ورؤساء الاقسام والمدراء والمساعدين بدءا من رئيس مجلس الادارة وانتهاء باحدث مهندس واجمالي رواتبهم الشهرية، وذلك ضمن جدول دقيق يتضمن الاجابة على هذه الامور، وكذلك موافاته بقائمة يتضمن اسماء الذين استغنت عنهم الشركة من موظفين من تاريخ ١٩٨٥/١/١ واسباب الاستغناء عن كل منهم

٥ ـ السؤال رقم (١١) تاريخ ١٩٩٠/١١/١٨

موجه الى معالي وزير النقل والاتصالات / رئيس مجلس ادارة مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية والمتضمن ما يلي:ـ

تزويده بنسخة كاملة عن كتابي معاليه رقم:

١ ـ ٣٤٤٢/١/١/٢٤ تاريخ ١٩٨٨/٢/١٤.
٢ ـ م م/لوازم/١٦٣ تاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠
٣ ـ نسخة كاملة عن المعاملات المتعلقة بالملفين المذكورين.

٦ ـ السؤال رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧

موجه الى معالي وزير النقل والاتصالات والمتضمن ما يلي:

تزويده بقائمة باسماء العاملين بعقود في مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية تشمل على، ١ـ اسم الشخص من خمسة مقاطع، ٢ـ مؤهلاته العلمية، ٣ـ مكان وتاريخ الولادة، ٤ـ وظيفته السابقة والحالية، ٥ـ مقدار راتبه سابقا وحالية، ٦ـ تاريخ احالته على التقاعد، ٧ـ تاريخ تعيينه بعقد، ٨ـ الجنسية التي يحملها الاصلية والحالية، ٩ـ اسم المسؤول الذي نسب تعيينه والذي قرر التعيين وان تشمل القائمة اسماء العاملين بعقود من تاريخ ١٩٨٥/١/١.

ملحوظة: في حالة عدم الاقتناع، فان سعادته يحتفظ بحقه بتحويل السؤال الى

استجواب وتحقيق شامل بالامر.

٧ ـ السؤال رقم (٢٣) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧.

موجه الى معالي وزير النقل والاتصالات / رئيس مجلس ادارة مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية وتتضمن تزويده بقائمة باسماء الموظفين الذين تمت اعارتهم اوايفادهم للخارج من المؤسسة ضمن النقاط التالية:

اسم الشخص الموفد او المعار من اربعة مقاطع، مؤهله العلمي، مدة خدماته في المؤسسة، سبب الاعارة ومدتها، تاريخ الاعارة والعودة، مدى حاجة الاردن لذلك، صاحب قرار الايفاد او الاعارة، اسم صاحب التنسيب عبر المراحل كلها، وذلك اعتبارا من تاريخ ١٩٨٥/١/١.

ملحوظة: في حالة عدم اقتناعه بالجواب، يحتفظ بحقه في تحويل السؤال الى استجواب وتحقيق شامل.

٨ ـ السؤال رقم (٢٦) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧.

موجه الى معالي وزير النقل والاتصالات /رئيس مجلس ادارة مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية حول مشروع تطوير كلية الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للمؤسسة على ان يتضمن ما يلي:

١ـ مكان الكلية، ٢ـ مقدار العطاء بالدينار والدولار وتاريخه، ٣ـ كيفية انفاق المبلغ بالكامل مع تحديد كل فلس وابواب انفاقه، ٤ـ الاجهزة التي تم شراؤها وانواعها بالتفصيل، ٥ـ هل تم انفاق مبالغ على مشاريع التدريب الاداري وما هو مقدارها، وكيفية انفاقها مفصلة بالفلس، ٦ـ من الذي نسب احالة العطاء،؟ ولجنة دراسة العطاء وصاحب القرار وصاحب التنسيب.

ملحوظ: في حالة عدم اقتناعه بالجواب، سوف يحول السؤال الى استجواب وتحقيق شامل

٩ ـ السؤال رقم (٣٦) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨

موجه الى الحكومة ويتضمن موافاته بجدول يتضمن اسماء جميع المدراء العامين والامناء العامين في الدولة بحيث يشتمل على مايلي:

١ـ الاسم، ٢ـ مكان وتاريخ الولادة، ٣ـ المؤهلات، ٤ـ سنة التعيين اصلا في الوظيفة، ٥ـ سنة التعيين كمدير عام، او امين عام، ٦ـ تقلبه في المنصب كمدير عام او امين عام، ٧ـ المدة التي قضاها في مثل هذاالمنصب، ٨ـ هل احيل على التقاعد؟ ثم اعيد؟ وفي كلا الحالتين تبيان السنة والسبب، ٩ـ هل يعمل بعقد ام بدرجة ومنذ متى في كل حالة، وفي حالة عمله بعقد، فلماذا.

عطوفة الرئيس،

يتبين من طبيعة الاسئلة المشار اليها في اعلاه انها طلبات لتقديم معلومات تفصيلية عن جميع الموظفين في القيادات الادارية في الدولة وبعض المؤسسات والشركات مع التاريخ الوظيفي لكل منهم ومن يرتبط منهم برباط قربى

او زواج او نسب مع الموظفين الاخرين في تلك الدوائر والمؤسسات والشركات واسماء اولئك الموظفين وموقعهم الوظيفي ومؤهلاتهم وخبراتهم ورواتبهم . . الخ ، وبالرغم من ان معظم المعلومات المطلوبة معروفة ويمكن اطلاع اي من السادة النواب عليها ، فأن بعضها ليس بمقدور اي دائرة الاجابة عليها ، خاصة ماتعلق منها برباط النسب فضلا عن ان تزويد النائب المحترم بها يقتضي جهدا من جميع دوائر الدولة ويحتاج وقتا طويلا لانجازه ، كما ان تلاوة الاجوبة في حال اعدادها يستنفذ وقت المجلس المخصص للاسئلة ويحول دون بحث الاسئلة الاخرى ، ازاء ذلك فاننا نرى ان الاسئلة المذكورة تخرج عن مفهوم السؤال المنصوص عليه في المادة (٨١) من النظام الداخلي ، وانطلاقا من القناعة بان المجلس الكريم يعمل على ارساء التقاليد البرلمانية العريقة وعلى ترسيخ مبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، واستثمار جهد المجلس والحكومة فيما يعزز ذلك ويعود بالنفع والخير على اردنا العزيز ومسيرته الخيرة ، فاني ارجو طرح هذا الموضوع على المجلس الكريم ليقرر فيه ما يراه محققا للمصلحة العامة ومنسجما مع النظام الداخلي .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

سيادة رئيس المجلس: ارى ان يقرأ كتاب دولة رئيس الوزراء وبعدها في هذه الحالة بالذات ، الدكتور احمد بتحب تعلق عليها والا نقرأ الجواب ، تفضل

الدكتور احمد العبادي: شكرا سيدي الرئيس ، حقيقة قبل البدء في اي حديث ارجو ان اشير الى نص المادة (٥١) من الدستور التي تنص على ما يلي :

رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة كما ان كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن اعمال وزارته)

وايضا المادة (٨٥) من النظام الداخلي تقول :

(يجيب الوزير عن السؤال في الجلسة و (للوزير) ان يطلب تأجيل الاجابة ثمانية ايام إلا اذا رأى المجلس تقصير هذا الاجل ووافق الوزير على ذلك ، وللعضو (اي السائل) ان يطلب الاجابة عن سؤاله كتابة في هذه الحالة يرسل الوزير الاجابة الى رئيس المجلس خلال اسبوعين ليبلغها الى مقدم السؤال)

والمادة (٨٦) من النظام الداخلي تقول :

«للعضو الذي قدم السؤال دون غيره ان يستوضح الوزير او يرد عليه بايجاز مرة واحدة» .

وبناء عليه وعلى نصوص الدستور والنظام الداخلي فان كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم بالرقم والتاريخ المشار اليه فيه مخالفة دستورية ونظامية واصر على جميع الاسئلة على ان ترد الى الوزراء المختصين بموجب الدستور وبموجب النظام ، واذا كان هنالك من تعليق على ما تفضل به دولة الرئيس في اخر كتابه فيبدو ان الكتاب قد

جاء قبل ان يتفق المجلس وبناء على اقتراح من معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي على انه لا تدلى الاجابات كي لا يضيع الوقت وبنفس الوقت فان ما تفضل به دولةالرئيس في تعليقه الاخير لم يكن في اشارة الا لسؤال واحد ، واكتفى بهذا وارجو ان ننتهي الى المادة التي تليها وشكرا سيدي الرئيس .

سيادة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء: سيدي الرئيس الواقع ارجو تلاوة الكتاب على مجلسكم الكريم لنستطيع بالمستقبل ان نتمكن من الاجابة ، لان في بعض الاحيان تيجينا بعض الاسئلة ليس هو بالسؤال ، السؤال ، يجب ان ينصب على واقعة معينة او السؤال محدد مكون ، اما عندما يأتي السؤال بالوزارة الفلانية شو في عندكم موظفين من سنة (٨٦) ومين اللي انحال على التقاعد وكم راتبهم واربع مقاطع وبعض الاحيان خمس مقاطع ، ومين راح ومين اجى ، يعني هذا الجواب يمكن ان ينوّر الاخوة والسائل ، لانه في بعض الاحيان اذا كانت الاسئلة بهذه الطريقة الصحيح النظام الداخلي حدد ثمانية ايام وسماه سؤال اما اذا كان سؤال اذا افترض ان هذا سؤال وليس اخذ معلومات باعتقادي ثمانية ايام ولا شهر بيكفي عندما يوجه خمس ست اسئلة على كل الموظفين بالالاف وكل واحد شو راتبه ومتى ترفع وزيادته السنوية متى صارت ومتى تحولوا على عقود ومتى رجعوا من العقود ومتى ومتى ، فهي معلومات ، اما نفضل ليكون الجواب والسؤال متفق مع النظام الداخلي ان ينصب السؤال على واقع وعلى استفسار معين ، افضل اذا سمحت سيدي الرئيس ان يتلى سؤال النائب المحترم اسئلته جميعها واجوبة الحكومة عليها ويقرر مجلسكم الموقر فيما ذا كان هذا سؤال ام لا؟ لنجيبه ، اما بهذه الطريقة نحن لا نستطيع ضمن المدة اللي حددها المجلس ثمانية ايام ان نجيب على هذه الاستفسارات ، فبتلاوتها امام المجلس سيقتنع باعتقادي المجلس بانه من المستحيل الاجابة على مثل هذه الاسئلة لانها ليست اسئلة منصبة على وقائع اواستفسار معين بذاته ، وانما هي معلومات عن دائرة معينة لاعطاء المعلومات نحتاج الى وقت يتجاوز النظام الداخلي اللي قال عنه سؤال ، السؤال نجيبه اما المعلومات بهذا الشكل وجداول كبيرة باعتقادي مش هذا القصد من السؤال وشكرا .

سيادة رئيس المجلس: شكرا ، الدكتور احمد عويدي نقطة نظام .

الدكتور احمد العبادي: سيدي الرئيس بالنسبة لتلاوة ماهو موجود في الاجابة ، اعتقد كان للمجلس الكريم قد اقر عرف بناءا على النظام الداخلي وقد اشرت اليه قبل قليل ان لا يكون هنالك تلاوة للاجابة لان جميع الزملاء الكرام الافاضل كانوا قد قرأوا الاجابة ، واذا كانت الاسئلة كثيرة فانا اذا كان يعني هذا الشيء يعمل شيء من الارباك للرئاسة الجليلة اوالحكومة الموقرة ، فانا على استعداد ان تكون اسئلتي بالتقسيط وليس بالجملة ، واذا كانت بعض الامور ليست اسئلة فحقيقة يمكن صياغتها ولسنا عاجزين بلا مؤاخذة في استخدام اللغة ، صياغتها بطريقة تكون سؤالا ، وبما ايضاً

لا يساوي ارباكا للعمل في المجلس اوالحكومة وارجو تجاوز هذه النقطة الى النقطة التي تليهاوشكرا سيدي الرئيس

سيادة رئيس المجلس: يعني هل تعاد لك الاسئلة لوضعها بصورة مباشرة ومواصفات السؤال الذي نص عليه النظام؟

الدكتور احمد العبادي: سيدي الرئيس الاسئلة الموجودة اصر عليها، لكن اذا كانت الصياغة في بعض الحالات ليست بالصورة التي تكون سؤالا فسأصيغها بصورةالسؤال الذي يتفق مع النظام الداخلي وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: هذه قضية حقيقة مناقشتها من حيث المبدأ ماهو السؤال؟ مواصفات السؤال؟ نص السؤال؟ المدة التي يتطلبها الاجابة على السؤال وهي محددة في النظام الداخلي خلال ثمانية ايام، بعض هذه القضايا حقيقة اساسية وارجو من الاخوة واستميحهم عذرا ان اقول ان بعض الاسئلة وبعض الاستجوابات وبعض طلبات النقاش وبعض الموضوعات الاخرى التي نص عليها النظام كيف تقدم، ان ننظر بدقة الى ما نص عليه نظام الداخلي وان تقدم بصورة فعلية وحقيقية وامكانية تطبيق ماهو مطلوب ضمن المدة المطلوبة، بامكاننا ان نصل للغاية باسلوب يتفق مع النظام الداخلي ويتفق مع الوقت، اذاً الإقتراح الان هذا الموضوع الدكتور احمد نطلب ان نتجاوزه على اساس ان تعود الاسئلة بصيغة مباشرة وصيغة ضمن الوقت المحدد يمكن الاجابة عليها. البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

١٠ ـ كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٨٢٥ تاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠ جوابا على السؤال رقم (١٧) المقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

تحية وبعد،

أرجو التكرم برفع السؤال الأتي الى معالي وزير الاعلام المحترم.

«معالي وزير الاعلام المحترم

تحية وبعد،

لقد بات الأمر ملحاً بأن يصدر من معاليكم توجيه لمدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون بحق الدوام الليلي للأخوات المذيعات وأن يقوم بهذا العمل أخوة من المذيعين الرجال، لأن العرف والتزام الاخوات ببيوتهن يقتضي أن لا يتأخرن الى هذه الساعة من الليل وكلهّن من الأخوات أمثال عفاف قضماني، ولمياء نعمة، وعفت بعيون وغيرهن ربات بيوت، فحتى لا نخسر الكفاءة ولا نتجاوز أعرافنا فإنا موقنون أن يوجه معاليكم أصحاب الشأن بعدم تأخيرهن في أي دوام ليلي، واقبلوا معاليكم موفور الاحترام».

النائب فؤاد الخلفات

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاعلام

الرقم ١٦/٥/ ٣٨٢٥

التاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠

الموافق ٢٩/٥/١٤١١

سيادة رئيس مجلس النواب الأكرم

اشير لكتاب سيادتكم رقم ٣/١٦/١٠/٢٧٠٨ تاريخ ١/١٢/١٩٩٠ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (١٧) تاريخ ١٢/١١/١٩٩٠ والمقدم من النائب سعادة السيد فؤاد الخلفات.

أرجو أن أبعث لسيادتكم صورة عن رد عطوفة المدير العام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون بكتابه رقم ت ش / ع / ٧٠٥٦ تاريخ ١٦/١٢/١٩٩٠ حول السؤال موضوع البحث.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير الاعلام

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

الرقم ت ش / ع / ٧٠٥٦

التاريخ ١٦ كانون أول ١٩٩٠م

معالي وزير الاعلام

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٥/١٦/٣٦٨١ تاريخ ٢/١٢/١٩٩٠ ومرفق به السؤال رقم (١٧) تاريخ ١٢/١١/٩٠ المقدم من سعادة النائب فؤاد الخلفات.

أرجو أن أبين لمعاليكم بأن موضوع دوام المذيعات المسائي المتأخر محكوم بثلاثة جوانب على النحو التالي:

الجانب الأول: تشريعي يتعلق بنظام الخدمة المدنية.

- ان التشريعات المتعلقة بالخدمة المدنية لم تفرق على الاطلاق بين الموظف والموظفة من حيث ساعات الدوام الرسمي أو طريقة اشغال الموظف أو الموظفة لساعات الدوام الرسمي في أي جزء من اليوم (صباحي أو مسائي).
- لقد أناطت الفقرة (د) من المادة (٤) من نظام الخدمة المدنية لمجلس الوزراء تحديد أيام العمل للدوائر وساعات الدوام فيها، وانطلاقا من هذه الصلاحية فقد أصدر آخر بلاغ عن مجلس الوزراء لهذه الغاية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٠ والذي تضمن بأن يقرر الوزير أو رئيس الدائرة وضع ترتيبات خاصة لساعات الدوام الرسمي وبشكل مغاير لترتيبات الدوام الرسمي في البلاغ اذا اقتضت طبيعة أو مصلحة العمل ذلك.
- لقد نصت الفقرة (د) من المادة ١٦٦ من نظام الخدمة المدنية بأن يقوم الوزير المختص وبصفته المشرف على أعمالها بوضع الترتيبات الادارية والعملية التي تكفل تقديم خدمات الدائرة للجمهور على أرفع مستوى وبأسرع وقت ممكن.

في ضوء المعطيات التشريعية السابقة ونظرا لطبيعة عمل التلفزيون المسائي، فقد كان

دوام الموظفين والموظفات كل حسب تخصصه في ساعات المساء.

الجانب الثاني: تنظيمي ويتعلق بطبيعة العمل المسائي للتلفزيون.

كما هو معروف فان فترة العمل الرئيسية في التلفزيون من الناحية الفنية تكون خلال ساعات المساء والليل، وجدير بالذكر هنا فان عمل الموظفات في الفترة الليلية لا يقتصر على المذيعات فقط، بل يشمل بعض موظفات التلفزيون في مجالات الاخراج والتحرير والتنسيق وذلك بما لا يقل عن عشر موظفات يعملن أثناء الليل علما بأن المؤسسة تحرص على تأمين نقل الموظفات اللواتي يعملن أثناء الليل الى منازلهن وبواسطة سياراتها.

الجانب الثالث: ويتعلق بالظروف الشخصية والعائلية للموظفات والموظفين.

ان ادارة المؤسسة وحرصا منها على تدعيم نواحي الاستقرار النفسي للموظف أو الموظفة، فانها تدرس حالات الموظفين كل على حدة بحيث تراعي الظروف الانسانية والاجتماعية والشخصية عند تحديد دوام الموظفات أو الموظفين فيها على أن لا يؤثر ذلك على طبيعة العمل، ومن هذا المنطلق فانها ستدرس القضايا التي أوردها النائب المحترم بكل عناية وحرص.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

المدير العام

المهندس راضي الخص

سيادة رئيس المجلس: المهندس فؤاد خلفات.

السيد فؤاد الخلفات: شكراً سيدي الرئيس، بالاجابة لمدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ربط الاجابة بثلاثة جوانب، جانب تشريعي يتعلق بنظام الخدمة المدنية، أي يتعلق بنصوص تشريعية، وجانب يتعلق بطبيعة العمل، والجانب الثالث يتعلق بالظروف الشخصية والقضايا الانسانية، اذا أردت أن أربط الجانب الثالث مع الجانب الأول فأقول:

اذا كان النظام له نصوص فلا اجتهاد مع النصوص اطلاقاً، اما يجوز أو لا يجوز حسب منطوق النص، اما يأتي فيقال في نهاية الجواب فانها ستدرس القضايا التي أوردها النائب المحترم، معنى ذلك أن القانون فيه مرونة، معنى أن التفسير لهذه النصوص وارد ويمكن أن يضفي المفسر على هذه النصوص نوع من المرونة، وأنا الذي سألته في السؤال المقدم كان يتعلق أن نراعي الأعراف والتقاليد ومراعاة هذا الجانب، أما اذا كان المخاطبة بالنص فان الجانب الثالث لا مكان له في الجواب اطلاقاً، اما أن نكون قانونيين واما ان نكون انسانيين قانونيين فنفسر النصوص دون أن تكون جامدة، ولذلك من هذا المدخل أود فعلاً أن يضفي كما هو المعمول عندنا أن يضفي المسؤولون في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الجانب الثالث على القضية ومراعاة الأعراف والتقاليد مع تأكيد انه هناك أكثر من بديل لهؤلاء المذيعات أو الموظفات وفي عندنا مخرجين كثير وفي عندنا منسقين كثير، وما شاء الله طاقم مؤسسة الاذاعة والتليفزيون أكثر من

(١٤٠٠) شخص، فلذلك أؤكد على الجانب الثالث وأخذه بالعرف والتقليد وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، السيد الامين العام البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤ . مناقشة بيان معالي وزير الاعلام والمتعلق بالاستجواب رقم (٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي حول دور أجهزة الاعلام الرسمية والشعبية في ايضاح الموقف الأردني في أزمة الخليج.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور احمد عويدي.

الدكتور أحمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله خير الأسماء، بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء.

سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته. تفضل معالي وزير الأعلام قبل في جلسات سابقة وأدلى ببيان شامل جامع حول موضوع السياسة الاعلامية وتطور مبادئها وآلية العمل في وزارة الاعلام التي أدت في نهاية المطاف الى كيفية معالجة الأمر في أثناء أزمة الخليج وبناء عليه فانني أقول ان أي اعلام ناجح لابد له من فلسفة واستراتيجية عليا ينطلق منها وآلية عمل يتخذها وهدف يصب فيه، ويسعى اليه. وتحتاج هذه كلها الى كوادر تجمع بين التحلي بالأخلاق، والاحاطة بالثقافة والعلم من جهة، والخبرة والتعبير عن الموقف في الحرب والسلم من جهة أخرى.

وعندما تخلو أي مؤسسة اعلامية من ذلك، أي من الدارس والممارس ومواصفاتها، فإن الفشل هو المحصلة المحتومة، أما عندما تتوفر هذه المؤهلات، فإن النجاح والفلاح هم الطريق والرفيق.

ولابد أيها السادة للاعلام أن يتصف بالتجديد الاستمراري، والاستمرار التجديدي في آليته، وهو أمر لا يقوى عليه جاهلٌ، ولا ينوء به وعاء الحصيف العاقل.

إن اعلامنا يجب أن يكون ـ من حيث المبدأ ـ معبّرا عن مواقف الأردن قيادة وشعبا وملك وحكومة، بالصوت والصورة والكلمة، في منظومة منسجمة بعضها مع بعض بإتساق، وأن يتفاعل مع الحدث، ويلاحقه ويعالجه ويحلله من خبراء محليين وخارجيين، ويوجه الرأي العام الأردني، ومن يسمعه في الخارج توجيها سليماً كريماً خالياً من اللبس والتأرجح.

وقد مرت بنا أزمة الخليج التي لا زالت تحتل الصدارة في عالم السياسة والاعلام، والتي كانت الكلمة فيها ولا زالت أقوى أحياناً من حشد الجيوش، ومن أسلحة الدمار، وستبقى الكلمة مرادفة للأسلحة الفتاكة والتقليدية، اذا ـ لا سمح الله ـ انطلق شرها وشرارها أو اشتعلت نارها وإوارها.

لذا فاننا وبمقدار ما نستعد لخوض أم المعارك، علينا أن نستعد أيضاً في خض الاعلام، وأن نحشد فيها الدارس والممارس، ومن يكون على مستوى المعركة، ولن تكتمل

هكذا من الأصل

الصورة الا بمواجهة الحقيقة، وتخليص الاعلام ممن أثبتوا فشلهم أو ارتباطهم خارج واجباتهم. واستشعاراً مني لخطورة المعركة التي نعيشها، وأهمية الاعلام في النصر أو الهزيمة، ومواكبة الأحداث، وشعوراً مني أن دور الاعلام الأردني لم يكن بالمستوى الذي أراه يجب أن يكون عندما طرحت استجوابي كان ذلك الاستجواب الذي وافق عليه مجلسنا الكريم.

وفي حقيقة الأمر أن معالي وزير الاعلام وأصحاب العطوفة أمين عام الوزارة، ومدير عام الاذاعة والتلفزيون قد تعاملوا مع الاستجواب بروح عالية مُشرفة من الشعور بالمسؤولية، والاهتمام بتصويب المسيرة، وتصحيح الأخطاء. والتقيت معالي الوزير وعطوفة مدير عام الاذاعة والتلفزيون وأيضاً عطوفة الأمين العام واطلعتهم على ما بحوزتي من وثائق وأوراق مختلفة تبين الهيفات والممارسات المتراكمة في الوزارة. والتي تعاقبت وتراكمت فيها منذ عام ١٩٧٠ ـ وما بعدها؛ وخلّفت وأوجدت أصحاب مواقع في الاعلام، تستدعي المصلحة العام أن يقال لهم: عُوفيتم واتركونا.

وكان سروري بالغاً إن معاليه وأصحاب العطوفة استقبلوا ذلك بروح المسؤولية الحضارية، وأمروا باتخاذ الاجراءات المناسبة بذلك والوعد القاطع بما يبقى، الأمر الذي يتطلب مني أيضاً وبروح المسؤولية الوطنية الحضارية أن اتجاوز عن ذكر هذه الممارسات، لأن الهدف قد تحقّق، وهو البدء بالتصحيح. راجياً أن يأخذوا الاستجواب بعين الاعتبار. وأن يتم اجتثاث جذور الفساد ومن لهم ارتباطات لا تخدم المصلحة العامة وتخدم الوطن.

سيادة الرئيس، الأخوة الزملاء

أما بقية ملاحظاتي فهي ليست بطويلة:

في مجال الاذاعة والتلفزيون: للاذاعة الأردنية أهمية خاصة في أنفس الأردنيين لأنها مدرسة من مدارسهم الأولى، عندما كانت كلمتها مسموعة، الأغنية فيها كبلاغ حربي، وكان تعليقها درسٌ في السياسة والفكر، والعاملون فيها كانوا على مستوى رفيع من الوطنية وروح المسؤولية، وكانت الاذاعة مصنع القيادات السياسية والفكرية في تاريخ الأردن وقد تنبه الأعداء لدورها، فخططوا لتقزيمها عبر الادارة والمستوى الثقافي والانتمائي، وهو ما يتوجب الانتباه اليه والحذر منه، لتبقى اذاعتنا المحبوبة صورةً مشرقة كما كانت.

وعندما نجد أفراداً من هذا النمط القديم الممتاز يتسللون على حين غفلة من المخططين بالسوء ويصلون الى مرحلتي الاعداد والتقديم فان ومضات الابداع تبدو واضحة خاصة، خاصة في دائرتي الأخبار في الاذاعة والتلفزيون، ولا ننسى البرامج أحياناً من ذلك وليس دائماً واطلبُ أن يزداد دعم دوائر الأخبار والبرامج والكوادر المؤهلة فيهما، ليتحقق الغرض من الاستجواب.

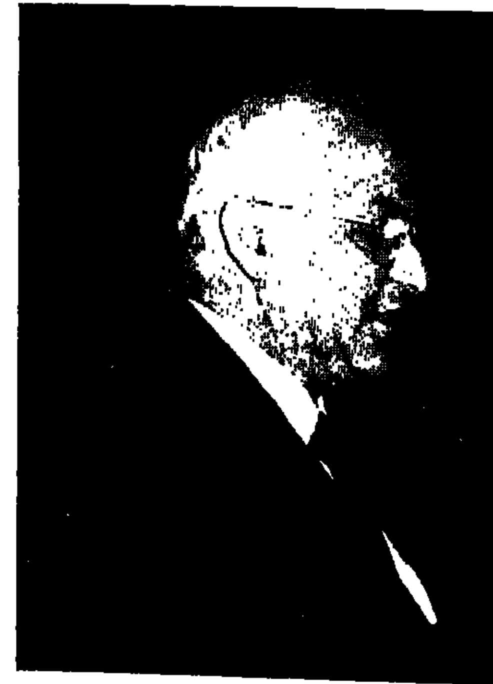
أما موضوع البرامج السياسية والاقتصادية التي ركزت على أزمة الخليج باللغتين العربية والانجليزية، فإنني أرى انها لم تكن ذات عمق في التعبير الذي تتطلبه مصلحة الوطن.

أما فيما يتعلق بالصحف المحلية، فقد كانت على شُح مواردها سابقاً ذات نكهة خاصة ومفضلة، ولكن دخول الاتجاهات والسياسات المتباينة، أوجدت تباينا حتى في نشر الأخبار وتغطية أزمة الخليج والقضايا المحلية. وقد أفرز هذا التسابق أن أصبحت الرأي هي صحيفة الأردن الأولى إذ حافظت على المستوى الرفيع من المصداقية والشمولية، ونشر الرأي والرأي الآخر وكنت أتمنى على شقيقتها الأخرى أن تخرج من عزلتها العائلية الى المستوى المؤسسي الوطني، وأن تعتني بكوادرها الممتازة، وألا تقوم بالاستغناء عن واحد من أفضل أبنائها وهو الأستاذ عبدالسلام الطراونة، ولأسباب شخصية محضة. أما صحيفة الشعب فقد تناولت ازمة الخليج بمستوى ممتاز، وأمل أن تنهض من محنتها المالية.

ولنا اعتزاز بصحيفة شيحان التي نقلت وتنقل صوت الأردن الى داخل وخارج الوطن بروح جريئة وممتازة. كما أنني أطلب دعم الصحف الأسبوعية الأخرى مثل اللواء وأخبار الأسبوع وكان للصحف الأردنية المهاجرة دور في أزمة الخليج لو ازدادت الرعاية والعناية والسماح برخص امتياز الصحف والمجلات الأخرى ولا زال لها دور مهم فيما سيأتي من أحداث، وأطلب دعمها من حيث تحويل امتيازها وطباعتها محلياً.

أما بخصوص وكالات الأنباء الأجنبية، فإن السيادة الوطنية تقتضي أن يكون المدراء من الأردنيين أسوة بالعديد من الدول، . . ورغم انني أقدر لبعض العاملين في هذه الوكالات حرصه على نقل صورة طيبة عن الأردن إلا أن ذلك لم يَخْلُ من الهفات المزعجة حقاً. وفي نهاية كلمتي أقول: لقد عدلت عن الحديث في قضايا أخرى وتفصيلات في الادارة والمال، وهي موثقة بين يدي منها ما اطلعت عليه معالي الوزير وعطوفة مدير عام الاذاعة والتلفزيون ومنها ما احتفظت به لاطلاعهم فيما بعد عليه، لأن اجراءات البدء بالتصحيح قد بدأت منذ أمس، كما أقدم شكري للروح الوطنية الديمقراطية العالية التي قابل بها معالي وزير الاعلام هذا الأمر، وأمل أن يكون ذلك عرفاً نسير عليه لخدمة الأردن والشعب الأردني في ظل جلالة قائدنا الحسين المفدى، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام.



معالي وزير الاعلام: بسم الله الرحمن الرحيم،

سيادة الرئيس، حضرات النواب المحترمين

يسعدني أن تتاح لي الفرصة مرة أخرى لأن أقف أمام مجلسكم الكريم باستعراض دور الاعلام الأردني في ازمة الخليج، وفي الوقت الذي لا تزال فيه الازمة تتفاقم فان المتابعة الدقيقة لما تعرضه وسائل الاعلام الخارجية حول هذه الازمة تشير بوضوح الى أن الموقف الأردني تجاه حل ازمة الخليج لا يزال يحتل مساحة كبيرة في الصحافة والاعلام الدولي، وقد أضحى هذا الطرح يلقى المزيد من التفهم والقبول، ولعل من أهم العوامل التي أسهمت في شرح وابراز هذا الموقف:

أولاً: الحضور الذي يتمتع به الأردن على الساحة الدولية والقدرة الفائقة التي يتمتع بها جلالة الملك الحسين المعظم في مخاطبة العالم.

ثانياً: الحالة الديمقراطية التي يعيشها الأردن والتي أتاحت للصحافة العالمية الحصول على مختلف الأراء والانطباعات من كافة القوى السياسية والمنابر الفكرية في الأردن.

ثالثاً: التسهيلات العديدة التي تمنحها أجهزة وزارة الاعلام للعاملين في حقلي الاعلام الداخلي والخارجي مما أوجد مناخاً حراً ومواتياً لنقل الموقف الأردني بدقة وكفاءة.

الا أنه مع كل ذلك فان التقويم الموضوعي لانجاز الاعلام الأردني يحتاج الى توفر شروط علمية وأكاديمية للقيام به غير متوفرة تماماً حتى الآن، ولكن بالرغم من كل ذلك فان الاشادات المختلفة التي نلمحها في الصحافة العالمية ونسمعها على ألسنة العديد من زعماء العالم والكتاب والصحافيين الأجانب توحي بوضوح بأن هناك تفهم أفضل لموقف الأردن، وبالطبع فان لهذه المواقف من يعارضها في الصحافة الدولية وهذا أمر لا مفر منه في ظل هذه الازمة المعقدة والتي اختلفت فيها الأراء وتباينت بسببها المواقف، الا أن المهم في الأمر أن الصورة العامة الآن تشير الى تفهم أدق لموقف الأردن وقد بدأ ذلك ينعكس على المواقف السياسية في بعض الدول وخاصة في أوروبا.

سيادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد قطع الأردن شوطاً بعيداً خلال هذا العام في ارساء قواعد الحياة الديمقراطية بصورة ثابتة وجادة، ولا أعتقد بأن هناك جهازا كان أكثر تأثراً بسبب التحول الديمقراطي من جهاز الاعلام.

واسمحوا لي بأن أصارحكم القول بأن عملية التحول هذه لم تكن سهلة أو يسيرة بالنسبة لأجهزة الاعلام بل على العكس من ذلك تماما فقد كانت ولا تزال صعبة وشاقة.

كان على أجهزة الاعلام أن تتكيف مع المناخ الجديد وأن تتحمل مسؤوليات اضافية كبيرة، في وقت قصير، وضمن معطيات تعتمد على الاجتهاد والمبادرات الفردية أكثر من اعتمادها على القوانين والأنظمة، وفي جو يتسم بتنامي المنابر السياسية والفكرية المختلفة بما تحمله من آراء واجتهادات متعارضة في كثير من الأحيان.

لقد اعتادت هذه الأجهزة سواء في الصحافة أو في الاعلام الرسمي، طوال السنوات الماضية على أساليب في العمل وأنماط من التفكير، تعتمد على مركزية القرار. فأضحى الهدف الأول لانجاح عملية التغيير ايجاد مناخ تتأكد فيه الصحافة من أن الحرية التي تتمتع بها هي حرية حقيقية، كما كان الواجب الأول للمسؤول عن الاعلام اقناع مؤسسات الاعلام الرسمي باستقلاليتها، وحفزها على المبادرة سواء في تغطيتها للأخبار أو في تخطيطها لبرامجها.

وانني اعتقد بأننا قطعنا شوطا بعيدا في مجال تأكيد حرية الصحافة والاعلام، فقد اطمأنت الصحافة لحريتها وبدأت تستغلها على أوسع نطاق، ونشط الاعلام الرسمي في ظل الاستقلالية، مما أضفى جوا من المصداقية والمهنية على العملية الاعلامية بمجملها.

وستأتي التشريعات الجديدة في وقت قريب تنظم هذه العملية التي تصون حرية الصحافة، ولتؤكد استقلالية الأجهزة الاعلامية باذن الله.

ولابد لي في هذا المقام من الاعتراف بأنني أقدر تماما الضيق الذي يشعر به كل من تقدم لاصدار صحيفة جديدة ولم يجب طلبه حتى الآن، كما ألمح مدى الرغبة في اطلاق حرية النشر، وأعرف تماما أن التأخر في اتخاذ قرارات بهذا الشأن لم يكن مقنعا تماما للأسرة الصحفية.

ولعل الاجابة التي يمكن أن أقدمها لشرح هذا الوضع هي أن التصور العام لتنظيم الحياة السياسية قد ارتبط باصدار الميثاق الوطني، واقتضى بالضرورة التريث في اتخاذ قرارات نهائية بكل ما يتصل بتنظيم أوجه هذه الحياة ومنها الصحافة حتى بعد صدور الميثاق.

سيادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد وردت اشارات تعزو سبب قصور الاعلام في أداء رسالته على الوجه الأكمل الى تراكم الخلل والتسيب الاداري في أجهزته.

وفي الوقت الذي اشعر فيه بأن الاعلام يقوم بواجبه بقسط كبير من الكفاءة، الا أن ذلك لا يمنعني مطلقا من القول بأن أجهزة الاعلام شأنها في ذلك شأن أجهزة الدولة الأخرى تحتاج الى تطوير اداري شامل سواء من الناحية التشريعية أو الناحية التنظيمية. وقد بدأت بالفعل وعلى نطاق محدود عملية التطوير هذه بالتعاون مع معهد الادارة العامة الا أنها لا تزال في مراحلها الأولى ولم تعط النتائج المرجوة بعد.

وهنا أستميحكم العذر في أن أركز ملاحظاتي على الجهاز الاعلامي الذي يستأثر بالقدر الأكبر من الاهتمام، وهو جهاز الاذاعة والتلفزيون.

وتقتضيني الأمانة إلى أن أشير أولا لصعوبة المهمة التي يتحملها كل من يدير مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.

فهي مؤسسة اعلامية ولكن لها بعد تجاري وصناعي أيضاً ويتصل عملها بالابداع المهني والفني، ومع ذلك فهي تدار بتشريعات وتنظيمات لا كثيراً بخصوصية مهمتها أو بالاعتبارات الفنية المتعلقة بهذه المهمة، فضلا

عن غياب العناصر التي من شأنها تشجيع التفرد والابداع.

وبالاضافة الى كل ذلك فان على من يديرها اليوم التعامل مع انطباع عام تشكل عبر السنين مفاده أن التلفزيون بعيد عن هموم الناس، مسرف في موازنته، وانتقائي في منح الميزات واعطاء الفرص سواء للعاملين فيه أو المتعاونين معه.

لست في معرض بحث الأسباب الكامنة وراء تكون هذه الصورة، وسواء أكانت تتصف بالدقة أو لم تكن، الا أن الواقع الحالي يشير الى بدايات مشجعة لانفتاح التلفزيون على قضايا الناس وهمومهم وطرحها طرحا موضوعيا وشاملا.

كما أن نهجه في نقل الأخبار قد اكتسب مصداقية عالية.

وقد قطعت ادارته شوطا كبيرا في بناء تصور لتعديل التشريعات القائمة، بصورة تتيح التوسع في نشاطه التجاري، مع ايجاد جميع الضوابط المالية والقانونية التي تكفل صيانة المال العام. ويتم الآن وضع قواعد عادلة للتعامل مع جميع المتعاونين مع التلفزيون دون تحيز أو تفضيل. كما تتم اعادة النظر في طرق تقويم وانتقاء المواد البراجية بصورة موضوعية ومؤسسية.

لقد سبق وأن أشرت إلى أن تأكيد حرية الصحافة يحتاج الى تشريع جديد، ويقيني بأن بناء أجهزة اعلامية قادرة ومستقلة يحتاج الى تعديلات تشريعية أيضا الأمر الذي لابد من معالجته في اطار التطوير الاداري الشامل الذي أشرت اليه.

غير أن التطوير الاداري يحتاج أول ما يحتاج الى ارادة سياسية قوية والى تقبل شعبي واسع، وان على المجتمع الذي يرغب في ايجاد هذه النقلة في حياته أن يعرف بالتحديد جميع المقتضيات الكاملة لعملية التطوير بكل ما تتضمنه من صعوبات أو تمثله من تحديات. ولعل في استمرار وتعميق هذا النقاش فائدة حقيقية لبناء أرضية تتيح فرصة المباشرة الجادة في هذا المسار.

ان ادارة الاعلام تتحمل عبئا رئيسيا في عملية التحول الديمقراطي، وتتحمل عبئا اضافيا وشاقا في هذه المرحلة المتفجرة بالحيوية من حياتنا. وهي تحاول جادة القيام بواجبها بمنهجية مهنية، وانفتاح كامل، ورغبة في التطوير والاصلاح ولا يمكن أن يتم ذلك الا بقيام حوار دائم في هذا الموضوع على كافة المستويات، ولن يتم ذلك أيضا الا باستمرار الدعم من مجلسكم الموقر، هذا الدعم الذي سبق وأن حظيت به أجهزة الاعلام في رد مجلسكم الكريم على خطاب العرش السامي.

وفقنا الله جميعاً لخدمة هذا الوطن في ظل قائده ورائده جلالة الملك الحسين حفظه الله ورعاه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكراً معالي الوزير.

معالي وزير الاعلام: سيدي الرئيس اذا

سمحت لي فقط يعني اجابة أو اجابتين على اللي تفضل فيه الدكتور العبادي.

سيادة رئيس المجلس: تفضل.

معالي وزير الاعلام: في الحقيقة كما ذكر سعادة النائب الدكتور العبادي قد قابلنا مع مدير عام التلفزيون وسلمنا بعض الوثائق وقد أمر رئيس الوزراء بأن تحال الى ديوان المحاسبة وسوف تحال هذه الوثائق الى ديوان المحاسبة جميعها تتصل بسنوات ماضية في الحقيقة.

بالنسبة لـلي تفضل لـه في وجود فلسفة اعلامية حقيقة هناك مجموعة ثوابت بالنسبة للاعلام يسير عليها تتصل بالدستور وتتصل بمجموعة قواعد.. استنّت على مدى الأيام وفي طليعتها ما هو مذكور في نظام وزارة الاعلام، وبالطبع دعمت بالبيان الوزاري وبمجموعة قواعد أخرى تم التواطؤ عليها طوال السنوات، ولكن نحن الآن بصدد اعادة رسم وتخطيط جميع التشريعات التي تتصل بالعملية الاعلامية، ونرجو أن تؤخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، في موضوع الكوادر الاعلامية بالحقيقة كما أشرت وبكل أمانة يحتاج الأمر الى تطوير اداري شامل، ولا اعتقد أن هناك اي جهاز حكومي يستطيع أن يطور نفسه تطويراً كاملاً أو يبدأ باعادة الهيكلة الا ضمن اطار شامل ورؤية كاملة، لا يستطيع الانسان أن يبدأ باخراج الموظفين دون قواعد، لا يستطيع أن يقوم بعمليات تجميلية أو جزئية انما يحتاج الى عملية تطوير اداري شامل، التطوير الاداري الشامل يحتاج الى ارادة سياسية قوية، واعتقد أن هناك بوادر لهذه الارادة تبدو من الحكومة وتبدو أيضاً من مجلس النواب ويحتاج الى تفهم شعبي عارم، والتطوير الاداري عملية موجعة جداً اعادة هيكلة في أي مؤسسة حكومية تعني خروج عدد كثير من الموظفين، تعني أيضاً كفاءة مطلقة في التعيين، تعني مجموعة قواعد يجب أن يتقبلها المجتمع أول ما يتقبلها، فلذلك تحتاج الى كثير من الدرس وتحتاج الى كثير من التقدير ولكن هذا المخرج الوحيد اذا أردنا اصلاح الدولة واصلاح الجهاز الحكومي.

الممارسات ذكرناها أنه أخذنا الشيء من الدكتور العبادي، بالنسبة للاذاعة أشكر الدكتور على دعمه للبرامج الاخبارية واعتقد ان الاذاعة تقدمت تقدماً كبيراً خلال المدة السابقة.

بالنسبة للصحافة أيضاً يعني لا رأياً لي في الموضوع كثير الا انه خلال فترة قريبة ان شاء الله بعد الميثاق ستعطى الاصدارات الجديدة للصحف.

بالنسبة لوكالات الأنباء حقيقة كما قلت هناك رؤية كاملة لكل التشريعات الاعلامية وسيشمل هذا الأمر ما تفضلت به.

سيادة رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير، الاستاذ فؤاد خلفات.

السيد فؤاد الخلفات: بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس، الاخوة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هكذا من الأصل



اضافة الى ما أوردته في تحفظي على الموازنة العامة فيما يتعلق بمؤسسة الاذاعة والتلفزيون وأؤكد عليها، فانني أرغب أن أناقش بيان معالي وزير الاعلام بالحجم والاطار الذي طرحه معالي الوزير فأقول ان الاعلام في عصرنا الحاضر يعتبر شريانا مهماً من شرايين حياة الأمم وعنصراً هاماً من عناصر تواجدها الحضاري والانساني على الساحتين الداخلية والدولية.

فبالاضافة الى كونه العاكس النقي لحركة المجتمع وتطوره ونمائه فهو وسيلة متطورة من وسائل التكنولوجيا الحديثة التي اذا استخدمت بكفاءة تحقق طموحات الأمة وأولوياتها في رفع شأن مستوى الثقافة والفكر والتنمية ووسائل المعرفة الانسانية. وقد درج الكثير من العلماء في العالم والمختصين في المجالات الانسانية أن يقيسوا مستوى الحرية وعمق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في أي مجتمع من خلال مستوى العطاء الاعلامي ودور وسائل الاتصال وتحديث السياسات الاعلامية ومدى انفتاحها ومصداقيتها وقدرتها على المشاركة والتفاعل والحوار.

فالكلمة الحرة والرأي الصادق والصورة المشرقة لأية أمة لا يمكن أن تعيش في ظلمات القهر والاستبداد، وانما تنمو وترعرع وتزهر في مجتمع يحترم قدسية الحرية التي يعبر عنها الاعلام الصادق تعبيراً متناغماً بالكلمة والبرنامج واللوحة والكتاب والمقالة وكل وسائل التعبير الاتصالية حتى تكاد أن تشكل بمجموعها منظومة متناسقة تتجذر في أعماق المجتمع وحياة المواطن سواء بسواء.

ان هذه المقدمة هي بديهية من البديهيات يقرها التطور الهائل لعصرنا ويعترف بها كل انسان حضاري في كوكبنا. وبالرغم من بديهيتها فانني أتساءل في هذا المقام أين نحن منها وكم نقترب أو نبتعد عنها؟ بمعنى آخر هل اعلامنا الوطني الممارس حالياً ممثلا بمؤسساته وسياساته ونهجه ينسجم مع هذه الحقيقة المقرة؟!!

ومن موقعي النيابي وحسي بأهمية مناقشة السياسة الاعلامية في وطننا فقد قمت بصمت وموضوعية وادراك للمسؤولية بتحليل متواصل واستقصاء مستمر عن طبيعة ممارستنا الاعلامية وأداء مؤسساتنا في هذا المجال متوخياً في ذلك الوقوف على الحقائق ايجابية كانت أم سلبية. وكذلك الاطلاع على الممارسات. كل ذلك ضمن اطار المصلحة الوطنية العليا وغير متأثر بخلفيات سابقة أو آراء سائدة لا تعتمد البحث طريقاً للوصول الى الحقيقة، فبعد انقضاء عام كامل من البحث والاستقصاء وجدت أن من

واجبي أن أضع بين زملائي النواب بعض هذه الحقائق لتكون في متناول أيديكم آملا دراستها ومناقشتها بالأبعاد التي تستحقها خاصة في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها وطننا وأمتنا.

أولا: الأهداف:

اذا كان الاعلام في وطننا يتميز في شيء فانه أكثر ما يتميز في ظاهرة واحدة يمكن اختصارها: بأن اعلامنا لا يعبر عن هويتنا الوطنية ولا يجسد انتماءنا القومي وفكرنا الاسلامي. فمضامين اعلامنا أيها الزملاء وملامحه الرئيسية تتجلى فيه الضحالة والسطحية بالتخطيط والتعبير والأداء والنهج، هذا من جانب.. والاغتراب كل الاغتراب عن طموحات الأمة وهمومها ومشاكلها.. وانني لن أكون مبالغاً اذا أكدت بأن اعلامنا بمختلف وسائله هو اعلام مصطنع ومستورد.

فالتلفزيون عندنا يبث وبدون دراسة أو تمحيص مالا يقل عن ٧٠٪ من ساعات بثه اليومي البرامج المستوردة وفي غالبيتها من دول أجنبية بعيدة كل البعد عن تراثنا وحضارتنا وقيمنا. وحتى نشرات الأخبار التي من شأنها أن تعمق الوعي والفكر السياسي عند المواطن وتنمي ذاكرته الوطنية وحسه القومي بأهمية الأحداث وخطورتها.. فهي في معظمها تصنع كصناعة المعلبات في أروقة الأجهزة الاعلامية الأجنبية وتقدم لنا جاهزة ومغلفة في أسلوب دعائي يخدم أهداف الدول الصانعة لهذه الأخبار..

وينسحب هذا الاهمال ليس فقط على البرامج السياسية والاخبارية فحسب بل يمتد الى مناحي حياة مواطنينا الأخرى من ثقافة وفكر وفن.

حتى برامج أطفالنا التي تعتبر من أهم وأخطر ما يبث هي في مجملها برامج مستوردة تعتمد الفكر الغريب والمضمون المغاير لمتطلبات التربية والتنشئة العربية الاسلامية لأجيالنا..

ونتيجة لهذا كله فقد تراجع انتاجنا المحلي وبدأ يأخذ الصفوف الخلفية عاجزاً ومرتبكاً وغير قادر على العطاء، فقتلنا بدون أن ندري روح الابداع ورقي المستوى ومتطلبات المواطن في اعلامنا المحلي وأصبحنا أيها الزملاء الكرام حبيسين ومستقبلين لما يصل الينا من المصنع الاعلامي الخارجي تعليقا وتحليلا وفناً وابداعاً.

ان هذا الذي أشرت اليه إن دل على شيء فانما يدل بالدرجة الأولى على غياب الهدف المدروس والاستراتيجية الواضحة والتخطيط العلمي المنظم. كما يدل على عدم قدرة القيادة الاعلامية في مؤسساتنا الاتصالية التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة في ضبابية الأهداف والتي أوجزتها اليكم سالفاً.

ثانيا: المصداقية التي وردت في خطاب معالي وزير الاعلام

١ - في تقرير مقدّم من مركز العربي لبحوث المستمعين وموجود نسخة في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، يتحدث التقرير في صفحة رقم ٣ عن مصداقية اعلامنا فيقول «وهنا تكمن أساليب وآلية وتكتيك الحرب النفسية التي تتبعها أجهزة الاعلام

هكذا من الأصل

الاسرائيلية خاصة التلفزيون مقابل الأساليب العربية التي تعيش في متاهة، دون التكلف باجراء دراسات أو مسح علمي للجماهير، على الرغم من وجود مؤثرات تؤكد زيادة مصداقية أجهزة اعلام العدو. . .» هذا التقرير مقدّم في نهاية ١٩٨٩ بداية ١٩٩٠.

٢ ـ يقول معالي الوزير في بيانه «واذا ما عرفنا بأن الاذاعة الأردنية تتمتع الآن بأعلى قدر من المصداقية بين اخواننا في الأراضي المحتلة، كما اضهر في استطلاع حديث للرأي العام، واذا ما عرفنا أيضاً بأن ٩٥٪ من المشاهدين يستمعون الى نشرة الأخبار الثامنة» والسؤال الآن :

أ ـ ما هي الطريقة التي اتبعت لاستطلاع الرأي العام هنا؟ وكم عدد الأشخاص الذين تم استطلاعهم؟ وما هي العينة الممثلة للاستطلاع؟ ومن هي الجهة التي قامت بهذا الاستطلاع؟

ب ـ على أي الأسس اعتمد معالي وزير الاعلام بأن ٩٥٪ من المواطنين يشاهدون أخبار الثامنة؟

٣ ـ في حال غياب القيادات الاعلامية العليا والوسطى وعدم وجود اتصال بصانعي سياسة الدولة، كيف يمكن أن نتصور الاعلام أن يقود أو يمثل هذه السياسة الا من خلال الظن أو السكوت عن كثير من الأحداث الهامة بعدم معرفة التوجه في مثل هذه الأحداث.

٤ ـ وأنا لا أزال في المصداقية في لقاء لي مع مسؤول كبير ومعني في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون قال لي ـ وكان هذا اللقاء من وقت قريب ـ اذا بقي الأمر هكذا في المؤسسة فإننا لن نجد من يستمع أو يشاهد برامجنا لأننا فقدنا مصداقيتنا أمام المواطن الأردني اضافة الى البرامج المكررة.

ثالثا: الاذاعة الموجهة

لدراسة المزيد عن هذه الاذاعة أرجو مراجعة التقارير الموجودة في المؤسسة اضافة الى خطاب جلالة الملك في افتتاح المحطة بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٢. ان التوجه الاتصالي عبر الاذاعة الموجهة يقتضي تضافر عدة عناصر كي يصل الاتصال الى مستوى الفاعلية المؤثر في الشعوب ومن أبرز هذه العناصر:

أولاً : التخطيط السليم والدقيق وذلك بوضع خطط تفصيلية للأهداف المرجوة من العمل الاذاعي الموجه وكذلك خطط تفصيلية لمراحل تنفيذ هذه الأهداف.

ثانياً : استخدام أداة ذات كفاءة وفاعلية عالية للوصول الى الجمهور بحيث يتاح له التعرض للاذاعة بسهولة.

ثالثاً : التعرف على جمهور الاذاعة المستهدف ومخاطبته بما يتناسب مع ثقافته ورغباته وبناء جسور الثقة بين الاذاعة والجمهور المخاطب ولقد سبق وأن ذكرت الكلفة التشغيلية العالية لهذه الاذاعة وكذلك كلفة انشاءها، فماذا تقدم هذه الاذاعة. نظرة وعودة الى برنامج هذه الاذاعة

الموضوع للدورة القادمة ٩١/١/١ الى أول رمضان تجد فيها غياباً كاملاً لما ذكرته أو ما سأقول من اطلاع على الدورة البراجية لهذه الاذاعة في الفترة التي ذكرت وكذلك الدورة المقترحة في الفترة التي ذكرت وحتى بداية شهر رمضان، ماذا نجد:

١ ـ غياب كامل لعناصر الاتصال الموجه والمذكورة أعلاه.

٢ ـ ارتجالا واضحاً في برامج هذه الاذاعة وغياب كامل للاستراتيجية الاعلامية.

٣ ـ لم يخطط برامج لهذه الاذاعة منذ الوقت الذي تم التفكير بإنشائها، كما لم يخطط حتى اليوم كيف يمكن الاستفادة من هذه الاذاعة، ولا يوجد دراسات بهذا الموضوع.

٤ ـ هناك غياب كامل لهذه الاذاعة فيما يتعلق بسياسة الأردن الخارجية ومخاطبة الرأي العام الغربي، كواحدٍ من الأذرع الدبلوماسية للدولة، لشرح وجهة نظر الدولة من مختلف القضايا وعلاقات الأردن مع هذه الدول ويكفي أن أقول لكم أن القائم على هذه الاذاعة الضخمة رجل واحد تعاونه فتاة لمناولة الأشرطة فقط.

كيف آمن على اذاعة موجهة يقودها رجل واحد.

رابعا: وكالات الاعلام والمراسلون الأجانب:

الاعلام خصوصية من خصوصيات البلد ولا يجوز أبداً أن يُمارس أي اعلام الا تحت سمع وبصر أهل الاعلام والمسؤولين في الأردن، ولكن ما هو الواقع الممارس اليوم؟

١ ـ التفكير والعمل بجدية أن يكون لوكالة الأنباء الأميركية .C.N.N قناة في الأردن والسؤال:

أ ـ ما جدوى وجود هذه القناة عندنا؟

ب ـ من هم أصحاب هذه الوكالة، وما هي رسالتهم الاعلامية؟

جـ ـ ما هي حدود العلاقة بين مسؤولي الاعلام وموظفيه وموظفي وكالة الـ .C.N.N.

د ـ أين مركز هذه الوكالة الآن في الأردن؟

أقول لكم يا سادة أن وكالة الـ .C.N.N هي استعمار اعلامي جديد يوظف له من طاقات هذا البلد وأبناءه.

٢ ـ فيما يتعلق بالمراسلين الأجانب وخاصة في مستهل أزمة الخليج ولغاية تاريخه، من يراقب المادة الاعلامية التي يرسلونها ويبثونها من هذا البلد؟ ما هي الكلفة العالية التي ترتبت على المؤسسة من جراء هذا البث كفاتورة مستحقة لمؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية.

أقول لكم يا أخوة ان المراسلين الأجانب قد شوهوا صورة الأردن في الخارج وعمقوا الخلاف بيننا وبين الدول الخليجية وخاصة على المستوى الشعبي.

خامسا: الدعاية والدعاية المضادة

ان معطيات الواقع الدولي تتغير والحيثيات السياسية تتبدل ومفاهيم الشعوب تختلف مع الزمن ولذلك فعلى منطق الدعاية وأسلوبها في مخاطبة الرأي العام أن يتبدل أيضاً وفق تلك المستجدات والمتغيرات. فما الذي نجده في اعلامنا.

١ ـ دورات براجمية متكررة وعلى نفس النمط والأسلوب.

٢ ـ نشرة الأخبار العبرية ترجمة حرفية للنشرة العربية وفيها لا يهم المشاهد المشاهد الاسرائيلي.

٣ ـ لم تتم أية دراسة أو رصد لبرامج العدو الاسرائيلي وتحليلها لغايات الدعاية المضادة حتى تنفذ مثل هذه البرامج.

٤ ـ اعلامنا لا يعرف نفسية الجمهور الذي يخاطبه، ولم يجري أو يفكر أن يجري دراسة يتعرف من خلالها على طبقات الجمهور الذي يخاطب.

سادسا: مركز الأبحاث والدراسات :

في مؤسسة اعلامية تريد أن توجه البلد التوجيه الواقعي والموضوعي الصحيح، كيف يمكن أن يتم هذا الأمر في غياب وعدم وجود مركز حقيقي للدراسات والأبحاث في هذه المؤسسة الحساسة. ولذا نجد في هذا الغياب:

١ ـ تكريس لعدم المصداقية.

٢ ـ ضعف الصلة بين المؤسسة الاعلامية وباقي مؤسسات الدولة وذلك بسبب غياب الطرح الموضوعي والمدروس.

٣ ـ ضعف الاعلان والتسويق كمؤشر على عدم اقبال جمهور على مشاهدة هذه البرامج.

ولذلك لا يمكن أن نتوقع الا الارتجال والطرح غير الناضج لجميع موادنا الاعلامية في غياب البحث والدرس.

سابعاً : التطبيع وهجرة اليهود الى فلسطين

من أخطر المراحل التي نمر بها، هي مرحلة التطبيع سواء في المجال الثقافي أو السياسي أو العسكري، هذه المرحلة التي لم تبحث اطلاقاً من خلال مؤسساتنا الاعلامية لايجاد الدعاية المضادة، كما لم يكن هناك اشارة اعلامية واحدة فيما يتعلق بافرازات هذه المرحلة سواء ما تعلق بالمقاطعة الاسرائيلية واستغلال النفط العربي وسياسات العدو المائية على أرضنا وأرض الأمة العربية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم تذكر الهجرة اليهودية في اعلامنا وانظروا الى الدورات البراجمية قبل ١٩٩٠/٨/٢ وما بعدها لترى غياباً كاملاً لبحث هذا الموضوع من الناحية الاعلامية وكأن الأمر من السهولة بمكان بحيث لا يستحق بحثه أو أن طرح هذا الموضوع يترتب عليه منطويات من الخطورة بمكان أن نتجاوزها، والسؤال والسبب في غياب الاعلام المضاد بحق هاتين القضيتين؟

ثامناً: البرامج

١ ـ ان المؤسسة الاعلامية محكومة لوكلاء أربعة في برامجها:

1 — B.B.C.

2 — TAMFS

3 — M.C.A

4 — UNIVERSAL

فلماذا هذا الالتزام بهذه الوكالات وعلى سبيل المثال معرض «الميفيد» السنوي في ميلانو يقدم عروض أكثر من ١٥٠٠ شركة ووكالة، فلماذا لا نشكل لجنة تستطيع المؤسسة أن تخرج بها عن طوق الوكلاء الأربعة، وتتصل اتصال مباشر بهذا العدد الضخم من الشركات.

٢ ـ لماذا لا يزال مركز الانتاج والموجود داخل مؤسسة التلفزيون مغلق مع أنه كان نشيطاً وقد وصل في فترة من الفترات أن غطى ٦٠٪ من البرامج؟

٣ ـ ما هي العلاقة بين المؤسسة وشركة الانتاج من حيث البرامج والموظفين؟

٤ ـ لماذا لا تفعّل الدائرة التجارية ليكون لها دور ايجابي بدلاً من هذا الدور السلبي الذي تعيشه الآن؟

٥ ـ لماذا لا يستفاد من دورات التأهيل والتدريب والتي يمكن أن تُقدم للمؤسسة الاعلاميين وكذلك الاستفادة من موقعنا كمحطة يمكن أن تسوق برامج كثيرة لشركات متعددة في المناطق المجاورة للأردن واستيفاء برامج مجانية بدل هذا التسويق علماً أن هناك تعاطفاً كبيراً من قبل معظم الدول التي لها علاقة دبلوماسية مع الأردن شريطة أن لا نعامل ما يرد من هذه الدول كما تعاملنا مع برنامج المناهل الذي لا ندري كيف تم هذا الانفاق الضخم عليه أو ما هو مصير الأجهزة والمعدات التي تم بها عمل هذا البرنامج وكيف تم الاشراف عليه؟

٦ ـ متى سنتخلص من الفردية في شراء البرامج والتعاقد عليها؟

تاسعاً: الترهل الاداري

١ ـ ضعف الصلة والتنسيق بين قيادات المؤسسة من جهة والمركز من جهة ثانية.

٢ ـ وجود بعض المتنفذين في المؤسسة وعلى رأسهم مدير شؤون الموظفين والذي كفاه فخراً أن عينّ ما يزيد عن ٣٠ شخص من نفس عائلته في المؤسسة، اضافة الى تمتعه بامتيازات ودورات وتمثيل للمؤسسة فيما لا يستحقه ومن اختصاص غيره.

٣ ـ انعدام التسلسل الاداري واعطاء صلاحيات ومراكز لأشخاص غير أكفاء اطلاقاً ودرجاتهم لا تخولهم أن يكونوا في هذه المراكز.

١٠ ـ الكفاءات :

١ ـ المؤسسة تعاني من أزمة كفاءة الى حد خانق ولا يمكن أن يقبل فعلى سبيل المثال نظرة واحدة الى الدائرة المالية والادارية فماذا نجد؟ هذا السؤال اترك الجواب عليه ليقول لنا المسؤولون كم عدد الموظفين؟ وما هي مؤهلاتهم؟ فاذا كان عددهم يصل الى قرابة ٤٠٠ موظف في الدائرة المالية والادارية دون الثانوية العامة فلا نحتاج الى جواب.

٢ ـ لماذا هذا التغريب والتشتيت للكفاءات الاعلامية على مدار عمر المؤسسة الاعلامية؟ سؤال يحتاج الى جواب من طرفكم ويحتاج الى اجراء من قبل دولة رئيس الوزراء باستدعاء هذه الكفاءات واجراء حوار معها ليعود الفارس الى ميدانه ولتصحح المسيرة الاعلامية لأنها لا يمكن كجزء من تصحيحها الا أن يعود أهل الاعلام الى ديارهم بعد هذه الغربة الطويلة.

٣ ـ وهناك من الأمور في هذا الباب الشيء الكثير اترك الحديث عنه الآن بعد هذا كله اسأل أين نتجه في الاعلام وما هو الحل؟ سؤال يحتاج الى جواب والقادرون على اجابته أهل الذكر من الاعلاميين الفنيين المختصين أين كانت مواقعهم ومراكزهم، أما القائمون اليوم على الاعلام فليسوا من أهل الذكر ولا يصلحوا أن يكونوا يوماً ما من أهله لأنهم اغتالوا هويتنا الأردنية بتغريب فرسانه عن ساحته ولا أملك أن أقول الا كما يقول الشاعر:

يا باري القوس برياً لست تحسنه

لا تظلم القوس أعط القوس باريها

واترك الأمر لممثلي الشعب الأردني أن يقولوا كلمتهم في القائمين على الاعلام، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، أرجو من الأخوة أن يلاحظوا أن هذا موضوع نقاش وأرجو الاختصار ما أمكن حتى ننتقل الى البند الذي يليه اعطي بعض الاخوة الدور وارجو الاختصار، السيد سلامة الغويري.

السيد سلامة الغويري: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تلعب وسائل الاعلام الأثر الايجابي الكبير في الرأي العام من خلال المقدرة التي تتمتع فيها هذه الوسائل في التأثير على المشاهد والقارىء.

سعادة الرئيس..

أما اذا خصصنا الحديث عن دور الاعلام الأردني تجاه أزمة الخليج فانني أرى أن وسائل الاعلام كانت بمستوى المسؤولية خلال الفترة الماضية والمؤشرات على ذلك كثيرة.

أولا: ان الاذاعة الأردنية خصصت فترة لنشرة أخبار كل ساعة.

ثانيا: طور التلفزيون الأردني نشرة الأخبار الموجزة التي يقدمها الساعة السادسة الى نشرة كاملة، وطور من نشرته الاخبارية الرئيسية وضمنها التقارير الاخبارية من الداخل والخارج.

سعادة الرئيس

أصبح الأردن وبفضل الانفتاح والحرية محجا لجميع الاعلاميين العالميين الذين حرصوا على متابعة أحداث الخليج. فوجدنا مئات الاعلاميين يتلقون الخدمة من وزارة الاعلام وغيرها من الأجهزة الرسمية والشعبية لتزويد العالم بما يجري هنا.

فوق هذا وذاك ان الاعلام الأردني أبدع في نشر اللقاءات التي أجراها الاعلاميين العالميين مع جلالة الملك وسمو ولي العهد، كما أبدع في الحديث والكتابة عن رجل الشارع واتجاهاته ووقفته خلف القيادة الحكيمة والتفافه خلفها واستعداده للتضحية في سبيل الأردن الغالي.

كل هذا عزز مصداقية الأردن ووسائل اعلامه أمام الرأي العام العالمي تجاه مواقف الأردن الثابتة من قضية الساعة (قضية الخليج العربي) ومجمل القضايا الشرق أوسطية والعالمية. ولقد أسهم الاعلام في تعريف المواطن بالظروف المستجدة التي نمر بها اقتصاديا وماليا وسياسيا وقد أحسن التوجيه بقضايا الاستهلاك والدفاع عن الوطن.

أما فيما يتعلق بقضية فلسطين فان الاعلام الأردني بجميع وسائله ما بخل يوما في ابراز هذه القضية وكفاح شعب فلسطين وخاصة الانتفاضة وهو بذلك لم يخرج عن المألوف حيث أن جلالة الملك حسين الداعم الأول لهذه القضية عندما حملها الى مختلف المحافل الدولية ووسائل الاعلام العالمية معتبرا انها قضية العرب المركزية التي يحظى بها باهتمام كبير ودائم من جلالته.

سعادة الرئيس، انني أرى وفي ختام كلمتي أن وزارة الاعلام من خلال جميع العاملين فيها وما يتبع لها من وسائل الاعلام الرسمية والشعبية قد قاموا بواجبهم باقتدار كبير في تغطية أزمة الخليج. وموقف الأردن من هذه الازمة وما تحمله الأردن من أعباء نتيجة هذا الموقف مما أدى الى تحويل الرأي العام الدولي من مخالف لنا الى واقف معنا، بعد أن نجحت وسائل الاعلام الأردنية في شرح موقفنا وخلقت حالة من التهم عند العالم.

كما نجحت وسائل الاعلام في الأردن في تعميق الوحدة الوطنية والتجربة الديمقراطية في عامها الثاني. حفظ الله الحسين، هذه الكلمة ليست لها علاقة الا بما هو مطروح علينا وهو مناقشة الوضع الاعلامي حول ازمة الخليج.

يعذرني الأخ الزميل خلفات لأن هذا موضوعي وهذا نقاشي وليس على ما طرحه، وإني لا اختلف معه بالرأي اذا كان هناك عنده معلومات وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور همام سعيد تفضل.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس، لقد كنت أتوقع من بيان معالي وزير الاعلام أن يذكر أن الحكومة قد التزمت بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية في ميدان الاعلام، لأن بيان معاليه لم يقتصر فقط على الكلام عن موقف الاعلام حول ازمة الخليج وانما تناول بيان معالي الوزير موضوع السياسة الاعلامية بشكل عام.

أما وقد خلى البيان من هذا الموضوع فانني أؤكد على أن تلتزم الحكومة وأن تلتزم وزارة الاعلام بهذا الأساس الكبير والمبدأ الرئيس الذي يحاسبنا المواطنين عليه، فان توجه هذا الشعب هو توجه اسلامي وهذا الشعب الذي أعلن أنه يريد الاسلام في ميادين الحياة يأبى أن

يرى المجالات الاعلامية بعيدة الى حد ما عن هذا التوجه.

ولذلك فانني اقترح على المجلس الكريم انتخاب لجنة من هذا المجلس تقوم بمتابعة قضايا الاعلام وتتدارس مع أجهزة الاعلام السياسات الاعلامية والأهداف، وتحدد هذه السياسات وهذه الأهداف ثم تعرض هذه السياسات والأهداف على المجلس الكريم لاقرارها ليجري بعد ذلك التوثيق بين السياسات والأهداف وبين المواد الاعلامية ونريد أن نصل الى مرحلة تحمل كل مادة اعلامية العلاقة الوثيقة بينها وبين هدف من الأهداف.

وبذلك يصبح اعلامنا اعلاماً وظيفياً يؤدي هذا الاعلام الى تكوين الشخصية الثقافية والرأي العام السليم ويتولى مسؤولية الدفاع عن قضايا الأمة ويرسم صورة المستقبل المنشود وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الشيخ أبوزنط.

السيد عبدالمنعم أبوزنط: شكراً السيد الرئيس، قبل أن أبدأ بصلب الموضوع الاعلامي أولاً: ان الوقت ليس من ذهب، لأن الذهب يغدو ويروح ويعوض. لكن الوقت هو الحياة. فما يمضي من الوقت فهو انتهاء لجزء من حياتنا وحياة هذا المجلس الكريم لذلك أتمنى على رئاسة المجلس الكريم العناية والدقة في دراسة الأسئلة الموجهة من قبل السادة النواب فما كان موضوعياً منها ويخدم المصلحة العامة للأمة والوطن ولم يتجاوز النظام الداخلي للمجلس فيعتمد. وإلا فيُرد السؤال الى النائب موجه السؤال حتى يصوغه صياغة جديدة تنسجم مع هذين المطلبين: مراعاة المصلحة العامة للأمة والوطن وعدم مخالفة النظام الداخلي وبذلك نستثمر جهود المجلس الكريم ضمن الاطار السليم ومن ثم نتمكن من العناية في معالجة القضايا الأهم التي تعمل على إسعاد الشعب ونقله النقلة السريعة الى مرحلة الانتعاش في حياته ومعيشته. فمثلاً: البطالة التي تزداد تفاقماً لم تعالج حتى الآن. والحريات العامة أصبحت تنزف، فتحتاج لادخالها.

سيادة رئيس المجلس: رجاءاً في نفس موضوع الاعلام، عدم الخروج عن الموضوع رجاءً، تفضل.

السيد عبدالمنعم أبوزنط: ملاحظاتي على الاعلام

أولاً: مع شديد الأسف الاعلام في جملته كأنه اعلام في بلد لا يمت الى العروبة والاسلام بأدنى صلة، لذلك لابد من تغيير جذري في البنية الاعلامية لأردن الحشد والرباط.

فمثلاً: عندما تسجل حلقة فيما يتعلق بالأحداث المعاصرة، أحداث الغزو اليهودي الصليبي للأراضي المقدسة وأن يصبح المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى المبارك هؤلاء التوائم الأشقاء الثلاثة يصبحون أسرى، فتسجل حلقة دون التعرض للحكام ودون التعرض للدول فتحجب مثل تلك الحلقة عن رؤية النور والهواء الطلق بينما اذا سجلت أغنية سرعان ما تذاع، اذا سجلت مقابلة مع زيد أو عمرو سرعان ما تذاع، فلسنا ندري هل هذا هو منطق الاعلام الذي ينسجم مع حاضر هذا

البلد ومستقبله المهدد من قبل عدو لا يرحم يتربص بنا ريب المنون آناء الليل وأطراف النهار.

مثال آخر: عندما نلقي نظرة فاحصة على هذا الجدول المحول من عطوفة المدير العام للاذاعة والتلفاز وهو خاص بكشف أسماء المتعاونين مع التليفزيون وتقديم البرامج، هذه نظرة سريعة دون تكلف.

في البند الأول الأردن الاقتصادي اعداد وتقديم فلان الساعة تكلف (١٥٠) دينار، الاجمالي للكلفة سنوياً (٧٢٠٠) دينار، والموضوع عن ترشيد الاقتصاد في الأردن فيقاد الاقتصاد الأردني الى المسلخ حتى يذبح.

فهل هذا ينسجم مع مجتمع لا تزال فيه شوربة العدس زاداً لثلثي أفراده، أن يعطى أجر الساعة (١٥٠) دينار للحديث عن الاقتصاد، هذا استنزاف لقلب الاقتصاد ورئة الاقتصاد وكبد الاقتصاد.

ألقي نظرة أخرى على برنامج مساء الخير، لا أبحث الآن في صلب التسمية، التسمية التي جاءت ترجمة حرفية لتحية أهل الجاهلية حيث كانوا يقولون قبل الاسلام عمّ صباحاً عمّ مساءً، انما أبحث في قضية التكاليف في الجانب الاقتصادي (٣٠٠٠) دينار من أجل مساء الخير (٢٠) حلقة، المضافة (١٣) تساوي (١٣٠٠) دينار.

برنامج الاسلام والمجتمع، الاسلام الدين الشامل الكامل الذي يوجه المجتمع (أربع) حلقات خلال العام كله، أي بمعنى لكل فصل من فصول السنة (حلقة). بينما مساء الخير (٢٠) حلقة والمضافة (١٣) حلقة وفكر واربح (١٣) حلقة وهكذا.

هذا الواقع التدني في التخطيط ملفت للنظر، فيقود المجتمع نحو الهاوية ولا يأخذ به الى أسباب العزة والكرامة، لذلك أثني على رأي واقتراح أخي النائب فضيلة الدكتور همام سعيد بأن تكون هناك لجنة منبثقة عن هذا المجلس الكريم من أجل ترشيد الاعلام في هذا البلد الكريم وبذلك نبرىء ذمتنا أمام الله ثم أمام الأجيال، والسلام عليكم.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: سيدي الرئيس

عانى الأردن من أمراض كثيرة عصفت به، ومن أولها عدم تجاوب الاعلام الأردني المقروء والمرئي، الرسمي والخاص مع رغبات وتطلعات الشعب الأردني. وكان التدخل السافر في شؤونه والهيمنة والسيطرة على مجريات الأحداث داخل مؤسساته، من سمة تلك الفترة الماضية.

ومنذ بدأت التغييرات الديموقراطية في الأردن بدءاً بالانتخابات النيابية، رأينا تطوراً مستمراً ونوعياً في الاعلام الرسمي والخاص. ولا أبالغ اذ أقول أن هذه النقلة النوعية هي من انجازات التجربة الديموقراطية. وبالرغم من وجود بعض الملاحظات على الاعلام الرسمي، الا أنها تبقى ملاحظات ثانوية حيث لا يمكن للاعلام الذي يتعامل بشكل مباشر وعلني مع

كافة شرائح المجتمع، أن يرضي كافة الأراء والأذواق دفعة واحدة. ان البيان الذي ألقاه وزير الاعلام حول السياسة الاعلامية ترجمه أجهزة الاعلام الرسمية والخاصة. وأتمنى أن يستمر هذا التطور لكي يخدم المصلحة الوطنية ولكي يتجاوب باستمرار مع تطلعات الشعب ويعكس آرائه.

وقبل أيام طُرح على هذا المجلس الكريم موضوع السياسة الخارجية ووزارة الخارجية. وسمعنا ما سمعناه من تهم وادعاءات تراوحت بين الخيانة والعمالة والفساد والاهمال، وتناقل الناس وأجهزة الاعلام مثل هذا النقاش بسرعة فائقة باعتباره صادراً عن مجلس النواب.

وكما أن التطور الايجابي الذي حصل في الاعلام الأردني أصبح محط تقدير في داخل الأردن وخارجه، كذلك فان التحرك الدبلوماسي والسياسي الأردني الذي يقوده جلالة الملك هو أنشط تحرك على الساحة العربية والاقليمية والدولية. وهذا التحرك يأتي متطابقاً مع توجهات الشعب الأردني ويتعامل بوضوح مع طموحاته ومبادئه بشكل أساسي. والغريب في الأمر أنه في الوقت الذي يتعرض الأردن لمؤامرات خارجية مستمرة، يقوم البعض منا بكيل الاتهامات الى أكثر مؤسستين تلبيا الطموحات الوطنية وتطلعات الشعب الأردني وهما المؤسسة الاعلامية ومؤسسة السياسة الخارجية الأردنية. لقد تحقق خلال العام الماضي وبالتحديد بعد أزمة الخليج انجاز أساسي في هاتين المؤسستين. فما هو المقصود من التشكيك بهما وتوجيه مثل هذه الاتهامات البشعة ضدهما؟

ان مثل هذه التصرفات وفي هذه الأوقات بالذات لا تخدم لا الأردن ولا التجربة الديمقراطية ولا هذا المجلس. ان من حق النائب أن يسأل وأن يتابع أمور المواطنين وأن يهاجم مواطن الفساد والاهمال. ولكن من غير المنطقي أن نهاجم المؤسسات كمؤسسات.

مهاجمة ونقد التصرف الفردي أو سياسة تلك المؤسسة الأردنية حق للنائب ولكن ذلك يختلف عن مهاجمة المؤسسة كمؤسسة. وارجو أن نتعامل مع التجربة الديمقراطية ومع مؤسسات الدولة على هذا الأساس. في هذا المجال يؤسفني الاشارة الى ما دار خلال الجلسة الأخيرة لمجلسكم الكريم، وما ألمح اليه البعض من اتهامات الى احدى لجان هذا المجلس وأعضائها. وكما أنه من غير الجائز أن يتعامل المجلس مع مؤسسات الدولة الا ضمن القانون وردع القانون، كذلك مطلوب من القائمين على مؤسسات الدولة أن يتعاملوا مع المؤسسة التشريعية والنواب بعيداً عن الاتهام أو التجريح. واذا كان اختلاف الآراء بين النواب أنفسهم أو بين النواب والرسميين سيؤدي الى اتهامات جارحة فهذه مصيبة ومصيبة كبيرة. ان خدمة الوطن ليست حكراً على شخص او جهة، ولا يحق لوزير أو نائب أو أي شخص آخر أن يدعي مثل هذا الاحتكار، ولا يحق له أن يوجه مثل هذا الاتهام الخطير لمن يخالفه الرأي.

سيدي الرئيس،

ان العقلانية والموضوعية والالتزام بنص

القانون وبروح القانون أيضاً، يجب أن تكون هدفنا جميعاً خاصة في هذه الأوقات العصيبة، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ أحمد الكفاوين نقطة نظام.

السيد أحمد الكفاوين: بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع الذي فتح للنقاش هو موضوع السياسة الاعلامية، وقد قاطع بعض الزملاء الأخ النائب عبدالمنعم ابوزنط عندما تحدث في غير هذا الموضوع، كلمة الأخ النائب المحترم طاهر المصري لم تكن في الموضوع انما كانت توجيهاً للنواب، كيف يتصرفون مع أنفسهم ومع الحكومة ولذلك اقترح أن تشطب الكلمة كلياً.

سيادة رئيس المجلس: دكتور أحمد رجاء لا تتحدث بأي كلمة نابية، كل نائب يتحدث بما شاء والأمور تعدل بعضها البعض ورجاءً عدم الاثار بأي حال من الأحوال.

الدكتور أحمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد امام المتقين وقائد الغر الميامين وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تبدو اهمية أجهزة الاعلام في أنها يبرز فيها البعدان الأهم في الحفاظ على مقومات الأمة الفكرية والنفسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهذان البعدان هما:

أ ـ بعد السيادة.

ب ـ بعد التوجيه.

ومن هذا المنطلق ينبغي أن لا يكون في أجهزة الاعلام إن أريد لها أن تحقق رسالتها، وأن تكون الصورة الصادقة المعبرة عن رغبات الشعب وتوجهاتها ينبغي أن لا يكون فيها الا من هو مؤهل فكريا ونفسيا وخلقيا وعلمياً لابرازهما، واني هنا لا أتهم ولكنني أقرر حقيقة طبيعية وأرجو أن يكون واضحاً.

ويبدو لي أن أداء أجهزة الاعلام بأنواعها لم يكن بالمستوى المطلوب في هذين البعدين معاً، فالمفروض وأجهزة الاعلام تتناول قضية خطيرة كقضية الخليج أن تنطلق من فلسفة واضحة وفكر راشد، ومبادىء قويمة، لا ان يكون تركيزها على المظاهر والجزئيات وأنصاف الحقائق وأرباعها. كان المفروض من المنطلقين السيادة والتوجيه أن تبين هذه الأجهزة اننا هنا في الأردن مستهدفون بنفس المقدار بل أشد من استهداف العراق وأن توضح العقيدة اليهودية التلمودية وأطماعهم التوسعية العدوانية، وأن توضح طبيعة المعركة بيننا وبين اليهود وانها معركة وجود وحضارة لا معركة حدود ومصالح، وأن تبين أن الأردن هو الخندق الأول للأمة العربية والاسلامية وأن منعته وقوته وصموده وتلاحم أبنائه يشكل الصخرة الصلبة التي تتحطم عليها مؤامرات الأعداء وأن تعمل هذه الأجهزة على توجيه كل الطاقات نحو حب الجهاد وتمني الاستشهاد وأن تتخلى عن كل برنامج أو طرح يخل بهذا الهدف ولكننا ما زلنا نرى مظاهر الترف والانحراف عن مظاهر صنع الأمة صناعة موت وشهادة.

هكذا من الأصل

وكان على أجهزة الاعلام أن تبرز الأهداف الحقيقية للحشود الصليبية والتي تتمثل في أهداف كثيرة لعل أبرزها ما يلي:

أولاً: ضرب مشروع النهضة العربية الاسلامية المتمثل في رفض التبعية والهيمنة الأجنبية، وأن مشروعنا النهضوي يعتمد الاسلام روحاً ومضموناً، انه مشروع انساني لا عدواني يهدف الى التخلص من منطق سيادة القوة وأن يكون التحول الى منطق السيادة للحق، وأن يبين أسمى أهدافنا هو انقاذ الانسانية كل الانسانية من كل قهر وظلم وطغيان وأن نوصلها الى كامل حقوقها في الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الانسانية.

ثانياً: ضرب مشروع بناء القوة العسكرية واعتباره يهدد أمنها القومي كما يقول وتهدد الوجود اليهودي الابن المدلل الذي يملي القرارات فتنفذها أمريكيا وأن تركز على التخلي عن سياسة استيراد السلاح من ترسانة الأعداء بالقدر الذي يحددون، وللاستعمال الذي يرتضون، كان على أجهزة الاعلام أن تركز على ضرورة التصنيع العسكري العربي الاسلامي للوصول الى التفوق وأن تكرس الجهود والطاقات المناسبة لذلك.

ثالثاً: كان على أجهزة الاعلام أن تركز على تحرير الارادة العالمية وبخاصة في شعوب العالم العربي الاسلامي ثم في دول أوروبا الغربية والشرقية بل والآسيوية تحزيرها من الغطرسة الأمريكية التي تجعل من نفسها وصية على مصير الانسانية وتملي عليها قراراتها تخطياً لوجود غيرها الفاعل في القرارات الانسانية.

رابعاً: كان عليها أن تركز على تبصير الشعوب العربية والاسلامية بوحدة الأمة ووحدة آمالها وآلامها، وأن تبصرهم بأهداف الحشود الحقيقية حتى تضغط تلك الشعوب على صانعي القرار السياسي والعسكري فيلتزمون الطريق السوي في الولاء للأمة بمجموعها والبراء من كل أعدائها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية واليهودية العالمية ثم من دار في فلكهما.

وفي الختام اذكر مثلاً تاريخياً معبراً يوضح كيفية التعامل مع الحدث لا من أخلاق المسلمين بل من شيم العرب المشركين فحين نكب امرؤ القيس الشاعر لما جن بقتل أبيه أعلن مقسماً واللات والعزى لا يمسن رأسي ماء من جُنابة ولا جسدي شيء من طيب حتى أنتقم، وفارق الشراب وقال: اليوم خمر وغداً أمر، والله لا أذوق حتى أنتقم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: السيد جمال الخريشة.

السيد جمال الخريشة: سيدي الرئيس لي ملاحظة:

لقد قال الزميل الاستاذ عبدالمنعم بأن الاعلام الأردني ليس له أي علاقة في الوطن والعروبة والاسلام، وهنا أسجل مخالفتي واعتبر

ما قاله تحديداً بهذه الكلمة انه تجنى على الاعلام وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ابراهيم الخريسات.

السيد ابراهيم الخريسات: بسم الله الرحمن الرحيم،

شكراً سيادة الرئيس، الحقيقة من بداية مناقشة الموضوع كنت أريد أن أنبه الى نقطة وهي أن الموضوع المطروح للمناقشة ليس السياسة الاعلامية وانما هو دور الاعلام الأردني في ازمة الخليج ولقد جاءت السياسة الاعلامية وهي أمر كلي في معرض الحديث عن أمر جزئي، أخشى مع استمرارنا بمناقشة هذا الأمر الكلي وهو السياسة الاعلامية أن يضيع هذا الموضوع وأن يغيب عن بالنا الأمر الأساسي المطروح وهو (دور الاعلام الأردني في أزمة الخليج) هذا من جانب.

من جانب ثاني بيان معالي وزير الاعلام الذي ألقاه في الجلسة السابقة وهو يقول فيه: بأن تقاليد العمل الاعلامي في مجتمعنا الديمقراطي الجديد لم تتبلور في صورة محددة أو ثابتة سواء من الناحية التشريعية أو الناحية العملية.

هذا يعني أن الأمر ليس ثابتاً ولا مستقراً، واني أفهم من هذا الكلام بأن معالي وزير الاعلام سيقدم بياناً يبين فيه السياسة الاعلامية للمرحلة القادمة، يحدد فيه أهداف الاعلام وماذا يريد؟ ماذا سيقدم لمجتمعنا ولأجيالنا الناشئة وبأية وسيلة وكيف؟

هذا الذي نريد أن يقدمه وزير الاعلام لهذا المجلس الكريم مبنياً على الاستفادة من التجارب السابقة بحذف السلبيات وتثبيت الايجابيات وبيان حقيقة الأهداف في مستقبلنا، حتى أيضاً يكون المجلس على بينة من السياسة القادمة التي يريد الاعلام أن يطبقها.

ولذلك أنا أقترح على اخواني الكرام أن يتركز النقاش في هذه الجلسة على الموضوع الرئيسي وهو (دور الاعلام الأردني في ازمة الخليج) ومعالجته وبيان رأي الاخوان حول هذه السياسة المتعلقة بهذا الموضوع سواء كان الموقف من اليهود، الموقف من أمريكيا، الموقف من الدول التي ساندت أمريكيا، أهداف أمريكيا من غزو المنطقة، تأثيرها على الأردن وتأثيرها على الدول في المنطقة كلها.

هذا هو الأمر الذي نريده ونريد من اعلامنا ابراز سياسته تجاه هذا الجانب، أما الموضوع الكلي فأنا اقترح أن يحدد له بعد أن يطلب من الحكومة بيان السياسة الاعلامية يحدد جلسة أخرى لمناقشة هذا البيان، البيان الذي سيقدم وليس بمناقشة البيان الذي قدم بموضوع جزئي وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام تفضل.

معالي وزير الاعلام: ليس المقصود بعدم استقرار الممارسة الاعلامية حقيقة، أن الأمر ممكن أن يقتصر على الاعلام الرسمي أو ممكن أن يقتصر على ما يمكن أن تقدمه الحكومة، ما قصدت أن أقوله في بياني أن المجتمع الديمقراطي يحتاج الى مرحلة ليست بالقصيرة لكي يستقر

هذا من الأصل

أدوات التعبير بصورة كاملة، وهذا لا يمكن أن يحله بيان آخر من وزير الاعلام حقيقة هذا أمر جديد في مجتمعنا للمرة الأولى في تاريخ الأردن هناك ديمقراطية حقيقية، وللمرة الأولى هناك حرية صحافية حقيقية، هذا أمر جديد ونحن مقبلين في القريب العاجل على أحداث سياسية لذلك الأمر لا يقتصر على الدور الحكومي إطلاقاً وان كان ممكن بصورة دائمة أن تقدم الحكومة النمط الاعلامي التي تراه، ولكن الأمر مشترك حقيقة وهذا ما قصدته أن يوجد مؤسسات أخرى كثيرة الصحافة كل رجال الفكر الأحزاب هم الذين سيقدمون في المستقبل النمط النهج الاعلامي اللي ممكن أن يقبله المجتمع.

بالحقيقة لا يقتصر على الدور الحكومي مطلقاً وشكراً سيدي.

سيادة رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير، الاستاذ محمد المعرعر.

السيد محمد المعرعر: شكراً السيد الرئيس

* الاعلام هو الصورة الحية عن حضارة البلد وثقافته وأهدافه وسياسته وبقدر ما يكون الاعلام واقعياً وصادقاً بقدر ما يكون له جمهور، ويؤدي تأثيره في الداخل والخارج.
* والاعلام يكون موّجهاً تظهر فيه ومن داخله الأهداف للأمة والوطن وتبرز صور الماضي والحاضر ليهيىء لنا صورة المستقبل.
* والاعلام يكون مدافعاً عن الأمة ومقاوماً للاشاعات والدعايات والأضاليل، ويكشف الأخطار والأخطاء ويصوبها.
* ولكي يقوم الاعلام بدوره التوجيهي والمدافع عليه أن يكون متطوراً متفتحاً مطلعاً على أهداف الأمة، والمجتمع، متسقاً مع النظرة الواقعية.

ومع تواضع اعلامنا الأردني أو تطوره فقد لمسنا فيه التجاوب مع الأحداث ولكن ليس بالقدر الذي كنا ننشده، آملينا أن يظل اعلامنا يخدم الأهداف الحقة ويتطور الى الأفضل بمؤسساته وبرامجه وأن يواكب العصر ويكون طلائعياً. وأن تدرس جميع النقاط التي ترد حقيقة وتكون سبباً في تأخير الاعلام أو تقصير مؤسساته بروح صاحب البيت الذي يجب أن يصلح بيته لا بروح المنتقم المتشفي، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم: بسم الله الرحمن الرحيم

ثوابت بلدنا أيها الاخوة الكرام تماسك الساحة الأردنية، عروبتنا المؤمنة، اسلامنا الحضاري، التزامنا بالقضية الفلسطينية التزاماً مشرفاً. من هذه المنطلقات يجب أن نتحدث في كل قضية ولست أرى الاعلام كما يراه بعض الناس بأنه مرآة لأن المرآة تعكس الخير والشر والحق والباطل والجمال والقبح، ولابد للاعلام أن يكون مدرسة ومرآة في آن واحد، مدرسة توجه وتخطط ومرآة تعكس ما نحب أن نكون عليه.

عشرون عاماً ويزيد قضيتها في هذا المجلس تعلمت في كل سنة خمس كلمات،

ولذلك كلمتي لن تزيد على (مائة) كلمة.

سمح للأخ فؤاد أن يقول كل شيء، فلماذا لا يسمح لغيره أن يعبر عن رأيه، ان الشورى في الاسلام وكلمة الحق ليست مقصورة على أحد، لابد أن يقول كل الذين يحملون رأياً أرائهم، في كلمة الأخ المهندس فؤاد خلفات ايجابيات كثيرة وحقائق مرّة، وفي كلمته أمور تحتاج الى تحقيق للوصول الى الحقائق الموضوعية التي تدين البعض وتبرىء البعض الآخر.

لماذا نصر أن نكون في طرفي نقيض وأن ننسف الانصاف والاعتدال في كثير من الأمور بسبب معلومات قد تكون غير صحيحة تؤدي الى اتهامات غير صحيحة / أو بسبب انحياز لصاحب السلطة أو القرار ندافع عن خطئه ويهاجم كل من يرى غير رأيه.

كان اعلامنا صورة سيئة لا تمثل طموحات هذا البلد . . وكان اعلامنا غثاء من القول وسقوطاً مريعاً لفكر متحرف وآراء هزيلة. ولكن تحسناً أدخل عليه وتطوراً حدث فيه وقد يكون هذا التحسن وهذا التطور غير كافٍ لكن لماذا لا نشير الى ذلك. .

الحقيقة اعتبر نفسي متابعاً جيداً للاعلام، وأزعم أني قرات شيئاً من الثقافة، وأنا من الحريصين على بناء المسيرة لا على هدمها، أرى أن تشكل لجنة وأثني على رأي الأخ الدكتور همام سعيد لجنة برلمانية لتدرس في موضوعية صافية نقية، قضية الاعلام في بلدنا لنبين السلبيات والآراء التي لا يجوز أن تكون في هذا البلد المرابط ونبين الايجابيات لنكثفها فيكون المجلس والسلطة التنفيذية فريقاً واحداً يؤدي في النهاية الى بناء هذا البلد لا الى هدمه والى سير المسيرة على هدى ورشاد لا في ضلالٍ وعمىً لا سمح الله وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الآن حقيقة ايها الاخوة بعد هذه الملاحظات القيمة التي سمعناها من الاخوة يزيد على (١٢) اخ تحدثوا حول بيان معالي وزير الاعلام وتوضيحات الاخ المستجوب وتعليق الاخ معالي وزير الاعلام على ذلك ايضاً، نكون بذلك قد سرنا بمراحل هذا الموضوع كأستجواب قدم من الاخ النائب الدكتور احمد عويدي وموضوع تشكيل لجان، هذا موضوع حقيقة من حق الأخوة النواب ان يسلكوا أي باب من الابواب المفتوحة للوصول الى هذا الهدف، ولكن ليس في هذا السياق الذي جاء به موضوع البحث، شيء آخر اود حقيقة ان اؤكد على حق كل أخ وزميل في المجلس حق مصون في ان يعبر عن نفسه بما يشاء وبكل حرية ودون تدخل لا معنى له من أي زميل آخر، ولهذا حرية كل اخ وزميل مقدرة ومحترمة وآسف للتعابير التي وردت في غير مكانها، وسأشطب كل كلمة نابية بحق أخ او زميل او بحق المجلس او أي موضوع خارج عن موضوع البحث، وارجو ان نلتزم بذلك مستقبلاً، قلت ما تشاء وانا حقيقة دكتور احمد انالا اريد ان افتح الموضوع، تفضل.

الدكتور احمد العبادي: سيدي الرئيس اسمح لي ثواني انا حكيي قليل وبالنقطة اذا شطبت كلمة طاهر المصري فأكتفي بما حدث، واذا لم تشطب فعندي من الوثائق الآن بجلطة تحت القبة وسلامتك وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: قلت ساشطب كل كلمة نابية بحق زميل او بحق المجلس او خارج عن الموضوع واعتقد ان هذا يكفي، شكراً ترفع الجلسة (ربع) ساعة.

(رفعت الجلسة للاستراحة)

سيادة رئيس المجلس: النصاب قانوني نستأنف الجلسة وارجو ان يفسح المجال لكلمة واحدة يلقيها الاخ فخري قعوار بالنيابة عن عدد من الزملاء وهذه الكلمة الاخيرة حقيقة سجلت كل من رفع يده للحديث، فقط الاستاذ فخري غادر القاعة بسبب خاص وضروري وأضطر الى ذلك، فأرجو ان تكون الكلمة الاخيرة، الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً سيادة الرئيس.

سيادة الأخ الرئيس.

الاخوة الزملاء المحترمون.

اتلوا هذه الكلمة ويشاركني فيها الزملاء الافاضل:

فارس النابلسي، عيسى مدانات، سليم الزعبي، والدكتور حسني الشياب.

لا نستطيع أن ننكر دور وسائل الاعلام المحلية في نقل الصورة الأمينة للموقف الحكومي الرسمي، وهذا معروف عن وسائل اعلامنا الاردنية منذ أن نشأت وهي لم تنشأ فعلياً الا لهذا الغرض، وهو التعبير عن موقف السلطة التنفيذية في كل شؤون الحياة وفي كل الشؤون السياسية وخلافها... وهي لا تملك إلا ان تكون كذلك، لانها امتداد لوزراة الاعلام، وجزء لا يتجزأ منها، وهي لا تملك بالضرورة أن تخرج عن رغبتها وأوامرها وتوجهاتها. وحين نتحدث عن دور وسائل الاعلام في نقل الموقف الاردني من ازمة الخليج - فاننا - بتطبيق نفس القاعدة نجده دوراً أمينا لما تريدة الحكومة ... واعتقد ان النقلة الجديدة في الاعلام المحلي تتمثل في فتح نوافذ ضيقة لوجهات النظرالأخرى بحيث لا تشوش الصورة الكبرى او تحرف الخط العام عن مساره.

واسوق هنا مثالاً واحداً، وهو أن جلسات هذا المجلس لا يظهر منها في التلفزيون أو الاذاعة الا ما يتفق مع قناعات الحكومة أو ما يظهر الرأي الأخر المخالف لقناعاتها بأنه غير جدير بالتوقف أو التأمل.

لقد سبق للاذاعة والتلفزيون أن قدّما اجتزاءات من آراء النواب لا تعكس مواقفهم وآرائهم بشكل أمين ودقيق، في حين انها تُخلص لمواقف الحكومة وآرائها بشكل لافت للنظر.

ومع ذلك، فأنني اقول ان هناك جنوداً مقاتلين في الاذاعة والتلفزيون، يعملون في ظروف عمل غير مريحة ويقومون بعمل ابداعي مستمر رغم ذلك.

هؤلاء الموظفون ما يزالون يشكون من عدم الدقة في تطبيق نظام الخدمة المدنية عليهم، وما زال كثيرون منهم يشكون من التمييز بين موظف وموظف، وبين مستخدم ومستخدم في احوال لا يجوز التمييز فيها، وقد سبق أن اطلعت معالي وزير الاعلام على ذلك في مذكرة تحمل عشرات التواقيع من العاملين في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون...

ومن جهة ثانية، فان الحديث عن

الصحافة يفتح لنا باباً واسعاً، لا نريد أن ندخل منه، لاعتقادي بأن هذا الموضوع يحتاج اعادة نظر في قانون المطبوعات والنشر، دون أن نخوص في التفاصيل.

ومع ذلك، فانني أود أن أتوقف قليلاً عن قضية صحيفة «صوت الشعب»، التي اعتقد أن الحديث عن مشكلتها اليوم، قد يساعد في وضع الحلول المناسبة ويساهم في تحسين صورة هذه الصحيفة..

وفي البداية أود ان اسجل هنا النقاط التالية، لاطلع زملائي الكرام على ملامح خاطفة من واقع حال صحيفة صوت الشعب.

١ - تعاقب على ادارة شركة دار الشعب، التي تصدر عنها صحيفة صوت الشعب، خلال السنوات السبعة الماضيات، ثمانية رؤساء مجلس ادارة، وثمانية مدراء عامين، وخمسة رؤساء تحرير وسوف يصبحون ستة رؤساء اعتباراً من مطلع العام القادم ١٩٩١.

٢ - بلغت خسائر هذه الشركة في الفترة المشار اليها خلال سبع سنوات ٢,٤٣٥,٦١٣ ديناراً.

٣ - يتغير طاقم الادارة ومسؤولية التحرير في الصحيفة إثر كل تغيير حكومي.

٤ - قام بعض ادارات الشركة ببيع بعض المعدات، مثل ماكنة صنع الدفاتر المدرسية، ولو بقيت هذه الماكنة لخفضت من حجم الخسارة.. هذا على سبيل المثال.

٥ - في أوائل هذا العام ١٩٩٠ تم تعيين رئيس مجلس ادارة جديداً من القطاع الخاص، ممثلاً للقطاع العام في الشركة، وهي المرة الأولى التي يتم فيها مثل ذلك، الأمر الذي يحتاج الى توضيح وتفسير.

٦ - قامت الادارة الجديدة بفصل أعداد كبيرة من الصحفيين أو دفع آخرين الى الاستقالة وبلغ مجموع هؤلاء حوالي ٥٠ صحفياً وموظف كان آخرهم رئيس التحرير السابق وقد سبق لي أن قدمت مذكرة لمعالي وزير الاعلام بخصوص فصل أربعة عشر صحفياً ومستخدماً، لكنني لم أتلق جواباً أو تفسيراً لما فعلته ادارة الصحيفة.

٧ - بالمقابل تم تعيين عدد غير قليل من الصحفيين من غير أعضاء نقابة الصحفيين، برواتب عالية تنسف مقولة الادارة بأنها حين فصلت العشرات كانت تهدف الى تخفيض النفقات.

٨ - وبالرغم من الادعاء بتخفيض النفقات والخسائر، فقد بلغت خسائر الشركة للفترة من ١/١/٩٠ ولغاية ٣١/١٠/٩٠ الماضي بحدود ربع مليون دينار تقريباً، في حين بلغت خسائر السنة الكاملة لعام ١٩٨٩ (١٨٤,٩٥١) ديناراً منها ١٥٢,٨٢٥ ديناراً فوائد القروض كما جاء في التقرير السنوي لميزانية عام ١٩٨٩ في الصفحة التاسعة.

٩ - شهدت الصحيفة خلال عام ١٩٩٠ تراجعاً كبيراً في توزيعها وايرادات الاعلان

فيهـا. حيث انخفض معـدل التـوزيـع الاجمـالي من ٣٥٠ ألف نسخـة في شهـر كانون الثاني ليصل الى ١٥٠ ألف نسخة في شهر تشرين الأول من العام الحالي، أي مـا نسبته ٦٥٪، كـذلك الغـاء الـطبعـة المسائية التي تميزت بها الصحيفة.

١٠ ـ ان كافة الاجراءات السابقة ليست معزولة عن القرار الأخير الذي صدر عن الهيئة العامة غير العادية بتاريـخ ٩٠/١١/٢٥ حيث قـررت شطب ٩٠٪ من رأسمـال الشركة والذي يمثل حقوقاً للمساهمين في القـطاعين العـام والخاص بهـدف اعـادة هيكلة رأس المال وطرح أسهم جديدة لا يعرف من سيملكها ! ان هذا القرار يثير التساؤل حول شرعية شطب المال العام واقامة شركة خاصة على أنقاضه.

١١ ـ بقيت الصحيفـة منذ بـداية شهـر أيلول المـاضي بدون رئيس تحـرير حيث يقـوم رئيس مجلس الادارة بوظيفتي المدير العام ورئيس التحرير وفي ذلك مخالفة صريحـة لقـانون المـطبـوعـات، واستمـرت هـذه المخالفة قائمة الى أن جرى الاعلان مؤخراً عن تعيين رئيس للتحرير.

١٢ ـ ولديَّ هنا قائمة مفصلة بأسماء المفصولين والمـدفوعـين الى الاستقـالـة من الأخـوة الصحفيين والعاملين في صحيفـة صوت الشعب.. بالاضافة الى قائمة التعيينات.

وبعد هذه النقاط السريعة، أود أن أبين أن ما تقوم به الادارة الحالية للصحيفة أو للشركة لن تنفع في انقاذ الأحـوال المترديـة.. علماً أن نسبة ما يملكه القطاع العام من رأس مال الشركة ٦٧,٥٪، ويشـارك في هـذه النسبـة الضمـان الاجتمـاعي وصندوق الاستثمـار (التقاعـد)، وزارة التـربيـة، الجـامعـة الأردنيـة، جـامعـة اليرموك.

ومن حقنـا هنـا أن نتسـاءل: مـا هي مصلحة القطاع العام، بمؤسساته المذكورة، في استثمار أمواله في عمل يقضم رأس المال شيئاً فشيئاً الى أن يتلاشى؟.. ولذلك، فانني اقترح دراسة أوضاع هذه الشركـة، ودراسة أوضـاع صحيفة صوت الشعب، ووقف نزيفها، خاصة وأن سمعتهـا مـزعـزعـة، وثقـة القـارىء بهـا مهزوزة، وقدرتها على التوزيع تتناقص، وبات اسمها عنواناً للعزوف عن شرائها !

وبقيت عندي مجموعة ملاحـظات أبينها فيما يلي:

أولاً : تكلف طباعة الصحف والمجـلات التي يقـوم على تحـريرهـا والاشـراف عليهـا أردنيـون، وتعكس وجهة نـظر أردنية. تكلف طبـاعة هـذه الصحف أكـثر من ثلاثة ملايين دينار سنوياً محسوبة بالعملة الصعبة، وذلك حسب دراسة متخصصة قـام بهـا معنيـون بـالأمـر. واعتقـد أن السماح بطباعتها محلياً يوفر هذا المبلغ، ويمكن أن يستقطب للأردن مطبوعـات عربية إضافية، عدا عن إنعاش قـطاع المطابع الذي يعمل به آلاف المواطنـين ويشهـد الآن ركوداً كبيـراً. وفي حدود علمنـا، أن قانـون المطبـوعات والنشـر يسمح للوزير أو مدير دائرة المطبوعات

والنشـر تسهيـل المسـألـة، حيث يمكن مراقبة الصحيفة قبل الـطبع والحصـول على تعهد مكتوب من أصحاب المطابع المعنية بعدم تسليم الكمية قبل الحصول على اجازة المطبوعة.. والغريب أن هذه الامكانية استعملتها الوزارة فيما يتعلق بصحيفة تدعى «القدس» ولم تستعملها مع سواها.. وهذا أيضاً يحتاج لتوضيح أو تفسير من معالي الوزير.

ثانياً : اننا نتطلع الى نشر الكلمة الحرة ونتطلع الى مزيد من رحابة الصدر عند الحكومة بحيث تعطي للصحافـة حريـة أوسع، وأن تعـطي للاعـلاميين حـريـة أوسـع أيضـاً.. واذا كانت وزارة الاعـلام لا تتدخل بشؤون الصحف ووكالة الأنباء والاذاعـة والتلفزيـون، فـان الادارات القائمة ما تزال تشعر بهيمنة الحكـومة، وما يزال كذلك العاملون في هذه الجهات جميعها يشعرون أن وجهة نظر الحكومة هي العليا، ولا يجوز أن تعلو عليها وجهة نـظر أخـرى.. بـل ان كثيـرين منهم يفهمون العمل الاعلامي على أنه تجريد حملة دعائية لكل ما يصدر عن الحكومة، مع أن مـواطنينـا يـدركـون بعفـويتهم وفطرتهم كل أسرار العملية الاعلامية، ولا ينطلي عليهم شيء غير واقعي وغير صحيـح.. وعنـدمـا قـامت مؤسسـة الاذاعة والتلفزيون بتوسيع اطار نشراتها الاخبارية وتغطيتها الواسعة للأحداث، حصـل الاعلام عـلى رضا النـاس فيما يتعلق بهذا الجزء.. أما الزبد الذي يُبَثُّ على عباد الله فيـدركه المـواطن ويذهب جُفاءً!

ثالثاً : إن القول بأن البرامج المستوردة هي عبارة عن شر مستطير، ليس صحيحـاً أبداً، فنحن بحاجة لـلاطلاع عـلى الثقافـات العالمية، لكننا لسنا بحاجة للاطلاع على النموذج الأميركي وحسب. فقد أصبح هـذا النموذج ـ السـوبرمـان ـ مثالاً في أذهان كثير من شبابنا، وصـارت الحياة الأميركية غاية يروج لها التلفزيون وكأنها غـايـة الأدب ونهايـة الأرب! .. لمـاذا الفيلم الأميركي دون سواه؟. ولمـاذا لا نفكر بأعمال ابداعية وانسانية من بلدان أخرى في الشرق والغرب؟ ولماذا نـوجه المشاهدين نحو نموذج بعينه ولا نقول له أي المواطن أو المشاهد أن هناك نمـاذج غيره؟.. واذا كنا نريد تـرسيخ نمـوذج بعينه في أذهان النـاشئة، فـإن علينا أن ندرس ذلك، وأن نستوحي قسماته من تـراثنا العـربي وحضـارتنـا الاسـلاميـة وشخصيتنا القومية.

رابعـاً : شركـة الانتاج الاذاعي والتلفـزيـوني والسينمائي، شركة فاشلة في حسابات الـربح والخسـارة.. فهل فعلت وزارة الاعلام شيئاً لتصويب أوضاعها، بدلاً من السكوت عليها؟

خامساً : في اعتقادنا أن أبرز قضيتين تواجهان بلادنا، بالاضافة الى حاجتنا الى تعميق الـديمقـراطيـة، همـا: ازمـة الخليج والانتفـاضـة الفلسـطينيـة، فهـل قـام

الاعلام بالواجب الوطني والقومي تجاهها بحيث يعكس نبض الشارع وارادة الشعب؟

سادساً : لماذا يتعاون التلفزيون مع أشخاص هناك من هم أفضل منهم من العاملين في التلفزيون؟

وفي الختام أقول، إن ما جرى مؤخراً في الاعلام وفي الصحافة، ايجابي بلا ريب، لكنه جانب يسير مما نريده، ومما نطلبه ومما نحتاج اليه. ولذلك فانني أتقدم الى الحكومة باقتراح محدد، وهذا الاقتراح يتمثل بما يلي:

الدعوة الى مؤتمر اعلامي أردني، يشارك فيه المحررون في الصحف اليومية والأسبوعية، ويشارك فيه العاملون في قطاعات الاعلام المختلفة ويشارك فيه أعضاء نقابة الصحفيين ومجلس ادارتها، ويشارك فيه خبراء اعلاميون وتربويون من الجامعات، ويشارك فيه ممثلون للأحزاب المحلية بمختلف منطلقاتها وتوجهاتها.. وتكون مهمة هذا المؤتمر، تحديد معالم الصورة الاعلامية المطلوبة.. مذكّراً بأن الاعلام في عالمنا المعاصر أصبح أكثر خطورة من الأسلحة النووية والكيماوية.

وعلى هامش هذا الاقتراح، ينبغي أن تبادر وزارة الاعلام الى طرح مشروع قانون جديد ينظم شؤون المطبوعات والنشر، بما يتناسب مع تطلعات شعبنا ويناسب انعطافة بلدنا نحو الديمقراطية.. وشكراً لاصغائكم.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، نكون بهذا استكملنا الموضوع دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس، لا أريد أن أطيل في التعليق على ما جرى في المجلس الكريم حول هذه المناقشة ولكن فقط أريد أن ألفت النظر وكما ذكرت سابقاً بأنه هنالك نقاط مضيئة، نقاط سياستنا الخارجية المضيئة وتغطيتنا الاعلامية للعالم ونقل ما يشعر به الشعب تجاه ازمة الخليج، وكما هو معروف قام الاعلام بتغطية موضوع ازمة الخليج خير تغطية، ولكل منصف وعادل يلاحظ الفرق كيف تطور الاعلام تطوراً حقيقياً خلال هذا العام، كيف أن الاعلام غطى جميع المجالات المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية، الكل يعلم بأن هنالك ايجابية ونقلة نوعية ملحوظة لا يمكن أن نخفيها وشرح هذه السياسة الأردنية في الخارج كان لها الأثر الكبير في اطلاع الرأي العام الخارجي على هذه السياسة الأردنية التي خرجت بوسائل الاعلام أيضاً الأجنبية بواسطة الاعلام الأردني، وعادت الآن ليقولوا بأن السياسة الأردنية في موضوع ازمة الخليج يجب الرجوع اليها، وصار هنالك تبدل ولكل مراقب من اخواني النواب يشعر في بداية هذه الازمة ما كان هو الموقف الخارجي ونتيجة نشر الاعلام للحركة السياسية في الأردن نلاحظ كيف تطور الموضوع خارجياً، لو كنا نتكلم في سياستنا الخارجية في غرف مغلقة ولم يكن هنالك اعلام ينقل هذه الصورة المشرقة المتجاوبة كما ذكرتم وذكرنا سابقاً تجاوب شعبي كامل بين القيادة والقاعدة لكننا كما يمكن أن يهيء لبعض المستمعين لما ذكر في المجلس

الكريم بأنه لم يكن هنالك اعلام مطلق وبقينا بمعنى آخر نتكلم في غرف مغلقة لما رأيتم هذه الصورة المتغيرة في العالم، ولما رأيتم أيضاً ما ينوف عن (٥٠٠ الى ٦٠٠) وكالة اعلامية وشركة تلفزيون عالمي موجودة في الأردن، لما لاحظنا هذا الشيء اذا كنا مغلقين بالصورة التي يمكن أن يفهم منها من الحديث في المجلس الكريم بأننا لا نملك اعلاماً، نملك اعلاماً متطوراً، نملك اعلاماً حديثاً يعترف به العدو قبل الصديق ويتأذى به العدو، وعندما نقول بأن النشرة الاخبارية (٩٥٪) هي في الفعل (٩٥٪) ناتجة عن مراكز احصائية متخصصة في هذا الموضوع وليست رقماً غيبياً يأتي به وزير الاعلام ليطرحه أمام مجلسكم الكريم.

ولهذه الحقائق ولهذه السياسة عزفت كثير من الدول التي تلتقط الاعلام الأردني ولا ترتاح لهذه المسيرة والتي تصّف مع الجهات الغربية في هذه الازمة عزفت وبدأت تشوش على موجات هذا الاعلام لتطفيّه عن شعوبها، هذا يدل على الأذى الذي يلحق بتلك الدوائر وتريد أن تبعد شعوبها عن معرفة الحقائق.

اخواني أخشى ما أخشاه اذا استمرينا في هذا النهج أن نطعن كيفما شئنا في مؤسساتنا وأن نحاول أن نحبط القائمين عليها بهذا الأسلوب أن تبقى هذه المؤسسات محبطة وأن تتراجع هذه المؤسسات وهي مقتنعة ومتأكدة من أنها تقدم الأفضل وتحاول أن تقدم الأفضل وتحاول أن تنقل تلك المؤسسة من وضعها القائم أو الذي كان قائم الى الوضع الأحسن لتجابه بهذا الأسلوب، أنا باعتقادي اننا سنحبط جميع هؤلاء الموظفين بالعمل المنتج الصادق الصدوق.

من واجبنا عندما نرى النقطة النيرة أن نباركها، ومن واجبنا عندما نرى القصور أن ننبه اليه، ولكن أن نلبس النظارات السوداء لئلا نرى ونتفوه بما هو في الماضي لنحبط هؤلاء الموظفين الذين هم موظفون من الأردن ومن هذا الشعب الطيب عندئذ أنا أقول كرئيس وزراء بأنني لا ألوم الموظف عندما يجابه بهذا الأسلوب أن يحبط ويجلس قاعداً في مكتبه لا ينتج، كلنا يجب أن نشجع الخطوة الى الأمام الرائدة الجيدة ونبارك فيها، لا أريد أن أدخل في التفصيلات والنقاط (سي ان ان) ليش موجود (سي ان ان) نقل صوت الأردن الى كل العالم، وهو الذي غير كثيراً في الرأي العام العالمي، (سي ان ان) موجود ويدفع كاملاً جميع استعمال الدارات لأنه مفيش اعفاء على الاطلاق.

برامج دينية ما هو موجود أمامكم مذكور بأنهم للمتعاونين، اما هنالك برامج سواء دينية أو غيرها هي أساسية في التليفزيون ولم تأتي مصممة أن لا تأتي عن المتعاونين، اذا كان هنالك متعاونون فأهلاً وسهلاً اذا ما كان هنالك شواغر وأسس في التلفزيون لهذه البرامج الدينية سواء وجد التعاون أهلاً وسهلاً، واذا لم يوجد فتستمر هذه البرامج، لا تخضع الى المبادرة الفردية اذا كان متعاوناً أو غير متعاون، وتعرفون هذه البرامج الدينية وتعرفون مقدارها. وعندما نقول أن التلفزيون (٧٠٪) أجنبي أنا أخالف هذا الموضوع أنا أيضاً أشاهد التلفزيون كما يشاهده جميع الاخوان، نفتح القنال العام وهو الأساس لا نجد فيه برنامجاً أجنبياً الا استثناءً بما

يتعلق ببرنامج وثائقي فقط، أما اذا بدي أقول القنال الأجنبي فيه برامج أجنبية اذن ما بدي اسميّه برنامج أجنبي الغيه واكتفي في القنال العام.

نحن نخضع لتنافس شديد لئن نجذب المشاهد الأردني للتلفزيون الوطني، اذا ما كانت هنالك حوافز لئن يفتح الشخص في منزله وفي غرفته التلفزيون الأردني لا نستطيع أن نجبره أن يرى هذا مسألة حرية شخصية أن يرى القنال هذا أو ذاك أو محطة وطنية أو محطة خارجية، وسنرى في يوم قريب بأن جميع تلفزيونات العالم يمكن أن تفتح عليها وأنت في بيتك، اذن يجب الجذب في هذا الموضوع، وكما ذكر أحد الاخوان الكرام بأنه في موضوع الاعلام لا يمكن أن تعطي الرضى الكامل لجميع قطاعات الشعب ولا دولة تستطيع أن تعطي الرضى، ولا مجتمع في العالم يمكن أن يكون متجانساً كخط مسطرة أبداً، في الحالة يكون هنالك حكماً دكتاتورياً يجبر الشعب أن يشاهد ما يريده هذا الحكم، هذه مسألة مزاجات وآراء حرة فيجب كل مواطن من هذا الشعب أن يشاهد ما يروق له، يروق لي أنا شيء في بعض الأحيان ولا يروق لي شيء على التلفزيون عندئذ أقلب الفناة، بينما آخر في جنبي بيقول لي لأ خليه على ذلك القنال، لا يمكن ارضاء الجميع وانما نحاول أن يكون في قاسم مشترك أعظم في هذا الموضوع نرضي جميع قطاعات الشعب في المشاهدة، ويجب أن نعمل باستمرار لجذب المشاهدين الى تلفزيوننا الوطني، بالعمل والجد والتشجيع وليس بالاحباط ورمي السهام بالصدور لهؤلاء العاملين.

شكراً سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: شكراً دولة رئيس الوزراء، بهذا نكون قد استكملنا هذا البند وننتقل الى البند الذي يليه السيد الامين العام قرارات اللجان.

السيد الامين العام:

٥ . قرارات اللجان

١ . قرارات لجنة التحقيق النيابية:

أ . قرار رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧، والمتضمن انتخاب:

١ . سعادة السيد سليم الزعبي رئيسا للجنة.

٢ . سعادة الدكتور محمد أبوفارس مقررا للجنة.

ب . قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٢، والمتضمن بعض توصيات اللجنة.

سيادة رئيس المجلس: أرجو أن أذكر المجلس الكريم بأن هذا المجلس قد قرر في جلسته العاشرة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس النواب الحادي عشر تشكيل لجنة تحقيق منكم للنظر في القضايا المتعلقة بالفساد الاداري والمالي تنتهي مدتها بانتهاء مدة المجلس، وقد اجتمعت هذه اللجنة وأدعو الاستاذ سليم الزعبي لبيان قرارات هذه اللجنة، تفضل استاذ سليم.



السيد سليم الزعبي رئيس لجنة التحقيق النيابية: بسم الله الرحمن الرحيم.

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة التحقيق النيابية لمجلس النواب بكامل نصابها بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧، برئاسة سيادة الدكتور عبداللطيف عربيات، رئيس مجلس النواب وحضور أصحاب المعالي والسعادة السادة الأعضاء:

الدكتور عبدالله النسور، حسين مجلي، الدكتور محمد أبوفارس، أحمد قطيش الأزايدة، ليث الشبيلات، سليم الزعبي، الدكتور عبدالله العكايلة.

وقررت انتخاب:

١ . سعادة السيد سليم الزعبي رئيساً للجنة.

٢ . سعادة الدكتور محمد أبوفارس مقررا للجنة

امين عام مجلس الامة — لجنة التحقيق النيابية

صالح الزعبي

سيادة رئيس المجلس: هذا القرار الأول للجنة على مجلسكم، القرار الثاني.

رئيس لجنة التحقيق النيابية: بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة التحقيق النيابية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣، برئاسة سعادة السيد سليم الزعبي، وحضور أصحاب المعالي والسعادة السادة:

الدكتور عبدالله النسور، الدكتور عبدالله العكايلة، حسين مجلي، أحمد قطيش الأزايدة.

وغاب عن اجتماع اللجنة بعذر: سعادة السيد ليث شبيلات، وبدون عذر سعادة مقرر اللجنة الدكتور محمد أبوفارس.

تم التداول بين أعضاء اللجنة الحاضرين في عدة مواضيع تتعلق بعمل اللجنة، من حيث آلية عملها وصلاحياتها وقراراتها.

وفي ضوء المناقشات فقد اتخذت اللجنة القرار التالي:

أولا: مهام اللجنة:

١ . التحقيق في كافة القضايا وفي كل ما ينسب الى الوزراء السابقين والحاليين من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم، بعد احالتها من المجلس.

وفي هذا السياق، قررت اللجنة أن تبدأ عملها بالقضايا المحالة من النائب العام في عمـان ذوات الأرقـام: «٩٢٣/٩٠، ٩٢٤/٩٠، ٩٢٥/٩٠، ٩٣٠/٩٠».

٢ . متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بغـير الـوزراء، واحالتها الى الجهات المختصة.

٣ . اعداد تقرير عن كل قضية ينتهي التحقيق بهـا، وتقديمهـا للمجلس ليتخـذ بشأنها القرار المناسب.

ثانياً: آلية العمل :

١ . يكون نصاب اللجنة في حضور الاجتماع هو نصاب الأغلبية البسيطة، أي أربعـة من سبعـة، أربعة عـلى الأقـل من بينهم رئيس اللجنة أو مقررها.

٢ . نصاب اللجنة في القرارات والتوصيات هو الأغلبية البسيطة في الحضور، واذا تساوت الأصـوات رجـح الجـانب الـذي فيـه الرئيس.

٣ . يفوض رئيس اللجنة صـلاحيات النـائب العـام. وفي حالـة غيـابـه تفـوض هـذه الصلاحيات للمقرر.

٤ . تطبق اللجنة في التحقيق قـواعد أصـول المحاكمات الجزائية، ولها أن تمارس كل ما هو مخوّل للنيابة العامة ممارسته في القوانين المرعية.

٥ . للجنة أن تستعين بالخبراء من داخل الجهاز الحكومي أو من خارجه.

٦ . تفويض اللجنة من قبل المجلس بالاستعانة بالعدد اللازم من الموظفين، للقيام بأعمال أمـانة اللجنـة وضبط المحـاضـر والقيـام بالأعمال التنفيذية وكافة الأعمال المتعلقة بتنفيذ قراراتها.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة — لجنة التحقيق النيابية
صالح الزعبي

سيادة رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصيات؟

معالي وزير الشؤون البلديـة والقرويـة والبيئة: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة أنا لي ملاحظة على التوصية رقم (٣) في البند ثانياً آلية العمـل بخصـوص تفـويض رئيس اللجنـة صلاحيات النائب العام وفي حال غيابه تفوض هذه الصلاحيات للمقرر، أنا خشيتي أن يكون هذا التفويض غير دستوري، ولذلك مع ثقتي التامة برئيس اللجنة طبعاً ولكن أرى أن تفوض صلاحيات النائب العام للجنة بمجملها، هذه ملاحظة.

الملاحظة الأخرى أن النصاب سيكـون من أربعة أعضاء فاذا تساوت الأصوات سيكون الترجيح لصـوتين واحـد منها رئيس اللجنـة، حقيقة ما بعرف اذا كان المجلس الكريم يرى أن صـوتـين من هـذه اللجنـة المؤلفـة من سبعـة أشخاص تستطيـع أن تنسب بالتـوصية ليست لعدم الثقة كما ذكرنا ولكن حتى نحقق آلية عمل عملية وعلمية بنفس الوقت لهذه اللجنة.

لذلك اقتراحي المحدد في هذا الموضوع أن يزداد النصاب أو يزداد أعضاء اللجنة هذا اقتراح واقتـراحي السـابق أيضـاً أن تفـوض صلاحيات النائب العام للجنة بقرارها مجملاً. وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: فيما يتعلق بالشق الأول من تعليق الزميل الاستاذ عبدالكريم لا يعقل أن نفوض لجنة كاملة صلاحيات موظف واحـد اللي هـو النائب العـام هذا رئيس لجنـة سيخاطب بعض الجهات أو سيخاطب المجلس أو رئيس المجلس في بعض الأمور، لكن احنا فيما يتعلق بالتحقيق حطينا فقرة خاصة في القرار الصحيح، قلنا تطبق اللجنة في التحقيق قواعد أصـول المحاكمـات الجزائيـة، ما قصـدناه في التفويض في أن يفوض رئيس لجنة صلاحيات النـائب العـام أمر يتعلق بـالشؤون الاداريـة اساساً.

أمـا التحقيق فتتولاه اللجنـة بالألية التي أشرنا اليها، نحن عندما جاءتنا القضايا جاءتنا من النـائب العـام لكن الـلي حقق المـدعيـين العامين عندما أرسلنا القضايا ذهبت أيضاً الى النائب العام، آلية عمل آلية اتصال ومراسلات وضبط جلسـات وكيف لا يمكن أن نفـوض اللجنة مجتمعة صلاحيات النائب العام الحقيقة، مجتمع سبع أعضاء تفوضهم صلاحيات نـائب عام في أمر اداري أمر متعذر وصعب الحقيقة، والحقيقة كل الثقة باللجنة ولن يؤخذ أي قرار الا من خلال حقيقة اللجنة صيغة تنفيذية أساساً.

فيما يتعلق بالأغلبية الحقيقة هو بالنتيجة اللجنة يا اخوانا حقيقة هذا الأمر لا شك أنـه جـديد، جـديد عـلى مجلسنا أول مـرة يمـارس التحقيق على حد علمي من قبل مجلس النواب في قضايا مثل هذه القضايا لا شـك أن المهمة ستكون صعبة، ردنا أن نضع آليـة محددة كي نلزم أنفسنا بها حقيقة، وحبينا أن نضع المجلس بالصورة كـاملة الأصل يعني حتى في المحـاكم المدعي العام بيحقق لوحده في القضايا، قضايا كبيـرة جـداً بيحقق لـوحـده، المجلس اختـار (سبعـة) وكلهم ثقـة. أنـا متـأكـد أن السبعـة حريصون على الحضور في التحقيق وحيثما يكون قرار ذو أثر كبير في مستقبل شخص نحقق معه سيتم حرص الجميع على الحضور في هذا الأمر، لكن ما في منها وسيلة لكي ننجز العمل الا أن نحتكم بقاعدة الأغلبيـة، وبعكس ذلك يمكن حقيقة ما تنعقد اللجنة يمكن في السنـة مرتـين وهـذا أمر مـلاحظ أيضاً من خـلال المجلس، وشكراً هذا أيضا حي وشكراً سيادة الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ محمد المعرعر.

السيـد محمد المعـرعـر: شكـراً سيـدي الرئيس، الواقع أنا كانت ملاحظتي حول آلية العمل في البند الأول والثاني عن نصاب اللجنة فأنا اقترح أن يكون عدد اللجنة أكثر اذا أمكن، أو أن يختلف نظري الى النصاب هذا اقتراحي وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: الواقع يا اخوان اذا اللجنة الواقع في الحالة عادة كل تحقيق حسب أصول المحاكمات الحقوقية المسند للمدعي العام بيكون واحد، فهذه اللجنة الأصل أنها واحد ولا تنعقد اذا غاب أي من الأعضاء لتقوم بمهمة التحقيق، لأن عندما يكون هناك محكمة حتى اذا غاب الكاتب منها لا تكون محكمة اذا غاب أي عضو لا تكون هيئة تحقيق، اذن إذا اخذنا أن هذه اللجنة تمارس مهمة الشخص الواحد معني ذلك تعطيل أعمالها، لناحية عملية أرجعنا للقاعدة المنصوص عليها في النظام الداخلي كما تمارس اللجان عادة، كل اللجان تنعقد بالصفة اللي أخذنا فيها، أي لجنة تنعقد بأكثريتها سواء كانت لجنة دائمة أو لجنة مؤقتة فعدنا اذن الى ما هو منصوص عليه في النظام الداخلي وقلنا أن هذه اللجنة المشكلة من سبعة تنعقد بالأكثرية البسيطة شأن كل اللجان بخلاف ذلك نعطل عمل هذه اللجنة أيضاً الواقع لتيسير عمل هذه اللجنة النائب العام ما له صلاحية التحقيق صلاحية تحقيق تبقى للجنة، الواقع النائب العام قلنا يغطى رئيس اللجنة فيما لو احتاجت هذه اللجنة لمراسلات مع أي جهة حكومية أو غير حكومية تحتاج أخذ معلومات قلنا عدنا للمجلس لتغطية صفته بأنه له صلاحية النائب العام في مخاطبة الجهات الأهلية والرسمية للحصول على أية معلومات تتعلق بسير التحقيق وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش: شكراً سيادة الرئيس، تنص المادة (٥٦) من الدستور:

(لمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا بأكثرية ثلثي أصوات الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب وعلى المجلس أن يعين من أعضائه من يتولى تقديم الاتهام وتأييده أمام المجلس العالي).

المجلس افرد لجنة للتحقيق، والحقيقة هذه اللجنة يجب أن تكون لها مهمات خاصة والأخوة الذين تصدروا للقيام بأعباء هذه المهمة الشاقة، أرى أن يكون انعقادها بنصابها كاملاً وأن لا يجري عليها أن يكون أربعة من سبعة، سبعة، يجتمعوا كاملاً والذي يريد أن يعتذر من الآن لا أن تتعلق القضية بأربع أشخاص غير، قد انتخب المجلس وقلل العدد حتى تكون فاعليتها أكثر، أما صلاحيات النائب العام فالاتهام هو بعد أن تحضر هذه اللجنة التحضيرية كل موادها يطرح قرار على المجلس فينتدب من يقوم بمهام النائب العام بعد أن تكيف قرار الاتهام لا من الأن، اما هي في التحقيق صلاحيات المجلس ولهذه اللجنة أن تستدعي من تشاء لتأخذ منه الأقوال ثم تكيّف هذه التهمة وتقدمها للمجلس والمجلس يتخذ قرار بثلثي الأعضاء هو قرار الاتهام، ثم يعين الشخص الذي يترافع أمام المجلس العالي بقرار الاتهام اللي صدر عن المجلس. وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الحقيقة يا اخوان لا خلاف على أن المهام الموكول لنا هي تحقيق فقط لا غير، اذا اللجنة اتخذت قرار لمجلسكم

الكريم بأن هناك قضية ضد أحد المحقق معهم، سيتولى المجلس اقرار أو عدم اقرار هذا القرار باغلبية الثلثين أو اذا بده يقرّه طبعاً، ثم يختار من يمثل المجلس في المرافعة أمام المجلس العالي، نحن الآن في تحقيق وعندما تكلمنا عن التحقيق التحقيق للجنة بالنصاب الذي ذكرنا، لأن حقيقي الآن اليوم في اللجنة الأن غير ثلاث زملاء في المجلس حالياً، هل نعطل التحقيق؟ كل زميل بيصير عنده ظرف يمكن مجاز يمكن يطلع في وفد برلماني يمكن يطلع كذا الى آخره، والقرار بالنتيجة للمجلس الكريم، صلاحيات النائب العام التي رأت اللجنة أن تمنحها لرئيسها أو مقررها ما هي صلاحيات تتعلق بالفترة أو بالجزء المخصص للتحقيق فقط الأن مش للاتهام، الاتهام في النص الدستوري اللي ذكره الشيخ عاطف حقيقة في نص بيقول المجلس يتولى تعيين ناس يقدموا اتهام للمجلس العالي، شكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور ماجد خليفة.

الدكتور ماجد خليفة: بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس، في الحقيقة ملاحظتي حول ما يتعلق في مهام اللجنة وتساؤلي بأن مهمة هذه اللجنة هي تحقيق في قضايا الفساد وما ورد في بند (٢) متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بغير الوزراء واحالتها الى الجهات المختصة، التي تصل لكن تساؤلي ان هنالك قضايا قد وصلت الى هذا المجلس سابقة وحولت الى اللجنة المالية واتخذ في بعضها قرار للاحالة الى النائب العام ثم حولت بعض هذه القضايا الى المجلس وعلى ضوء ذلك تشكلت اللجنة موضوع البحث الآن حالياً، فأريد تساؤلي ان هل قضايا الفساد التي كانت محولة الى المجلس حولت اليكم أم لم تحول بعد؟ شكراً.

سيادة رئيس المجلس: تفضل.

السيد رئيس اللجنة: الحقيقة القرار اللي بين أيديكم واضح منه أنه سنبدأ التحقيق بالقضايا الأربعة التي أحيلت من النائب العام للمجلس في ضوء قرار المجلس العالي لتفسير الدستور، ففي أربع قضايا نعم في ضمن القرار، الحقيقة هذه القضايا التي أحيلت لنا باقي القضايا لم تحَل لنا بعضها لا يوجد فيها وزراء، والبعض الآخر تقرر المدعي العام منع المحاكمة فيها، هذه القضايا الأربعة التي وصلت لنا وهي محالة من هذا المجلس الكريم الى لجنة التحقيق النيابية.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور الكوفحي.

الدكتور أحمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم.

البند الخامس في الصفحة الثالثة: للجنة أن تستعين بالخبراء من داخل الجهاز الحكومي أو من خارجه.

في تصوري كلمة الخبراء وحدها لا تكفي، لأن الخبراء يختص عملهم في تصوري بالتنظير أو بالتقطير، فلابد من اضافة فئة أخرى ومن يعين اللجنة على تحقيق أهدافها من أفراد

جهاز الأمن العام مثلاً، فهؤلاء مؤهلون ليسوا خبراء ولكنهم في موقع التنفيذ مؤهلون فاقترح أن تضاف هذه الفقرة.

السيد رئيس اللجنة: لا مانع من اضافة هذه الفقرة ومن يعين

سيادة رئيس المجلس: ايش النص يا دكتور الكوفحي.

الدكتور أحمد الكوفحي: الخبراء ومن يعينهم على تحقيق أهدافها.

سيادة رئيس المجلس: وكل من يعينهم.

السيد رئيس اللجنة: وكل من يعين أو يساعد.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ حسين مجلي تفضل.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس، بس حبيت أوضح ما أشار له الزميل الدكتور ماجد الواقع مهام اللجنة في أولاً تقول: التحقيق في كافة القضايا وفي كل ما ينسب الى الوزراء السابقين والحاليين.

اذن المهمة المنوطة في اللجنة هي أولاً تشمل كافة القضايا وأرجو أن يكون واضح ذلك للمجلس، وفي هذا السياق قررت اللجنة أن تبدأ عملها، تبدأ في القضايا المحالة من النائب العام، لكن آلية عملها تشمل كل القضايا المتعلقة بالوزراء، أرجو أيضاً أن أوضح ما أشار له الأخ عاطف ضرورة التفرقة بين مهمتنا كلجنة تحقيق وبين سلطة الاتهام اللي بعد أن يقرر المجلس أن هناك قضية يسند المجلس لمن يراه بتأييد الاتهام بتسير مهمته فقط التجريم، التحقيق الواقع قد نصل الى أن هناك قضية أو لا قضية، عندما نصل الى أن هناك قضية مهمة من يتهم وما يسند له تأييد الاتهام فقط سوق الأدلة لتأييد أن هناك جريمة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكراً سيدي الرئيس، حقيقة على ضوء ايضاح الاستاذ رئيس اللجنة لملاحظتي حول الفقرة (٣) من آلية العمل اللي هي تفويض رئيس اللجنة صلاحيات النائب العام، أوضح الاستاذ رئيس اللجنة بأن هذه الصلاحيات ادارية أو شبه ادارية لمخاطبة الجهات الرسمية ولاستدعاء الشهود والخبراء ومن تستعين بهم اللجنة، التحقيق كما أوضح السيد رئيس اللجنة سيكون من صلاحيات اللجنة، أرجو أن يتضمن هذا الكلام في قرار اللجنة الذي سنصوت عليه بعد قليل، لأنه غير واضح هنا.

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: الواقع اذا كان موضوع بحثي هو فقرة (٣) السؤال اللي بوجهه للأخ رئيس اللجنة ما هو السند التشريعي حتى يكون للجنة قوة قانونية في تفويض صلاحيات النائب العام لشخص ما؟

سيادة رئيس المجلس: تفضل.

السيد رئيس اللجنة: هذا السند التشريعي مستمد من الدستور ومن قرار المجلس الموقر بتشكيل لجنة تحقيق، هذه اللجنة اجتهدت ضمن النص الدستوري العام أن تضع آلية لعمل هذه اللجنة، رئيساً ومقرراً وأعضاء، كيف نستطيع أن نستدعي شاهداً اذا لم تكن لنا صلاحية مستمدة من القوانين المرعية، لجنة تحقيق نيابية أقل ما يعطى لها اعتقد صلاحية المدعي العام أو النائب العام باستدعاء شاهد، وبعكس ذلك معالي الوزير سنضطر أي مذكرة نرسلها الى رئيس المجلس ثم يذهب بها الى المدعي العام ليستدعي لنا شاهداً.

لجان التحقيق كما هو مستقر عليه العمل في الأعراف البرلمانية وعلى وجه التحديد في مصر هي تضع أساساً كيف تمارس هذه الصلاحيات واختصاصاتها حتى لو لم ينص على ذلك في الدستور، يعني أنا امامي قرار عن لجنة تحقيق برلمانية في مصر بيقول من حق مجلس الأمة من اجراءات تحقيق، ان خلو الدستور من النص على حق مجلس الأمة من اجراءات تحقيق لا يسلب المجلس هذا الحق، خاصة وأن التحقيق يتناول مسائل هامة الى آخر القرار، هذا الحقيقة احنا في الدستور عندنا في نص الحقيقة، حتى خلو الدستور من النص يعطي المجلس أن يختار لجنة ، اللجنة قراراً لا يزيد عن توصية، لكن القرار النهائي هو للمجلس هذا سند الحقيقة.

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: الواقع النص اللي في الدستور أعطى الصلاحية للمجلس بأجمعه وأعطى المجلس حق تشكيل لجنة للتحقيق، لكن هل هناك نص يعين على تفويض صلاحيات النائب العام بشكل قانوني لا يعترض عليه واذا مارس هذه الصلاحيات لا يطعن فيها بالنتيجة ويساعدنا على هذا الموقف، هل هناك نص؟ ليس هناك نص صريح.

السيد رئيس اللجنة: نعم لا يوجد نص صريح.

معالي وزير العدل: اذن لا يجوز أن نقول مع احترامي لرأي الأخوان أعضاء اللجنة أن نقول يفوض رئيس اللجنة صلاحيات النائب العام، احنا الآن بدنا نبحث في شغلة ادارية كيف آلية عملنا، بدنا نخول لرئيس اللجنة شغلة ادارية لا نستطيع أن نخوله صلاحيات النائب العام مهما قلنا عنها انها ادارية تبقى صلاحيات النائب العام معروفة شوهيّة، لذلك أنا باعتقادي أرجو أن يكون ذلك أن نحاول تغيير نص الفقرة (٣) الى نص يتمشى مع التشريعات السائدة في بلدنا وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور عبدالله النسور.

الدكتور عبدالله النسور: سيدي الرئيس، في الصفحة الثانية البند (٢) في أعلى الصفحة لفت نظري الدكتور ماجد واعتقد انه محق فيما ذهب اليه، وأرجو ان لا تذهب ملحوظته في ضمن المداخلات المتعاقبة وأن تطرح جانباً وكأنها مفروغ منها والواقع غير ذلك.

بتقول (٢): متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بغير الوزراء، واحالتها الى الجهات المختصة. هذه المادة

هكذا من الأصل

تتحدث عن القضايا الجديدة، ولكنها حصرت جدتها بغير الوزراء، والأصوب أن نقول:

متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بالوزراء وغيرهم واحالتها الى المجلس (ان كان المجلس هو صاحب الصلاحية) أو الى الجهات المختصة ان كانت غير المجلس. وواضح ان المجلس مختص بالوزراء وغير ذلك بغير الوزراء، الآن لأن خوفي أنه في القضايا التي لم تطرح تفاصيلها على المجلس وهي كثيرة في العدد وواسعة إنها تكون خارج الآلية التي وضعناها اللي هم (٣) نقاط، مش وارد في بعض القضايا لا بتغطيها (١) ولا (٢) ولا (٣) فاذن سيدي اقترح التعديل التالي:

متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بالوزراء وغيرهم، بس والباقي واضح لما نقول واحالتها الى الجهات المختصة، ضمّنت أن المجلس هو جهة مختصة بالنسبة الى الوزراء، فبس ادخال الوزراء وغيرهم، شكراً سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس، الواقع عم بيصير عدة تداخلات في عدة قضايا ومواضيع قبل أن نصل الى موقف من كل موضوع على حدة بذاته كان موضوع مثار بالأول واللي عليه معالي وزير العدل فيما يتعلق بالسند القانوني للصلاحية، الواقع احنا اذا بنراجع الدستور حتى موضوع التحقيق نفسه قد يرد القول انه مفيش نص عليه بالذات في الدستور نفس التحقيق، ارجو أن أكمل الموضوع، لكن واضح أن المادة (٥٦) بتقول:

ان صلاحية الاتهام للمجلس، ومن



القواعد العامة البديهية ان كل اتهام يسبقه تحقيق، كل اتهام لا يمكن أن يكون هناك اتهام دون تحقيق، والنظام القانوني في كل دولة يؤخذ كوحدة متكاملة، البناء القانوني، النظام القانوني، قوانين الدولة المختلفة تطبق اذا لم تجد نص في الدستور ترجع الى أي نص في قوانين الدولة المختلفة، فمن الطبيعي أن نعود الى أصول المحاكمات الحقوقية اللي بتنظم كيفية التحقيق، والتي تنص وترتب انه لا اتهام بدون تحقيق، من هنا قرر المجلس اسناد مهمة التحقيق الى لجنة تحقيق، ومن هنا نقول ان لجنة التحقيق تنعقد كوحدة واحدة لكن للمخرج العملي قلنا انه مش معقول انه كل يوم غايب ناس وما نسير في العمل، عدنا الى مجلسكم لنغطي بهذا الموضوع خلافاً للأصل انه احنا كلنا لجنة تحقيق، أو بمعنى آخر احنا كلنا مدعي عام مفروض نكون واحد، ممكن يقول لي واحد من الحضور كيف يا أخي بدكم تصيروا وأنتم مجزئين وما السند الدستوري لذلك، الجواب انه احنا راجعين للمجلس لنغطى من هذه الناحية وقرار المجلس وهو السلطة التشريعية في هذا الموضوع، الواقع يغطينا في قضية غير مشبوكة، ما أمامنا الا أنتم تغطونا في هذا الموضوع، اكمل فيما يتعلق بالنائب العام أكرر أن الواقع لا مهمة له تحقيقية وفق قانون الأصول، هو فقط مهمته لا يحل محل اللجنة، اللجنة تبقى تنعقد في الصورة اللي قلناها، فقط مهمته ادارية، أما فيما يتعلق بالنقطة اللي استوضحها الدكتور عبدالله أرجو أن نفصل بين ما ورد في أولاً من مهام اللجنة وما ورد في ثانياً، في أولاً قلنا تحت بند (١) التحقيق في القضايا المتعلقة في الوزراء لها بند خاص.

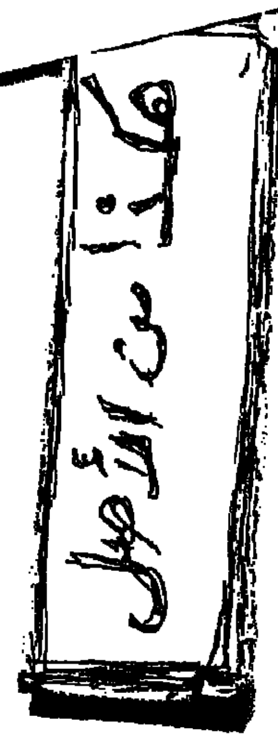
النقطة الثانية احنا في اللجنة تدارسنا أن الواقع احنا لا صلاحية لنا دستورية ولا قانونية بالتحقيق بمع غير الوزراء، هذه اللجنة كان واضحاً لها أن لا صلاحية لها في التحقيق مع غير الوزراء المنصوص عليها بفقرة مستقلة، لكن قلنا اذا جاء قضايا أثناء تحقيقنا بقضية محالة الينا وتبين لنا أنه هناك جريمة بحق من هم ليسوا وزراء شو نسوي فيها، نرجع للقواعد العامة ان نحولها للنائب العام يعني كرّسنا ونفذنا ما يقول فيه القانون، ان مهمة أي مواطن أن يحيل أي جريمة للجهة المختصة، فقلنا القاعدة العامة بنعمل فيها انه احنا كلجنة اذا تبين لنا انه هناك شبهة جريمة مع آخرين بنحيلها للنيابة فهي لم تنشىء شيء جديد في الواقع شيء بديهي وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبدالباقي.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: ليس لأحد منا أن يتهم زملائه انه بحاجة الى فهم مواد الدستور الى محاضرة حتى يفهم بمعنى هذه المواد، المادة (٥٦):

(لمجلس النواب حق اتهام الوزراء) وهذا المجلس هو الذي يختار الطريقة التي يتوصل بها الى اتهام الوزير، ولا تتعدى صلاحية المجلس على اتهام الوزراء وليس لهذا المجلس أن يخول أو يفوض رئيس اللجنة أو اللجنة بكاملها صلاحيات النائب العام.

اذن مهمتنا تنحصر في تشكيل اللجنة اذا



اخترنا ذلك للتحقيق حتى تصل اللجنة الى الاتهام ويعود الى المجلس بكامله اقرار هذا الاتهام أو نفيه، ثم يتولى المجلس العالي المحاكمة، والأمر لا يحتاج الى كثير من المحاضرات والخطب، لذا أرجو أن يتجه المجلس الى اختيار آلية التحقيق لنتوصل الى الاتهام ونقرر هل هذا الاتهام وارد أم أنه غير وارد؟ وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، يعني شيخ عبدالباقي في اقتراح محدد، موافق على ما جاء في اللجنة؟

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية:
نعم.

سيادة رئيس المجلس: هل هناك اقتراح مغاير؟ أو تقرّ ما جاءت به اللجنة؟

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية:
الفقرة الثالثة من قرار اللجنة غير واردة لأنه ليس للجنة ولا للمجلس أن يفوض رئيس اللجنة أو اللجنة بكاملها أن تتولى صلاحيات النائب العام، انما المجلس فقط يصل الى الاتهام ثم تحال القضية الى المجلس العالي ليتولى هذا المجلس المحاكمة حسب قانون العقوبات الى أن يصدر قانون خاص لمحاكمة أو تحديد المسؤوليات التي يكون الوزير قد خالفها وارتكب المخالفات.

سيادة رئيس المجلس: تفضل دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: يمكن بتجاوبنا مع بعض، السيد الرئيس الصحيح يعني في موضوع فقهي في الموضوع هذا، ان موضوع التحقيق يعني تقرأ نص المادة (٥٦) واضحة لمجلس النواب حق اتهام الوزراء فقط، حق اتهام أي قرار اتهام، افترض في هذا النص يجب أن يكون التحقيق منصوص عليه لو أراد الدستور، أن يعطي صلاحية التحقيق لمجلس النواب لعطاها صراحة، أعطاه فقط قرار الاتهام كما أعطى القوانين الأخرى قرار الاتهام للنائب العام والتحقيق للمدعي العام، التحقيق هو للمدعي العام وقرار الاتهام ليس من المدعي العام وانما من النائب العام، أنا افترض في هذه القضايا اللي انا مش مطلع عليها صار فيها تحقيق عند المدعي العام اللي أمامكم أربعة اللي تذكروها، المفروض في القضايا الأربعة أن يصدر قرار اتهام مباشر من المجلس الكريم على التحقيق الذي أجراه المدعي العام، ليش ما يصدر قرار اتهام على تحقيق المدعي العام، لأن التحقيق نصاً للمدعي لعام، ليس للنائب العام، النائب العام قال له قرار اتهام، اذن التحقيق في هذا الموضوع يجري مع المدعي العام لا يرفعه الى النائب العام ليصدر قرار اتهام اذا يتعلق بالوزراء يرفعه الى المجلس الكريم هو الذي يصدر قرار اتهام مباشرة، هذا اجتهادي في هذا الموضوع، ولكن لأنني أخشى ما أخشاه أن تذهب هذه القضايا الى المجلس العالي ليقول ان التحقيق غير قانوني، التحقيق المدعي العام هو القانون وهذا موضوع فقهي نتفق أو نختلف عليه ولكن أرجو أن يصار الى تفسير بهذا الموضوع لئلا نقع في هذا المطب بعدما يقرر المجلس الاتهام يذهب الى المجلس العالي ليقول بأن هذه الأفادة لم تؤخذ من المدعي العام صاحب الصلاحية، لأنه أيضاً

فتشت في قانون محاكمة الوزراء عن شيء عسى أن أجد أمر من هذه الأمور لم أجد أيضاً اعتمد على الدستور بأن صدور قرار الاتهام لا نستطيع أن نقول اجتهادي أن صاحب قرار الاتهام هو الذي يحقق لأنه ما قلش النائب العام ليحققها للمدعي العام، يحقق يرفع التحقيق الى النائب العام يصدر النائب العام قرار اتهام، اعطى صلاحية مش لصاحب قرار اتهام هو الذي يحقق في الأصول الجزائية وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيادة الرئيس، لا شك أن تعليق دولة الرئيس هو تعليق حقيقة مش وجهة نظر قوية، لكن الحقيقة اذا أخذنا بهذا القول هل معنى ذلك أن نذهب للوزير ليحقق معه المدعي العام وعندما ينتهي التحقيق يرسل التحقيق كاملاً الى مجلس النواب ليتهم، اعتقد لم يقصد المشرع الدستوري ذلك، المدعي العام أرسل لنا قضايا عديدة بعضها لم يستكمل التحقيق بها بمجرد ما طلع قرار تفسير الدستور فوراً قال أنا هذه القضايا غير مختص فيها، هذه القضايا بفرض ثبوتها فهي اختصاص مجلس النواب والديوان العالي لتفسير الدستور، يعني المدعي العام فهم في القرار انه ما بيقدرش يحقق مع أي واحد وزير، الآن لو أرسلنا وزير بيقول أنا غير مختص سنداً لتفسير الدستور، حقيقة لا يمكن أن نفصل بين الحالين هو لما وضع الدستور هذا النص هو حصانة حقيقة للوزراء انك أجّيب الوزير كل يوم بتحقيق بكذا الى آخره، يعني هذا قصد المشرع الدستوري من ذلك، أكثر من ذلك دساتير أخرى لم ينص فيها على تحقيق أو اتهام حتى، مع ذلك اجتهدت هذه الأعراف البرلمانية من ضمنها في مصر زي ما أشرت قبل قليل إلى أن حق مجلس النواب قائم أو الأمة قائم في التحقيق مع الوزراء حتى لو لم ينص على ذلك في الدستور ولدي احد القرارات الصادرة عن مجلس الأمة في مصر تحت رقم ١٧٧ يقول بذلك.

لذلك دولة الرئيس هذه النقطة حقيقة وسيادة الرئيس ناقشناها عند احالة القضايا واستقر رأي بمجلس النواب للتصويت على أن تكون صلاحية اللجنة التحقيق ليس فقط أن تكون في قضية ومفيش قضية، لأ ما هو اذا بدنا نقول هيك الحقيقة المجلس بيقر ما فيش داعي لجنة حتى نهائياً ما في داعي الى لجنة على وجه الاطلاق، المجلس بالتصويت أنا معي محاضر الجلسة التي جرى فيها التصويت على تشكيل لجنة واختصاصاتها واستقر الرأي أخيراً على أن يكون اختصاص اللجنة التحقيق أو استكمال التحقيق ان كان هنالك داعي لاستكمال التحقيق، اذا المدعي العام كمله الى آخره ممكن نقول كل ايشي تمام.

أيضاً يثور نقطة دستورية اذا قلنا نأخذ قرار مدعي عام كما هو وتحقيقاته كما هي قد يرد أيضاً القول أن هذا المدعي العام غير مختص وبالتالي كل التحقيقات باطلة، حقيقة في وجهة نظر بتقول هيك الآن. لذلك احنا سنتوخى حقيقة ما ورد في التحقيقات لدى المدعي العام ثم ما يمكن استكماله وبالنتيجة قرار هذه لجنة تحقيق أولية مشكلة عن المجلس، القرار أولاً

وأخيراً هو للمجلس الذي سيقر الاتهام أو لا يقر الاتهام، شكراً.

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير الشؤون البرلمانية.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الواقع للمجلس حق تعيين أعضاء من هذا المجلس ليتولى تقديم الاتهام والدفاع أمام المجلس العالي، فاذا أبقينا على هذه اللجنة أو هؤلاء الأعضاء الذين يعينون من قبل المجلس لتقديم الاتهام وتولي الدفاع أمام المجلس العالي مهمة النيابة العامة، اما أن المدعي العام حسب التفسير الأخير لا يجوز له أن يحقق مع الوزراء ولا الحاليين أو السابقين، انما اللجنة هي تتولى مهمة تقديم الاتهام والدفاع عنه أمام المجلس العالي، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيادة الرئيس، أرجو أن أؤكد وأشير الى أن ما ورد على لسان دولة الرئيس حقيقة مع كل الاحترام وما ورد أيضاً على لسان الزميل رئيس اللجنة غير وارد اطلاقاً لأنه أصبح محسوم قانوناً ولا نرجع فيه حتى الى اجتهاد، لأن المجلس العالي لتفسير الدستور قرر الاختصاص في التحقيق لجهة غير المدعي العام وأن المدعي العام قرر أيضاً انه غير مختص فهو لم يعد ولا نملك الآن اذا نسب لأي وزير سابق أو حالي أو لاحق أن نرسل القضية للمدعي العام، لا نملك ارسالها، أصبح المجلس هو المختص وهذه نقطة لا نرجع فيها الى أي كتاب فقهي قانونا فسر الجهة المختصة بالتفسير وأصبحت جزء من القانون فسرت أن المدعي العام لا يملك التحقيق، اذا كان لا يملك التحقيق هو لا يملك التكييف أيضاً ولا نملك أن نرسل له أي قضية، من هنا يا اخوان برد أذكر أن هذه القضية اللي هي أول ممارسة وستكون سابقة في نظامنا القانوني بدها منتهى الدقة والموضوعية والدراسة ومنتهى التحييد حتى، تحييد الناس حول هذه القضية، لذلك أقول يا اخوان انه ما في خلاف أن سلطة الاتهام للمجلس وسلطة التحقيق لجهة خارج المجلس وهذا أمر عادل أيضاً، لأن المحكمة اللي بدها تفصل بالقضية من خارج المجلس وهذا في توازن ان المجلس يتهم وهناك محكمة من خارج المجلس من قضاة وأعيان هي المحكمة، هنا نحن سلطة ادعاء عام.

لكن برّد أقول لا اتهام الا بأن يسبق بتحقيق، فالمدعي العام غير مختص، اذن بالضرورة هذا المجلس هو المختص، والمختص لجنة منه اللي ذهبت لها صلاحية التحقيق هي التي تقوم بالتحقيق بعد أن تنتهي منه، المجلس يتهم ويعين من يؤيد هذا الاتهام ويترافع أمام المحكمة اللي هي مفصولة عن هذا المجلس، وأرجو أن يطرح هذا الموضوع للتصويت لأنه حتى لا يحتمل باعتقادي الخلاف بأنه يجوز أن ندلي بالقضية الى المدعي العام وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: اللي تفضل فيه النائب المحترم حسين مجلي انه في المجلس العالي قرار بهذه الصيغة ان التحقيق ليس للمدعي

العام فمحسومة نثني انه محسومة، وبسحب كلامي السابق، بس يا ريت يقرأ اذا موجود القرار.

سيادة رئيس المجلس: تفضل، الشيخ عبدالباقي.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: حتى نخرج من الخلاف تعديل الفقرة الثالثة من قرار اللجنة، تفوض اللجنة لتقديم الاتهام والدفاع عنه أمام المجلس العالي، هذا نص الدستور هذا نص المادة (٥٦) من الدستور.

سيادة رئيس المجلس: واضح الاقتراح واضح الشيخ عبدالباقي.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: لأن المدعي العام لا يملك التحقيق.

سيادة رئيس المجلس: اذا سمحوا لي الاخوان أرجو عدم اعادة الأمور الى موضع ببدء وعدم التكرار لأن القضية أولاً هامة وخطيرة وجديدة على تشريعنا وواقعنا كله، الذي أرجو من الذي يتقدم يتفضل بالحديث يقدم اقتراح معين بنّاء يسير الأمور وليس يضع العراقيل أمام ما هو مطلوب الآن، سعادة رئيس اللجنة تفضل.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيادة الرئيس، يا اخوان لا شك النقاش غير مضرّ في هذه القضية، فعلا يعني أنا مع النقاش ولا أدعي انني احتكر هذه الحقيقة في هذا الموضوع بالذات، موضوع جديد وخطير وكبير الحقيقة ما في سوابق عندنا لكن في سوابق عند غيرنا حقيقة من هذه القضية، أنا لم أقرأ قرار متكامل يتعلق بلجنة تحقيق برلمانية في مصر، القرار يقول:

عند تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية من أعضاء مجلس الأمة، أحيل قرار التشكيل بعد اتخاذه الى لجنة الشؤون الدستورية، يعني عندهم لجنة شؤون دستورية في مصر اللي تقول دستوري أو غير دستوري حيث قدمت اللجنة المذكورة تقريرها الذي انتهت فيه الى أن خلو الدستور من النص على حق المجلس في اجراء التحقيق لا يسلب المجلس هذا الحق، هذا قرار صادر عن لجنة الشؤون الدستورية في مصر سنة (٥٨) يتكلم عن حق المجلس في مطلق الأحوال بالتحقيق حتى لو لم ينص على ذلك، ويبدو لي صار عندهم خلاف زي ما صار خلاف عندنا الآن في هذا المجلس احالوه للديوان العالي لتفسير الدستور بيسموه لجنة الشؤون الدستورية، قال لأ المجلس له الحق أن يحقق،



هذه النقطة اللي حبيت أن أوضحها، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: رقم (١) لسنة ٩٠ صادر عن المجلس العالي لتفسير أحكام الدستور اذا سمح السيد رئيس اللجنة أن يقرأه لأنه ما في من الكلام انه بالتحقيق وانما الوزير العامل والوزير، تفسير الوزير العامل والوزير وليس كما تفضل به النائب المحترم الاستاذ حسين مجلي بأن المجلس العالي بتّ في صلاحية التحقيق.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، تفضل رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: يعني أنا الحقيقة ما كنت حاب النقطة هذه قال الحوار حقيقة، أنا رد على الاستاذ حسين يعني رد واضح ما في داعي نقرأه بتصور، الا اذا حاب دولة الرئيس يقرأه، نقرأه؟

أصوات: نعم.

السيد رئيس اللجنة: الفقرة الحكومية: وحيث أن قواعد التفسير تقضي بأن النص تشريعي لا يجوز أن يفسر بمعزل عن باقي نص التشريع الأمر الذي أوجب استعراض نص المادة (٦١) من الدستور بباقي نص المادة (٥٥) منه وحيث أن ما يستفاد من عبارات النص الواردة في المادة (٦١) ان اقامة الدعوى على الوزير بجرم ناتج عن تأدية وظيفته تشمل الوزير العامل والوزير غير العامل بدلالة عبارة «ولا تمنع استقالته من اقامة الدعوى عليه والاستمرار في محاكمته».

كما انه يستفاد من نص المادة (٥٥) المشار اليها ان الحصانة التي أصبغها الدستور على الوزراء هي حصانة محصورة بالجرائم التي يرتكبها الوزراء نتيجة لتأدية وظائفهم، وحيث أن جرائم الوظيفة لا يتغير وصفها سواء كان الوزير الذي ارتكبها وزير عاملاً أو غير عامل، لأن العبرة في ذلك أن يكون الجرم المنسوب اليه ناتجاً عن تأدية وظيفته. فإنما ينبني على ذلك أن الوزراء المفصولين في المادة(٥٥) المطلوب تفسيرها هم الوزراء العاملون والوزراء غير العاملين، ما دام انهم قد ارتكبوا الجريمة أثناء تأدية وظائفهم وان صلاحية المجلس العالي في محاكمة وزراء عن الجرائم الناتجة عن تأدية وظائفهم تشمل الوزير العامل والوزير غير العامل، هذا ما نقرره بالاجماع تفسير المادة (٥٥) لم يتكلم القرار عن التحقيق أو حتى عن الاتهام قال اختصاص المجلس العالي فقط، التحقيق حقيقي زي ما قلنا اللي نص عليه بدنا آلية تحقيق، كيف ممكن نتهم وزير هيك يعني مش معقول نتهمه بدون ما نحقق مش معقول يعني أمر غير معقول.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي تفضل.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة في الفقرة (٤) من التوصيات تطبق اللجنة في التحقيق قواعد أصول المحاكمات الجزائية ولها أن تمارس كل ما هو مخول للنيابة العامة ممارسته في القوانين المرعية، هذا النص يغطي ما دام أن اللجنة تستعمل قواعد أصول المحاكمات الجزائية يغطي عمل اللجنة ولا داعي للفقرة (٣) واعتقد ان السيد رئيس اللجنة يوافق معي على اقتراح بحذف التوصية رقم (٣) المشار اليها التي سببت هذا النقاش الطويل، فالفقرة (٤) تغطي لذلك اقترح الغاء الفقرة (٣).

سيادة رئيس المجلس: في اقتراح وتثنية، رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: هو الحقيقة القرار مش قراري هو قرار اللجنة المجتمعة ولم أقترح هذا الاقتراح، اقترحه زملائي حتى أضافوا اذا كنت غائب أنا يكون مقرر هو يأخذ صلاحيات النائب العام، لا تشبث في أي شيء هذه مهمة صعبة الله يعين اللجنة عليه حقيقة ويا ريت يعني زملاء آخرين يساعدوا في هذه المهمة الخطيرة والكبيرة جداً حقيقة، وربنا يعينا على أن نظهر الحقيقة، ببساطة أنا أتكلم عن صلاحيات ادارية محددة ليس أكثر ولا أقل التحقيق ملك اللجنة؟ بالصيغة ونطبق أصول المحاكمات الجزائية، اذا قلت لي شو السند الدستوري برضه ما هو راح ممكن تسألني سؤال آخر، شو اللي بيخليك انت تطبق أصول المحاكمات الجزائية؟ يعني مفيش سند قانوني، لكن لجنة تحقيق مزيد من الضمانة أصلاً والحرص في التحقيق انك تأخذ صفة القاضي هذا حماية اللي بتحقق معه وحماية للمجتمع أيضاً، مع ذلك أن الأمر متروك لمجلسكم الكريم معنديش أي تحفظ على ايشي الحقيقة أبداً.

سيادة رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان هناك مقترحات محددة، الاستاذ حسين مجلي معذرة من الاخوان الباقين حقيقة.

السيد حسين مجلي: (٣) حقيقة احنا هدفنا أن يكون رئيس لجنة التحقيق يعني عندما يرسل أي كتاب لأي جهة، أن يكون معروف بقرار من هذا المجلس انه بصفته نائب عام، لكن لا ضير من أن يوقع رئيس لجنة تحقيق، الواقع هي مش قضية يعني بدنا صلاحيات اطلاقاً، فليحذف فقرة (٣) ويبقى يوقع رئيس لجنة التحقيق. أرجو أن يتاح لي الرد على ما أثاره دولة الرئيس اعتقد انه مستقر في نظامنا القانوني منذ نشأ أن الوزير العامل عندما ينسب له أي شيء لا يرد اطلاقاً أن يرسل الى النائب العام أو المدعي العام ليحقق معه، الواقع الالتباس ظهر فيما يتعلق بالوزراء السابقين اللي راحوا للمدعي العام وحقق معهم وسنداً لقرار التفسير اللي تلي الآن، قال حسمه قرار التفسير أن هذا يعاملوا معاملة الوزراء، الوزراء العاملين بمعزل عن رأيي أنا يمكن نختلف مع التفسير، لكن بمعزل عن الاختلاف والاجتهاد حسم في هذا المجال بقرار التفسير أن الوزير السابق يحقق معه كما يحقق مع الوزير العامل، ومن هنا أعيدت القضية الى المجلس باعتبار المدعي العام غير مختص، ولذلك أكرر القول بأن هذا الموضوع أصبح محسوم بأن الوزير العامل والوزير السابق لا اختصاص لتحقيق المدعي العام معه وان المجلس أصبح مختصاً سنداً لقرار هذا التفسير

اللي كمل نظامنا القانوني المستقر أبتداً أن الوزير العامل لا يمكن أن يرد أن نرسله كجزء من حصانته الى المدعي العام ليحقق معه.

أنهي قولي برجاء التصويت على قرارات اللجنة كما وردت مع شطب الفقرة (٣) لأن حقيقة احنا لم نطلب صلاحية، احنا قصدنا أن يغطى رئيس اللجنة ولكن يغطي ذاته بأنه رئيس لجنة تحقيق وكفى وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، اذا سمح لي الاخوان أيضاً هذا مقترح محدد، الأستاذ الدغمي اللي اقترحه وهو شطب مادة (٣) صفحة (٢) تحت آلية العمل مقترح، ومقترح آخر تقدم الدكتور عبدالله النسور أيضاً في نفس الصفحة بند (٢) بالوزراء وغيرهم، هذه التعديلات الواضحة الآن محددة، الدكتور ماجد خليفة.

الدكتور ماجد خليفة: شكراً الحقيقة قبل موضوع التصويت وعلى الفقرة (٢) اللي تعرضت لها أنا وعقب عليها معالي الدكتور عبدالله فأنا الحقيقة سؤالي ويحتاج الى قرار من هذا المجلس حول موضوع القضايا برمتها التي أحيلت الى المجلس ثم أحيلت الى اللجنة المالية، جزء منها فقط هو الذي تحول الى القضاء وبقي أجزاء أخرى لم تحول الى القضاء، فهنا يحتاج هذا الموضوع الى قرار من المجلس، بهل تحال هذه القضايا من اللجنة المالية الى هذه اللجنة؟ أم تبقى اللجنة المالية مستمرة في قصاصها السابق؟

هذا سؤالي الحقيقة وهذا موضوع بحث.

سيادة رئيس المجلس: اذا سمح لي الدكتور ماجد والاخوان، قرار المجلس الكريم عندما شكل هذه اللجنة قال:

تشكيل لجنة تحقيق عامة منكم للنظر في القضايا المتعلقة بالفساد الاداري والمالي وهي عامة تنتهي مدتها بانتهاء مدة المجلس، أنا فهمي لها انه عام ويشمل كل ما ذكرت.

اذا سمح لي الاخوان التعديل المقترح حذف بند (٣) من آلية العمل وأضافه بالوزراء وغيرهم، وأظن أنها هي أيضاً تعزز ولا تغير شيء فهل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة، هل يوافق الاخوان رفع الأيدي رجاء من يوافق مع التعديلات؟

موافقة.

«وهذا هو نص قرار لجنة التحقيق النيابية بعد التعديل».

سعادة رئيس لجنة التحقيق النيابية المحترم

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٩٠، الموافقة على عمل وصلاحية وقرارات اللجنة كما يلي:

أولا : مهام اللجنة :

١ . التحقيق في كافة القضايا وفي كل ما ينسب الى الوزراء السابقين والحاليين من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم، بعد احالتها من المجلس.

وفي هذا السياق، قرر المجلس أن تبدأ عملها بالقضايا المحالة من النائب العام في

عمان ذوات الأرقام:
٩٠/٩٢٣، ٩٠/٩٢٤، ٩٠/٩٢٥، ٩٠/٩٣٠».

٢ . متابعة وتحريك قضايا الفساد التي تصل الى المجلس والتي تتعلق بالوزراء وغيرهم.

٣ . اعداد تقرير عن كل قضية ينتهي التحقيق بها، وتقديمها للمجلس ليتخذ بشأنها القرار المناسب.

ثانيا : آلية العمل :

١ . يكون نصاب اللجنة في حضور الاجتماع هو نصاب الأغلبية البسيطة، أي أربعة من سبعة، على الأقل من بينهم رئيس اللجنة أو مقررها.

٢ . نصاب اللجنة في القرارات والتوصيات هو الأغلبية البسيطة في الحضور، واذا تساوت الأصوات رجّح الجانب الذي فيه الرئيس.

٣ . تطبق اللجنة في التحقيق قواعد أصول المحاكمات الجزائية، ولها أن تمارس كل ما هو مخوّل للنيابة العامة ممارسته في القوانين المرعية.

٤ . للجنة أن تستعين بالخبراء، وكل من يعينهم على تحقيق أهدافهم من داخل الجهاز الحكومي أو من خارجه.

٥ . تفويض اللجنة من قبل المجلس بالاستعانة بالعدد اللازم من الموظفين، للقيام بأعمال أمانة اللجنة وضبط المحاضر والقيام بالأعمال التنفيذية وكافة الأعمال المتعلقة بتنفيذ قراراتها.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبداللطيف عربيات

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً سيادة الرئيس، في القضايا يجب أن تعرض على المجلس والمجلس يحيلها للجنة اذا سمحت.

سيادة رئيس المجلس: طبعاً طبعاً هذا اللي جاي هذا ما أقرّ.

السيد فارس النابلسي: ما أحيلت سيادة الرئيس؟

السيد رئيس اللجنة: أحيلت هذه القضايا الأربعة لمجلسكم الكريم على اللجنة.

سيادة رئيس المجلس: البند الذي يليه السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٢ . قرار اللجنة القانونية رقم (٦) تاريخ ٢٣/١٢/١٩٩٠، والمتضمن الموافقة على مشروع قانون انتقال الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة.

سيادة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني اجتماعين، للنظر في مشروع قانون انتقال الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠، كما يلي:

الاجتماع الأول:

بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٠، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي، رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد أبوفارس، وأصحاب المعالي والسعادة السادة الأعضاء:

الدكتور أحمد الكوفحي، كامل العمري، محمد فارس الطراونة، سليم الزعبي، عبدالكريم الدغمي، الدكتور ماجد خليفة، الدكتور همام سعيد، عبدالرؤوف الروابدة، يوسف المبيضين، محمود هويمل، منصور مراد، عاطف البطوش، ابراهيم خريسات، نايف الحديد، فارس النابلسي.

كما حضر من أعضاء مجلس النواب السادة: الدكتور عبدالله النسور، ليث الشبيلات، عبدالرحيم عكور. وقد حضر الاجتماع سماحة الشيخ عبدالباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

الاجتماع الثاني :

بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٩٠، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي، وحضور أصحاب المعالي والسعادة السادة الأعضاء:

سليم الزعبي، عبدالعزيز جبر، كامل العمري، نايف الحديد، الدكتور همام سعيد، عاطف البطوش، عبدالرؤوف الروابدة، عبدالكريم الدغمي، فارس النابلسي، منصور مراد، الدكتور ماجد خليفة، الدكتور أحمد الكوفحي.

وقد حضر الاجتماع سماحة الشيخ عبدالباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

وبعد دراسة مشروع القانون المذكور مع الأسباب الموجبة، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة «اللجنة القانونية»

صالح الزعبي

الأسباب الموجبة
لمشروع قانون انتقال الأموال غير المنقولة

١ ـ ان انتقال الأراضي الأميرية للورثة حاليا يتم بموجب قانون انتقال الأموال غير المنقولة العثماني الصادر في ٢١/ ربيع الأول / لسنة ١٣٣١ هـ الموافق ٢١/ شباط / ١٩١٢م لأن المادة (٥٨) من القانون الأساسي لحكومة شرق الأردن لسنة ١٩٢٨، قد نصت على أن القوانين العثمانية المنشورة في أول تشرين ثاني لسنة ١٩١٤ أو قبل ذلك تبقى نافذة المفعول

الى أن تلغى أو تعدل، كما أن الفقرة (أ) من المادة (٧١) من الدستور الأردني لسنة ١٩٤٦ قد نصت على مثل ذلك والمادة (١٢٨) من دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أن جميع القوانين والأنظمة وسائر الأعمال التشريعية المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية عند نفاذ هذا الدستور تبقى نافذة المفعول الى أن تلغى أو تعدل بتشريع يعد بمقتضاه ولم يصدر أي تشريع أردني ينظم هذا الأمر.

٢ ـ ان قانون انتقال الأموال غير المنقولة العثماني مخالف لأحكام المواريث في الشريعة الاسلامية سواء من حيث تحديد المستحقين أو من حيث مقدار فروضهم وانصبائهم أو من حيث مراتبهم بالاضافة الى خروجه عن القاعدة الشرعية التي تجعل للذكر مثل حظ الأنثيين فسوى بين الذكر والأنثى كما أوجد حق الخلفية أو حق التمثيل، بمعنى أن فروع الوارث الذي توفي قبل المورث يقومون مقام أصلهم فيأخذون الحصة التي يستحقها لو كان حيا.

٣ ـ ان حق التصرف في الأراضي الأميرية حق متفرع عن الملكية حسب ما جاء في المواد (١١٩٨ ـ ١٢٠٤) من القانون المدني، وقانون التصرف في الأموال غير المنقولة رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٣، واصبح اقرب ما يكون الى حق الملكية حيث نصت المادة (٦) من قانون التصرف في الاموال غير المنقولة على ما يلي: (يحق لكل شخص يتصرف في أرض أميرية أو موقوفة بسند تسجيل أن يفرغها فراغا قطعيا أو يؤجرها أو يعيرها أو يضعها تأمينا للدين . . . الخ) ولم يبق حاليا أي قيود تذكر على حق التصرف في الأراضي الأميرية سوى انه لا يحق لصاحب حق التصرف أن يوصي به أو يوقفه الا أن قانون تحويل الأراضي من نوع الميري الى الملك رقم (٤١) لسنة ١٩٥٣ يسمح بتحويل اية أرض أميرية الى ملك بقرار من مجلس الوزراء اذا رغب صاحب حق التصرف وقفها على جهة خيرية.

٤ ـ ينتقد كثير من العلماء المسلمين أثناء اللقاءات التي تتم معهم في المؤتمرات الاسلامية تطبيق هذا القانون المخالف لأحكام المواريث في الشريعة الاسلامية وقد قامت معظم الدول العربية والاسلامية بالغاء العمل بقانون انتقال الأموال غير المنقولة فيما يتعلق بالأراضي الأميرية واصبح انتقالها للورثة يتم حسب احكام المواريث في الشريعة الاسلامية.

٥ ـ بناء على ما تقدم تم وضع مشروع القانون المقترح حيث تضمن النص على انتقال الأموال غير المنقولة بما فيها حق التصرف في الأراضي الأميرية للورثة، حسب أحكام المواريث في الشريعة الاسلامية وقانون الأحوال الشخصية المعمول به كما تضمن النص على الغاء قانون انتقال الأموال غير المنقولة العثماني وأي نص في أي تشريع أردني الى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون.

مشـــروع
قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٠
قانون انتقال الأموال غير المنقولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون انتقال الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠) ويعمل به بعد ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يتم انتقال الأموال غير المنقولة بما في ذلك حق التصرف في الأراضي الأميرية لورثة من يتوفى بعد نفاذ أحكام هذا القانون وفق أحكام المواريث في الشريعة الاسلامية وقانون الأحوال الشخصية المعمول به.

المادة ٣ - يلغى قانون انتقال الأموال غير المنقولة العثماني كما يلغى أي نص في أي تشريع آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

سيادة رئيس المجلس: تنسيب اللجنة القانونية مطروح على المجلس الكريم؟ مادة مادة واجمالياً حتى لا يحتج محمد الدغمي؟

الجميع : موافقون.

سيادة رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٣ . قرار اللجنة الادارية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦ والمتضمن توصية اللجنة بشأن عدد من الاقتراحات برغبة المحالة عليها من المجلس.

سيادة رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة.

السيد داود قوجق مقرر اللجنة الادارية:

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦ برئاسة سعادة السيد جمال الخريشا ومقررها سعادة السيد داود قوجق وحضور أصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة: محمد علي الدردور، عبدالباقي جمو، نواف الخوالدة، ابراهيم الغبابشة، سلطان العدوان، ونادر الظهيرات.

ونظرت اللجنة في الاقتراحات المحالة اليها من مجلس النواب وتوصلت الى ما يلي:

١ . اقتراح برغبة رقم (١) والمقدم من سعادة النائب السيد فؤاد الخلفات ويقترح تشكيل لجنة من مجلس النواب لدراسة أوضاع مؤسسة الاذاعة والتلفزيون من

جميع الأوجه (وترى اللجنة بعد أن استمعت الى سعادة النائب مقدم الاقتراح جواز النظر فيه).

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تحويل هذا الاقتراح الى الحكومة؟

الجميع : موافقون.

سيادة رئيس المجلس: تحول الى الحكومة لبحث الموضوع، وقد طرح هذا الصباح تشكيل لجنة، أما تشكيل لجنة يبحث مع الحكومة حول اللجنة، واللجنة قد تكون مشتركة من الجانبين تبحث معهم، اذا أردت أن تقرر تشكيل لجنة من هنا، اقتراح برغبة يحول للحكومة للنظر بتشكيل لجنة، واذا لم تشكل تعود اليكم بالتعاون معاً مشتركة، أما اذا تشكلوا لجنة من المجلس قراركم هنا وانتهي، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٢ . اقتراح برغبة رقم (٣) والمقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكفاوين، ويقترح اعادة النظر في تخفيض عدد المنح وذلك لأن المتضرر الأكبر من أبناء البادية والريف والتي لا تتوفر فيهما الا القليل من وسائل المساعدة للدراسة في المدرسة أو البيت وكذلك يرى أن تكون الأقاليم هي منطقة التنافس بين الطلبة على المنح المخصصة لكل اقليم أو الاستعانة بصندوق المعونة الوطنية لدعم الطلبة الفقراء.
(وترى اللجنة جواز النظر وتنسب تحويل الاقتراح الى لجنة التربية والتعليم).

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تحويل هذا الاقتراح الى لجنة التربية والتعليم؟

الجميع : موافقون.

سيادة رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٣ . اقتراح برغبة رقم (٤) والمقدم من سعادة النائب السيد فؤاد الخلفات ويقترح تشكيل لجنة من مجلس النواب لغايات النظر في آلية اختيار منح البعثات العلمية في وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.
(وترى اللجنة جواز النظر وتنسب التحويل الى لجنة التربية والتعليم).

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

اللجنة الادارية	امين عام مجلس الامة
	صالح الزعبي

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تحويل هذا الاقتراح الى لجنة التربية والتعليم؟

الجميع : موافقون.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً سيادة الرئيس، في عدة قضايا لم تحال الى لجنة التحقيق وما زالت موجودة عند اللجنة المالية وبدها قرار من المجلس الكريم باحالة كافة القضايا الموجودة عند اللجنة المالية الى لجنة التحقيق. شكراً.

هكذا من الأصل

سيادة رئيس المجلس: هذا من مهام اللجنة الآن أن تضع يدها على كل ما يتعلق في الموضوع.

السيد فارس النابلسي: بدها قرار سيادة الرئيس، بدها قرار من المجلس.

سيادة رئيس المجلس: رئيس اللجنة سليم الزعبي تفضل.

السيد سليم الزعبي: يبدو لي في شكل قانوني بنحاول نخطىء حالنا فيه، فعلاً للشكل القانوني يا ريت أن يصدر قرار عن المجلس اذا اراد ذلك بأن تحال كافة القضايا المتعلقة بالوزراء السابقين أو الموجود لدى اللجنة المالية للتحقيق بها من قبل لجنة التحقيق بما في ذلك القضايا المحالة للنائب العام أيضاً الينا بقرار للشكل القانوني والا هو عملياً المجلس أخذ قرار والى آخره، بس لكن لاستيفاء الشكل بدها قرار.

سيادة رئيس المجلس: أنا أتوقع من مهام اللجنة الرئيسية العامة التحقيق في كل الموضوعات، بتوقع تشملها، وقرار المجلس بتشكيل لجنة يعطيها هذا الحق، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: أنا بشوف يا اخوان من مصلحة القضايا هذه أن نسير نفس الطريق التي سلكتها القضايا الأولى أن تذهب الى القضاء لأن هناك متهمين ليسوا وزراء، وستقوم المحاكم بمحاكمتهم وتحيلهم النيابة الى المحاكم لذلك أرى البقاء على نفس الطريقة الأولى

هكذا من الأصل

وارسال قضايا الفساد التي لم يحقق فيها الى النائب العام لتقوم النيابة بدورها في التحقيق حتى اذا ثبت أن من بين هؤلاء الأشخاص وزراء عندئذ ترسل قضاياهم الى مجلس النواب.

سيادة رئيس المجلس: السيد حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: سيدي أرجو ان يكون واضح لكل زميل من زملائنا، أن لجنة التحقيق لا صلاحية لها بالتحقيق لا ابتداءً ولا انتهاءً ولا لاحقاً مع أي من هم من غير الوزراء الحاليين أو السابقين. فلذلك من الطبيعي وهي تنظر أي قضية طرف فيها وزير أن تحال ما عدا ان كان في الى النائب العام لأنها لا تملك أن تنظره أصلاً، لكن من الطبيعي ألا تذهب أي قضية تتعلق بوزير سابق أو حالي الى النائب العام تبقى لدى هذه اللجنة، لذلك اقترح أن يؤكد المجلس قراره بإحالة كافة القضايا الموجودة لدى اللجنة المالية بما فيها القضايا المعادة من النائب العام للجنة التحقيق.

سيادة رئيس المجلس: في أحد يثني على اقتراح الاستاذ حسين مجلي، اذن موافقة ويؤكد المجلس على الاقتراح اللي ذكره الاستاذ حسين مجلي، شكراً لكم، السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

سيادة رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى مساء يوم الأحد الساعة الخامسة.

«انتهت الجلسة»

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبداللطيف عربيات